الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر الفترة (2000–2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالب (ة) :

▪ نوار خرخاشي شعيب

إشراف الأستاذ(ة):

▪ قريد عمر

http://www.univ-biskra.dz

السنة الجامعية : 2016-2017

الإهداء

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

أهدي ثمرة هذا العمل متواضع إلى منبع فخري وإعتزازي، إلى من غمرني بعطفه وحنانه

وزرع بنفسي حب و الخير والدي العزيز.إلى من رافقتني دعاواتها، وزادني رضاها نجاحا،

إلى منبع الأمل الصافي الحنون والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر أمي
الحبيبة. إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي .

و إلى أصدقائي بالأخص "هشام، محمد، بكر، إسحاق و خالد.

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

نوار خرخاشي شعيب

شكر وتقدير

أولا وقبل كل شيء أشكر الله عز وجل الذي أعانني وقدرني على إنجاز هذا العمل المتواضع الذي نرجو أن يكون عملا نافعا لنا ولجميع الطلبة الباحثين في هذا المجال.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور "قريد عمر" الذي أشرف على هذا العمل منذ البداية والذي لم يبخل علينا بمعلوماته والقيمة ونصائحه وحسن متابعته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره لهم جميعا، صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير.

نوار خرخاشي شعيب

ملخص:

الهدف المحقق من هذه الدراسة وهو التعرف على تقلبات تغير أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000– 2015، والتي نهدف من ورائها إلى وقوف وتدارك الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات والأساليب البناءة لمعالجة ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس صحة الاقتصاد الوطني والذي يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة 97% رغم الجهود المبذولة لإيجاد بدائل خارج المحروقات ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى 3 فصول حيث يتضمن الأول والثاني الجوانب النظرية لكل من سعر النفط والأسواق العالمية للنفط بالإضافة إلى التطرق إلى ميزان المدفوعات وطرق تسوية الاختلال فيه في حين تناول الفصل الثالث واقع إنتاج النفط في الجزائر وعلاقة أسعار النفط بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 – 2015، و أخيرا آليات فك الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والنفط لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات، وذالك من خلال التأثير بصورة مباشرة فأسعار النفط تؤثر على الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات التي يسيطر عليها قطاع المحروقات والواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط ،الأسواق العالية للنفط ، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري.

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01 -01)	التركيبة الهيدروكاربونية للنفط	04
(03 – 01)	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1973 – 2015)	90
(03 – 02)	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1995 – 2015)	92
(03 – 03)	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1973 – 2015)	93
(03 – 04)	**تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1973 – 2015)**	95
(03 – 05)	تطور أسعار البترول خلال الفترة (2000 – 2009)	98
(03 – 06)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2010 – 2015)	99
(03 – 07)	هيكل الواردات من السلع في 2015 حسب المنتجات	102
(03 – 08)	تطور بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2011 – 2015)	104
(03 – 09)	تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2011 – 2015)	105
(03- 10)	تطور احتياطات الصرف	106
(03- 11)	قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض	108
(03 – 12)	هيكل الدين الخارجي حسب العملات	108
(03 – 13)	هيكل الدين الخارجي حسب الدول	109
(03 – 14)	خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل	110
(03- 15)	تطور إنتاج، استهلاك وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر	115
(03- 16)	تدفق عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2014)	122
(03 – 17)	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014	123
(03- 18)	تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)	123
(03 – 19)	تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات خلال الفترة(1999- 2000)	124

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط.	05
(01-02)	الإستهلاك العالمي للطاقة في العالم 2005 مقدر(– م. ط – م ن)	20
(02-01)	تصوير ميزان المدفوعات	49
(03-01)	إنتاج و احتياطي و سعة المصافي لدول خارج أوبيك لسنة 2000	33
(03- 01)	تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوربا الغربية.	85
(03- 02)	مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري	87
(03- 03)	تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1973-2015)	90
(03- 04)	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال (الفترة 1995-2015).	91
(03-05)	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1973- 2015)	92
(03- 06)	تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة: 1973- 2015	94
(03-07)	تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000- 2009)	97
(03-08)	تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2010- 2015)	99
(03-09)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2015)	103
(03-10)	تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1999- 2006)	111
(03-11)	تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2007- 2015)	112
(03-12)	تطور إنتاج، استهلاك وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر	115

(03-13)	حجم الاحتياطات من الغاز الصخري في الجزائر	116

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	I
الإهداء	II
ملخص	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	XII
قائمة الملاحق	XIII
مقدمة	أ– و
الإشكالية	أ
أسئلة فرعية	ب
فرضيات	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ج
أسباب اختيار الموضوع	ج
حدود الدراسة	د
منهجية الدراسة	د
الدراسات السابقة	د

الفصل الأول: أسواق النفط في ظل تقلبات الأسعار

تمهيد..... 02
المبحث الأول: عموميات حول النفط..... 03
المطلب الأول : مفهوم النفط و خصائصه..... 03
الفرع الأول : تعريف النفط..... 03
الفرع الثاني : خصائص النفط..... 06
الفرع الثالث : أنواع النفط..... 07
الفرع الرابع : أهمية النفط 07
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط ونظريات نشأته وتكوينه 11
الفرع الأول : العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط..... 11
الفرع الثاني : نظريات نشأة وتكوين النفط..... 11
المبحث الثاني :ماهية أسعار النفط..... 13
المطلب الأول: سعر النفط و أنواعه..... 13
أولا: تعريف سعر النفط..... 13
ثانيا: أنواع أسعار النفط..... 14
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط..... 15
الفرع الأول : التطور التاريخي لأسعار النفط مابين (1973-1985) 16
الفرع الثاني : التطور التاريخي لأسعار النفط (1986-2000) 17
الفرع الثالث : التطور التاريخي لأسعار النفط (2000-2016) 17

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام 18
الفرع الأول :العرض البترولي..... 18
الفرع الثاني : الطلب السوقي للنفط..... 20
المبحث الثالث: ماهية أسواق النفط العالمية 23
المطلب الأول: تعريف السوق النفطية وأنواعها 23
الفرع الأول: مفهوم السوق البترولية..... 23
الفرع الثاني: أنواع السوق البترولية..... 23
المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية 26
الفرع الأول: سوق النفط (1945-1986) 27
الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21..... 29
المطلب الثالث: خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكها 30
الفرع الأول :خصائص الأسواق النفطية..... 31
الفرع الثاني :الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية 31
المطلب الرابع: التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للبترول 35
خلاصة الفصل..... 39

الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات

تمهيد..... 40
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته 41
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات 41
الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات..... 41

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات 42
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات 43
الفرع الأول: حساب العمليات الجارية 43
الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية 44
المطلب الثالث: مبدأ القيد المزدوج وكيفية التسجيل 50
الفرع الأول: الجانب الدائن(المتحصلات أو الإيرادات) 50
الفرع الثاني:الجانب المدين (المدفوعات) 51
المطلب الثالث: :التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات 52
المبحث الثاني:التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته 55
المطلب الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه 55
الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات 55
الفرع الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات 56
الفرع الثالث: طرق تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات 60
المطلب الثاني: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات 62
المطلب الثالث: معايير تقدير حجم الإختلال في ميزان المدفوعات 64
المبحث الثالث: الميزان التجاري وأقسامه 67
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه 67
أولا: تعريف الميزان التجاري 67
ثانيا : أقسام الميزان التجاري 68
المطلب الثاني :مفهوم الصادرات والواردات 69

المطلب الثالث: حساب رأس المال 71

الخلاصة..... 74

الفصل الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تمهيد..... 76

المبحث الأول: واقع إنتاج النفط في الجزائر 77

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول القطاع النفطي في الجزائر..... 77

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر 77

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك..... 78

الفرع الثالث : الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC 80

الفرع الرابع : تأميم النفط الجزائري وتمكين سوناطراك من إحتكار القطاع..... 82

المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري..... 83

الفرع الأول: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك)..... 84

الفرع الثاني: ميزة نوعية البترول الجزائري..... 86

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري 88

الفرع الأول: المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية..... 88

الفرع الثاني: المحروقات والقطاع الصناعي..... 89

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر 89

المبحث الثاني: إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال

الفترة (2000-2015)..... 97

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر 97
الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2009 97
الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010 - 2015 98
المطلب الثاني:علاقة أسعار البترول بميزان المدفوعات الجزائري 100
الفرع الأول: الصادرات الجزائرية 100
الفرع الثاني: الواردات الجزائرية 101
الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط الميزان التجاري 103
المطلب الثالث: أثر أسعار النفط على الوضعية المالية الخارجية 106
المطلب الرابع: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط 111
المبحث الثالث: آليات فك الارتباط بين النفط والاقتصاد الجزائري 114
المطلب الأول :المصادر التقليدية 114
أولا: الغاز الصخري في الجزائر 114
ثانيا :الفحم الحجري 116
المطلب الثاني :الطاقات المتجددة 117
أولا : مصادر الطاقة المتجددة 117
ثانيا :إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة 118
المطلب الثالث: المقومات السياحية في الجزائر 119
أولا: المناطق السياحية 119
ثانيا: مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري 120
خلاصة الفصل 125

خاتمة..... 127

قائمة المراجع..... 131

يعتبر النفط من أهم الموارد في العالم و أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ سنة 1859، فهو المصدر الأول و الأساسي للطاقة و محور كل إنتاج صناعي و زراعي في العالم المعاصر و له الدور الرئيسي في حياة المجتمعات و الدول لما لديه من ميزات

و التي تعتبر فريدة من نوعها كالندرة و المشتقات الكثيرة و على مستوى أخر تزداد أهميته يوما بعد يوم في نظر الدول الصناعية بإعتباره ينال اهتمامها لما يمثله من أهمية إستراتيجية إليها اقتصادية و سياسية و عسكرية و سعيها للسيطرة على المخزون العالمي و تامين إمدادات النفط كما ارتبط مفهومه بالعديد من المفاهيم كأسواق النفط و حركة أسعار النفط حيث أن آي ارتفاع أو انخفاض لأسعاره يشكل خطر حقيقي و كبير على النمو الاقتصادي لكثير من البلدان التي تعتمد بالأساس على الصادرات النفطية و منها الجزائر الذي يعتبر النفط موردا ناضبا و مصدر للدخل القومي و مرتبط بالأمن الوطني فارتفاعه أو انخفاضه يعني التأثير في حجم العائدات النفطية و بالتالي يكون هناك عجز في الميزان التجاري و تراجع أرصدة الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات الذي يمثل المرآة العاكسة لوضعية اقتصاد الدولة من ناحية تقدمها أو تراجعها من خلال ما يحتويه من بنود تعكس العلاقات الخارجية للدولة يعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني كما يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته فأي انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات معناه تراجع حصيلة إيرادات الصادرات النفطية التي تمثل بدورها العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية علما أن الجزائر الذي يعتبر اقتصادها من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار البترول، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاض غير مسبوق لأسعار البترول وهو ما دفعنا لدراسة موضوع تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر.

I. الإشكالية:

الغرض من هذه الدراسة هو بيان توضيح العلاقة بين أسعار النفط و ميزان المدفوعات و ذلك من خلال أسعار النفط و انعكاساتها على الميزان التجاري و أرصدة الحسابات الجارية لميزان المدفوعات و من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية كالتالي:

- **ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 / 2015 ؟**

II. الأسئلة الفرعية :

- ما هي العوامل المؤثرة على أسعار النفط ؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري؟
- ما هو انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري؟

III. الفرضيات :

– تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط.

– إن العلاقة الموجودة بين أسعار النفط و ميزان المدفوعات هي علاقة طردية حيث أن أي إنخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي إنخفاض في أرصدة ميزان المدفوعات.

– إن أي تذبذب في أسعار النفط وتقلبها له دور سلبي على ميزان المدفوعات و الاقتصاد الجزائري بصفة عامة وذالك من خلال قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات الجزائري.

IV. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية وذالك نتيجة لـ:

- أنه بواسطة عنصر السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية نظرا لما يمثله القطاع النفطي في هيكل اقتصادها وخاصة في ميزان المدفوعات.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة التقلبات الغير مسبوقة في أسعار البترول.
- لأن ميزان المدفوعات يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني كما يعكس هشاشته.

أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

– الوقوف عل مختلف التطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية و تحليلها و تشخيصها.

– تبيان أهمية النفط ودوره في الإقتصاد العالمي و اهتمامات الدول الصناعية به.

- تحليل تطورات أسعار النفط 2015/2000.
- محاولة فهم العوامل المؤثرة على أسعار النفط.
- تحليل ظاهرة الخلل والتوازن في ميزان المدفوعات.
- محاولة إدراك العلاقة الموجودة بين سعر النفط و ميزان المدفوعات والتي يمكن أن يكون سعر النفط أداة التأثير على ميزان المدفوعات.

V. أسباب اختيار الموضوع :

– موضوع أسعار البترول يتميز بالتغير السريع و المستمر و بالتالي فإن الخوض فيه يجذب كل شخص يواكب التغير ويبحث عن الجديد لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

– لإعتبار أن بيانات ميزان المدفوعات تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد وأن هذه الأحوال مرتبطة بالصادرات التي تتأثر بدورها بأسعار النفط.

– لأهمية كل من النفط وميزان المدفوعات اللذان يعتبران مهمان فالأول من أهم الموارد والثاني يعكس صحة الإقتصاد الوطني.

الطبيعة الحساسة للموضوع، حيث أصبح هذا الموضوع محل إهتمام كل الإقتصاديين إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع.

VI. حدود الدراسة :

للإجابة على التساؤلات الموضوعية للوصول إلى الأهداف المرغوبة بدقة وموضوعية تم إنجاز هذا البحث ضمن الحدود التالية:

الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد العلاقة بين أسعار النفط و ميزان المدفوعات.

الحد المكاني: إخترنا أن تكون الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

الحد الزماني: حيث تمتد فترة الدراسة في هذا الموضوع مابين 2015/2000.

VII. منهجية الدراسة :

للإجابة على الإشكالية و اختبار صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي بمال يتماشى مع طبيعة الموضوع فالمنهج التاريخي يهدف إلى إعادة سرد الوقائع الماضية وربطها بالحاضر وذالك من خلال تتبع الوقائع التي شهدتها السوق النفط العالمية وأسعار النفط ومراحل تطور قطاع النفط في الجزائر بالإضافة إلى التطرق إلى ميزان المدفوعات، أما المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح باستيعاب الجاني النظري من خلال جمع المعلومات والبيانات وتحليلها بشكل من التفصيل والذي يعتبر الأنسب في تحليل العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري من خلال تدعيم ذالك بفصل تطبيقي يدرس حالة الجزائر.

بينما الأدوات التي سيتم استخدامها هي تتمثل في جمع المعطيات والإحصائيات طوال فترة الدراسة من خلال ترجمتها إلى جداول ومنحنيات بما يخدم الأهداف المنشودة للدراسة.

VIII. الدراسات السابقة:

من خلال المراجع المتحصل عليها أثناء عملية البحث وجدنا أنه لم يتم تناول كل من تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على ميزان المدفوعات بصفة مباشرة وفي كلا الجانبين بل اقتصرت الدراسة على إحدى هذين المتغيرين مع متغير أخر، ومن بين أهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها:

1 -دراسة هاشم جمال، **أسواق المحروقات العالمية و انعكاساتها على سياسات التنمية و الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، و هي أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الأسواق العالمية للنفط و تأثيرها على قطاع المحروقات بالجزائر و الدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التراكم المالي و بالتالي تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، و قد خلصت الدراسة إلى ضرورة بحث الجزائر عن موارد أخرى تغطي إمكانية حصول العجز في موارد البترول والغاز لتفادي ما حدث سنة 1986، كما أشارت إلى ضرورة تنمية العمل الوطني المعتمد عل القدرات والموارد الوطنية و التي تعتبر الأساس في دفع عجلة النمو.

2- دراسة أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص الدراسات بجامعة قاصدي مرباح ورقلة والتي تناولت فيها الباحثة دورة استغلال الصناعة النفطية و موقع أنظمة استغلال النفط العالمية و الصادرات النفطية

3 -دراسة مشدن وهيبة، **أثر تغيرات البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 – 2003** مذكرة لنيل شهادة الماجستير عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر 2004-2005 والتي تناولت فيها الباحثة الأزمات النفطية بداية من 1973-2003 و كيف كان تأثيرها على أداء الاقتصاديات العربية ، مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار و إشكالية توظيفها بما تخدم التنمية و التكامل بين الدول العربية.

و إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات التي سبقتها في كونه سيتم دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000- 2015 ومن زوايا مختلفة.

هيكل البحث :

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع غلى خطة مكونة من ثلاث فصول وهي كالتالي:

الفصل الأول تحت عنوان أسواق النفط في ظل تقلبات الأسعار وسيتم التطرق فيه إلى عموميات حول النفط بالإضافة إلى أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها كما يتناول أسواق النقط العالمية، بينما الفصل الثاني هو الأخر سيخصص إلى مفاهيم نظرية حول ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات

ومكوناته و التوازن و الاختلال في هذا الميزان وطرق تسويته بالإضافة إلى الميزان التجاري وأقسامه وأخيرا الفصل الثالث سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية تحت عنوان انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إبراز واقع إنتاج النفط في الجزائر وكذالك إلى علاقة أسعار النفط بميزان المدفوعات وأخير آليات فك الارتباط بين الاقتصاد الجزائري و النفط.

تمهيد

لــقد عرف النفط ومنذ ظهوره بأنه مورد مـهم وأساسي،لإنتاج الطاقة في العالم وثروة تقوم عليها إقتصاديات الدول بإعتباره أساس الصناعات وذالك بتعدد مشتقاته وميزات هذا المورد،والتي تعتبر فريدة من نوعــها إن الإنسان ومنذ أن عرف هذه المادة الخام، لم يستطع الإستغناء عنها وذالك من خلال ما تلبي له من حاجات وما توفره متطلبات الحياة كما أن لـهذا المورد إرتباط وثيق بالأسعار النفطية التي بدورها تمر بعدة ظروف أو تغيرات متزامنة من مرحلة إلى أخرى في السوق العالمية للنفط ، والتي تمر هي بدورها بمجموعة من التطورات التي حصلت فيها بفعل العرض والطلب على هذا المورد الناضب كما أن هذه السوق تتأثر بعدة عوامل سياسية وإقتصادية .

و سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : عموميات حول النفط

المبحث الثاني : ماهية أسعار النفط

المبحث الثالث: ماهية أسواق النفط العالمية

المبحث الأول : عموميات حول النفط

بعد إكتشاف النفط تغير نمط الحياة على الأرض وأصبحت البشرية تعتمد على النفط ومشتقاته فهو العمود الفقري لكثير من إقتصاديات البلدان النامية ومحل إهتمام العديد من البلدان الصناعية وأصبح المورد الأول الذي يعتمد عليه وزاد تأثيره اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا إضافة إلى أنه المصدر الأول والأساسي للطاقة في العديد من بلدان العالم .

المطلب الأول : مفهوم النفط وخصائصه

يعد النفط من أهم الركائز الأساسية والإكتشافات التي توصلت لها البشرية فهو يعتبر عصب الإقتصاد العالمي، ومن أهم العوامل المساهمة في التنمية الإقتصادية وسنتعرف في هذا المطلب إلى أصل النفط وخصائصه وأنواعه وأهميته.

الفرع الأول : تعريف النفط

إن كلمة النفط في الأصل هي لاتينية petroleum وتعني petrصخر + زيت Oleum أي بمعنى زيت الصخر، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت. فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منهما . فكل مادة تتكون من جزئيات هي وحدات تركيبها الأساسية . وكل جزء يتألف من ذرات . وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحدد لتكون جزيئاتها وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الإتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى،مثلما هو موضح في الشكل التالي: [1]

[1] – حسين عبد الله ،**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية ،2003، ص1

الشكل رقم (1-1) : التركيبة الهيدروكاربونية للنفط (البترول)

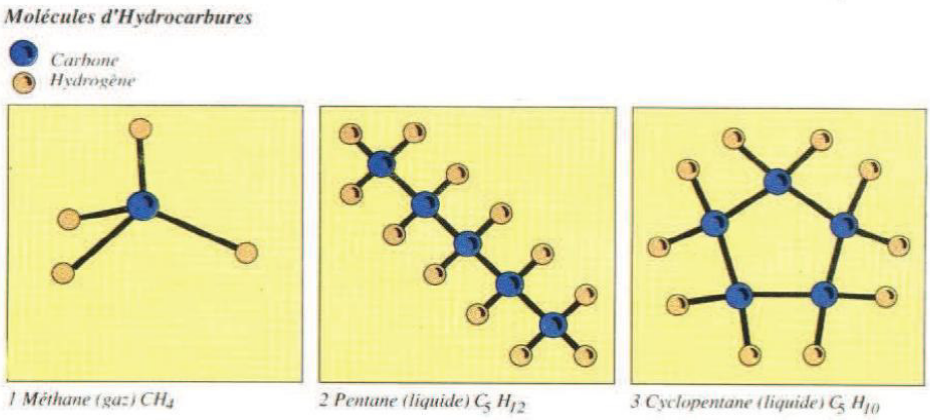

ميتان (غاز) بونتان (سائل) سيكلوبونتان (سائل)

المصدر :

Revue de Sonatrach – **Faites connaissances avec les hydrocarbures** – Direction Générale,1989 .p:6

التعريف الأول:

يذهب إلى أنه مادة سائلة وهي مادة الهيدروكاربونات السائلة ويطلق عليها النفط الخام . وهذه المادة السائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود و الأخضر والبني والأصفر، كما انه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة حسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون في مادة النفط الخام فكلما زادت نسبة الذرات الكاربونية كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.

التعريف الثاني:

فينظر إليه على انه مادة غازية وهي الهيدرو كربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعيNatural gaz وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان Methane والأثان Ethane والبروتين Propane و البوتان Butane والنتروجين وثاني أوكسيد الكاربون والكبريت بنسب متفاوتة إن أكبر نسبة في

مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة70 –90% ويمكن إسالته أو تسييله (جعله سائلا) تحت ضغط عالي ودرجة حرارة عالية.[1]

التعريف الثالث:

يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة ، وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية و كيمياوية مختلفة. كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح، وكذالك بعض المعادن مثل الغانديوم والحديد والصوديوم. [2]

إن وجود هذه الشوائب يعتبر أمرا غير مرغوب فيه،لتأثيرها السلبي على عمليات المعالجة والتكرير وهذا يقتضي إقامة أجهزة خاصة لتنقيته ومعالجته ،ومن ذالك عمليات فصل الغاز Gaz separation وفصل المياه Desalting وفصل الكبريت Desulphurization والتسخين Heating وفصل الشمع بالمذيبات وكلها عمليات من شأنها زيادة التكلفة وفيما يلي جدول يوضح لنا المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط إذن فالنفط في المقام الأول خليط معقد ، منوع من هيدرو كاربونات

الجدول رقم (01–01) : معدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

العنصر	الكربون	الهيدروجين	الكبريت	الأوكسجين	الفسفور	المازوت	الرماد
النسبة المؤية بالوزن	87–82	15–11	4–0.2	1	أقل من %1	0.1	0.05–0.11

المصدر :مجموعة محاضرات–الجزء الأول–صناعة النفط العربية،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،نقلا عن سالم عبد الحسن رسن**"إقتصاديات النفط"**،الجامعة المفتوحة ،طرابلس،سنة 1999،ص40

[1] – محمد أحمد الدوري **محاضرات في الإقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة، الجزائر، 1983، ص ص 8–9.

[2]– مجلة النفط والتنمية،العدد 8 السنة الخامسة،1980،ص77، نقلا عن سالم عبد الحسن رسن "**إقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، 1999، ص40.

قد تكون هذه التراكيب أكثر تعقيدا في حالة النفوط الثقيلة اللزجة والمؤلفة من مئات البارافينات Paraffinique والنفثالينات Naphtenique بالإضافة إلى العديد من الشوائب الأخري.[1]

الفرع الثاني: خصائص النفط

- يعتبر النفط موردا ناضبا حيث يوجد في الأرض بكميات محدود ة تقل بزيادة الاستخدام.
- تزايدت أهمية النفط للنشاط الاقتصاد بحيث نجد نجد أن علاقة استخدام النفط بالتنمية الاقتصادية علاقة طردية وثيقة ونتيجة لهذه الأهمية فان مرونة الطلب على النفط منخفضة (وان كانت تزداد بزيادة الاستخدام البدائل . إلا أن وجود العديد من المشتقات التي لا يوجد لها حاليا اي بدائل يخفض المرونة).
- يتميز النفط بطبيعته الدولية مما يجعله مادة إستراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (ولهذا نجد أن الاعتبارات الإستراتيجية تتدخل في قرارات الإنتاج).
- يوجد النفط بكميات وفيرة في الدول النامية والتي تستهلك منه كميات قليلة بينما يوجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية والتي تستهلكه بكميات وفيرة .
- إن الطلب على النفط يعتبر طلبا مشتقا من الطلب على منتجات النفط .
- تحيز التطور التكنولوجي للنفط كمصدر للطاقة حيث يلاحظ ان التحولات التكنولوجية المعاصرة أدت إلى تزايد الاعتماد على النفط بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة لأخرى .
- يتميز النفط بعدم التجانس حيث تختلف أنواع النفط المنتج من حيث الكثافة أو الشوائب مما يؤدي الى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع إلى أخر.
- يخضع النفط إلى عدة اعتبارات جيولوجية مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لأخر حسب طبيعة مكامن النفط وموقعها (في اليابسة أو الأراضي المغمورة) كما تختلف النفقات من وقت لأخر في نفس الموقع نتيجة لتغيرات طبيعية مثل انخفاض الضغط الجوفي والحاجة إلى استخدام وسائل استخراج واستخلاص.

[1]– حسين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص4.

- بالإضافة إلى اعتماد العمليات الإنتاجية على النفط كمصدر للطاقة فان هناك العديد من العمليات الإنتاجية التي تعتمد على مشتقات النفط كمادة خام مثل صناعة البلاستيك المطاط ،الأسمدة، الاسطوانات،الشمع،الأدوية،مستحضرات التجميل الصموغ، الحبر الطلاء وغير ذالك.[1]

الفرع الثالث: أنواع النفط

البترول الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. فهو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو بالكثافة أو اللزوجة أو حسب احتوائه على المادة الكبريتية فالبترول يتباين ويختلف في نوعه من منطقة وبلد لآخر وحتى في داخل الحقل الواحد لا يتواجد بترول واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة.

فالمنطقة الأوربية تحتوي على بترول مختلف عن القارة الإفريقية. والبترول العربي في المنطقة الأسيوية مختلف عن البترول العربي في المنطقة الإفريقية. وهكذا قد يكون بترولها بارفينيا وهو البترول المحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكاربونية البارافينية أوقد يكون بترولا نافتينيا وهوالبترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية .أو يكون أويكون من المواد الأستفلتية/ العطرية– الأرومايتة/ أوهناك يقال بترول خفيف أو ثــقيل أو مــتوسط. أو يقال بترول حسب درجة الكثافة النوعية/عالي أومنخفض أو قد يقال حلو أو مر للتدليل على نسبة احتوائه من المادة الكبريتية. هذا إلى جانب الأوصاف الأخرى لأنواع البترول.[2]

الفرع الرابع: أهمية النفط

لم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية الإستراتيجية التجارية والصناعية التي إستحوذ عليها النفط وذالك لندرته وعدم توفره في جميع دول العالم بالتساوي.

[1]– سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013، ص ص 168–169.

[2]– محمد أحمد الدوري، **مرجع سابق**، ص13.

أولا : الأهمية الإقتصادية للنفط

تظهر الأهمية الإقتصادية للنفط من خلال العناصر التالية:[3]

1-النفط كمصدر رئيسي للطاقة : الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصادر الطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي ،وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.
- تكلفة إنتاج النفط اقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2-النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستراتيجي أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتر وكيماوية (صناعة الأسمدة ، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية ...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.

3- النفط مصدر للإيرادات المالية: تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد إقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الإقتصادية ، والإيرادات النفطية تحصلها كذالك الدول ا لمستهلكة في شكل ضرائب على الإستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية (وليس في شكله الأولي كمادة خام).

[3]- حمادي نعيمة، "**تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص ص 8-9.

4-النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لعا الدور الكبير في تنشيط التبادل التجاري ،لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم ،وتكزن نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا ، وتزداد أهمية النفط في التجار ة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها ،ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي إعتمادا كليا عن النفط.

5- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات دولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.

ثانيا: الأهمية الإجتماعية للنفط

تبرز الأهمية الإجتماعية لقطاع النفط من خلال الجوانب التالية:[1]

1 -**النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الإجتماعية والإقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع فالسيارات والبواخر الطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين والمازوت.

2 -**دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع إستعمالاتها ومن غير الممكن الإستغناء عنها.

3 -**دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والإختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

4 -**دور الشركات النفطية في الأنشطة الإجتماعية:** تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الإجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذالك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

[1]- حمادي نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص ص 10 ،9.

ثالثا: الأهمية السياسية للنفط .

تتمثل فيما يلي:[2]

1 -**النفط والاستقرار السياسي:** يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على انه أساس السلام في العالم، وذالك لأن توزيع النفط في العلم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا ،تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول علية بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن ابرز ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر : **"النفط أهم بكثير من ان يبقى تحت إرادة العرب وحدهم**"وقد برزت الأهمية السياسة للنفط بداية من حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

2- النفط كسلاح ضغط: لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في يد الدول المستهلكة له من خلال إعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة إستعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات إقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء .

رابعا: الأهمية العسكرية للنفط

الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5 بالمائة من الإستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لإستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى إن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط التي يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وإنقطاع إمداداته، كما إن من بينت ابرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط .

[2]- حمادي نعيمة ، **مرجع سابق** ، ص ، 10 .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط ونظريات نشأته وتكوينه

تعتبر الطبقات الأرضية من العناصر المهمة التي تقوم بتحديد طبيعة ونوع المشتقات النفطية وهي المحدد الأول لدرجة جودة النفط وتكونه من خلال بعض العوامل التي سوف نقوم بعرضها.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في درجة جودة النفط

- ✓ **مستوى الضغط والحرارة التي يتعرض لها البترول:**

والتي تحدد مدى نشاط البكتيريا التي حددت بدورها نسبة كل الكربوهيدرات والبروتينات والأوكسجين و الأزوت فيه.

- ✓ **المياه الجوفية التي تتسرب خلال الطبقات الحاملة للنفط**

حيث تؤثر خصائص هذه المياه في نوعية النفط بما تحمله من عناصر مختلفة وخاصة الأوكسجين والكبريت التي تعمل على تقليل جودة النفط في مناطق عديدة .

- ✓ **طبيعة بقايا المواد النباتية والحيوانية التي تحللت**

وكان هناك رأي قديم في تكوين زيت النفط مؤداه أن تتكون كيميائيا خلال تكوينات القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصة الصوديوم المعدني مع المياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أ وكسيد الكربون، وإستند أصحاب هذا الرأي على انه لم يعثر على أي حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط، إلا انه بعد تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر بروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة بالصورة السابق الإشارة إليها ،مما هدم هذه النظرية القديمة من أسسها.[1]

الفرع الثاني: نظريات نشأة وتكوين النفط

لقد عرف الإنسان النفط (البترول) منذ قديم الزمان ، ولاكنه لم يتمكن من معرفته حينذاك بشكل جيد سواء ما تعلق بماهيته أو طبيعته أ وخصائصه وكيفية تواجده إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة

[1]– محمد خميس الزوكي،" **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 75.

العصر الحديث وخاصة فترة أواخر القرن التاسع عشر ،حيث توسعت المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة وعند ذاك أمكن للمعنيين من مختلف الإختصاصات بالدراسة والتحليل من معرفة الشيء الكثير عن النفط وبشكل خاص كيفية تكونه وتواجده ، ورغم ذالك فقد انقسم المختصون في البحث عن أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والأخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية ، ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون النفط .

أولا: النظريات اللاعضوية

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل وتكوين البترول، والكيفية التي يتم لها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر كنظرية العالم ماركس في عام 1965 ، إن هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجمع على إن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين العناصر اللاعضوية كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة أراء وأسانيد هذه المجموعة في أصل تكوين البترول هو توصلها نظريا و مختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية مالبنزين والميثان وغيره من الأحواض.

ثانيا: النظريات العضوية

يرتبط البترول بوجود الصخور الرسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار ، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضع ميليمترات كل مائة عام ، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر ، وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الوقت إلى بترول الذي نعرفه اليوم ، ورغم هذه المادة العضوية التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2 % فإن هذا القدر يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من البترول.[1]

[1] – أمال رحمان، **النفط التنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2008 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، ص ص 178-179.

المبحث الثاني: ماهية أسعار النفط

أصبح سعر النفط أحد المتغيرات الإقتصادية الكلية الرئيسية في الإقتصاد العالمي ، فهذه الأسعار تتعرض لتقلبات صعودا ونزولا بفعل مجموعة من العوامل أهمها التطورات العالمية لأسعار النفط والعوامل المتحكمة في العرض السوقي والطلب السوقي على هذا المورد المهم.

المطلب الأول: سعر النفط و أنواعه

تعبر السياسات التسعيرية للنفط عن وجهات نظر الأطراف المعنية في السوق العالمية وهي الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات الوسيطة التي تتبعها . وتؤثر هذه السياسات في تطور أسعار النفط من خلال المؤشرات التسعيرية ومن أهمها:

أولا: تعريف سعر النفط

التعريف الأول:

سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة ، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس.[1]

التعريف الثاني:

مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب، بهدف توجيه السوق لتحقيق كفاءة في تخصيص الموارد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لترا (42 جالونا) ويعادل الطن المتري 7–8 براميل حسب كثافة النفط .[2]

---

[1]– حسين عبد الله ، "**مستقبل النفط العربي** " ،الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006،ص240.

[2]– سيد فتحي أحمد الخولي ، **مرجع سابق** ، ص345.

ثانيا: أنواع أسعار النفط

- **السعر المعلن (الرسمي):** السعر الذي تعلنه الشركات أو الدول المنتجة ليتم التعامل به في السوق (وقد كان حساب الأتاوى وضرائب الدخل يتم على أساس خذا السعر المعلن) وقد كان السعر المعلن للنفط سعرا إداريا أكثر منه اقتصاديا لضمان توازن مصالح الشركات النفطية وعلاقاتها مع الدول المستهلكة والدول المنتجة، وفي عام 1973م أعيد تسمية السعر المعلن ليصبح سعر البيع الحكومي Government Sales أو سعر البيع الرسميOfficial sales Price أي أن سعر النفط تحول من سعر إداري إلى سعر سياسي نتيجة تغير هوية من يحدد السعر.
- **سعر السوق(الفوري):** السعر الذي يتحدد بين الأطراف التي تتمتع باستقلالية تامة فيما تتخذه من قرارات بشأن إنجاز صفقة نفطية معينة أي أنه السعر السائد عند إتمام الصفقة فعلا في الأسواق الحرة أو الفورية لتجارة النفط الخام مثل : (روتردام، جنوة ، أو سانغفورة ، وغيرها).
- **الأسعار المتحققة:** هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية خصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري. ظهر السعر المتحقق منذ أواخر الخمسينيات حيث عملت به الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى. حيث أن مقدار مستوى الأسعار المتحققة يتأثر بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، والى جانب ظروف السوق النفطية في تأثيرها على الأسعار المتحققة هناك تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.[1]
- **أسعار الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، اخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية

[1]– محمد أحمد الدوري ، **مرجع سابق** ، ص، ص 198–199.

المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من اجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين. إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 أوت 1965 وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام1962 .

- **أسعار الكلفة الضريبية:** تتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من مناطق العالم النفطية حيث أن هذه الشركات المستغلة لثروة النفط تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري، حيث أن ثمن حصولها على ذلك النفط يحتسب على أساس هذا السعر. وهو يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على برميل أو طن من النفط وهو يساوي أو يعادل تكلفة الإنتاج (النفط) زائد عائد الحكومة النفطية. أي انه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضافا له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية، العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية.

السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

لقد تطورت أسعار النفط الخام ومرت بمجموعة من التطورات الكبيرة وذالك خلال القرن الماضي وحتى الآن إما متأثرة بحالة السوق العالمي أو مؤثرة في دور النفط في الإستهلاك العالمي للطاقة.

[1]– نواف الرومي،" **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، 2000، ص 24.

الفرع الأول : التطور التاريخي لأسعار النفط مابين (1973-1985)

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.75-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل قرن التسعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب ،ثم إرتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت مابين 11-13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك و إنخفاض الطلب العالمي على النفط. [2]

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث انه بعد سنة 1973 تأكد إن عصر النفط الرخيص قد إنتهى وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار قد إنتهى أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها ،وبذالك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلائم والإعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[1]

في عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال ،إلا ان تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفوطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم إلتزام بعض أقطار الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة ،كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها لخفض سعر النفط ليصبح عند المستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 .

وبداية من عام 1986 إنهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى ، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى .[2]

---

[2]- قصي عبد الكريم ابراهيم ،"**اهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**"منشورات البيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2010، ص136.

[1]- صديق محمد عفيفي ، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 2003، ص275 .

[2]- maurice durousset, **le marché du pétrole**, O P_ cit, P54

الفرع الثاني : التطور التاريخي لأسعار النفط (1986-2000)

لكن في هذه المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار إنخفاضا خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذالك وتستقر بين 1986-1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الإنتاج في الأوبيك في تلك المدة .[3]

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث إختلال كبير في العرض والطلب فمن ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة إقتصادية أثرت على حجم الإستهلاك فإنعكس ذالك سلبا على مستوى الطلب ، أما من ناحية العرض النفطي فقد إرتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبيك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي ،وقد ساهم ذالك في رفع مستوى المحزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيارة الإختلال في سوق النفط فإنخفض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

وأثرت أمة النفط عام 1988 على إقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث إنخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998.

وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وإرتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبيك ودول من غير الأوبيك ، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل .[1]

الفرع الثالث : التطور التاريخي لأسعار النفط 2000-2016

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبيك إنخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبيك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب5.3 دولار للبرميل بسبب أحداث 11 ديسمبر 2011، وشهدت أسواق النفط العالمية خلال الفترة الممتدة من عام 2002 إلى عام 2008،تصاعدا مستمر في أسعار النفط الخام ، لتصل إلى مستويات قياسية غير مسبوقة بلغ خلالها مقدار التغير في المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبيك مابين عامي2001و2008 حوالي 71.3 دولار للبرميل . لقد تضاعفت الأسعار بأكثر من أربعة أضعاف ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبيك إلى مستوى 94.5 دولار للبرميل في عام 2008 وهو أعلى معدل سنوي تصله سلة خدمات أوبيك منذ بدأ العمل بها في عام 1987 ، وعاودت أسعار النفط إنتعاشها مع عودة التعافي

[3]- قصي عبد الكريم إبراهيم ، **مرجع سابق** ، ص 136 .

[1]- تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك ، العدد 28 ، سنة 2001 .

للإقتصاد العالمي بحلول عام 2010 ،لتتجاوز حاجز 100 دولار للبرميل خلال عام 2011 ، ويبلغ المعدل السنوي لسعر سلة خامات الأوبيك ذروته عام 2012عندما وصل الى 109.5 دولار للبرميل .[2]

وبدأت أسعار النفط في بالإنخفاض المفاجئ خلال النصف الثاني من عام 2014، وتزايدت حدته بعد قرار منظمة أوبيك بشأن الإبقاءعلى سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم ،ليبلغ معدل سلة خامات أوبيك خلال النصف الأول من عام 2015 حوالي 51.9 دولار للبرميل ،مسجلا بذالك أدنى مستوياته ، منذ أكثر من خمس سنوات وهو 44.4 دولار للبرميل خلال شهر يناير 2015 وشهد المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبيك خلال شهر أغسطس 2016 إرتفاعا بمقدار 0.4 دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق ،أي بنسبة 1 % ليصل الى 43.1 دولار للبرميل مسجلا بذالك تراجعا بنحو 2.4 دولار للبرميل أي بنسبة 5.2 مقارنة بمعدله المسجل خلال الشهر المماثل من العام الماضي. وقد كان للإنتعاش الطفيف الذي شهده سوق النفط نتيجة التوقعات بشأن إتفاق منتجي النفط على خفض الإنتاج في اجتماع شهر سبتمبر بالجزائر، وضعف الدولار، دورا رئيسيا في إرتفاع الأسعار خلال 2016 . [1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام

تعبر السياسات التسعيرية للنفط عن وجهات نظر الأطراف المعنية في السوق العالمية وهي الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات الوسيطة التي تتبعها ، كما أنه يوجد أهم عاملين مؤثرين في أسعار البترول وهما عاملي السوق والمتمثلان في العرض والطلب

الفرع الأول :العرض البترولي

العرض البترولي: العرض البترولي "هو تلك الكميات من السلع البترولية الخام التي تعرض في عن السوق ، من أجل تبادلها وعلى ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين . [2]

[2]– تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك ، نفس المرجع.

[1]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) **التطورات في أسعار النفط العالمية والإنعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء** ، نوفمبر، 2015.

[2]– محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص115.

العوامل المؤثرة على العرض البترولي:

1 - **الطلب البترولي:** يعتبر الطلب البترولي من أهم العوامل المؤثرة في العرض البترولي،لأن الطلب هو من يخلق العرض ،فعندما يلاحظ منتجوا النفط أن هناك زيادة في الطلب على النفط سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرضهم في السوق ، أما إذا لاحظو العكس فسيعملون على تقليص عرضهم .

2 - **السياسة البترولية وسياسة الإنتاج** :لهذا العامل قوة تأثير كبير على عرض السلعة البترولية سواء بالزيادة أو بالنقصان أو بثبات العرض . وتتمثل السياسة البترولية أو سياسة الإنتاج في مجموعة إجراءات تتخذها جهة أوجهات معينة في كيفية إستغلال النفط من خلال التحكم في هذا الأخير بصورة عامة وفي عرضه بصورة خاصة .فتخفيض أوتوقيف إنتاج النفط يعتبر سلاحا إقتصاديا وسياسيا هاما أتخذ على عدة أشكال في السوق البترولية ومثال ذالك ما قامت به الدول العربية المنتجة للنفط خلال حربي 1967 و1973 عندما إستعملت نفطها ضد الدول الإستعمارية المعادية وكان له تأثير على العرض البترولي العالمي ، كذالك المحافظة على تنظيم العرض يكون له عدة أهداف ،من بينها إطالة فترة إستغلال البترول بصورة أفضل كما سعت إليه منظمة الأوبك من خلال تقنين الإنتاج .

3 - **سعر النفط** : تقول النظريات الإقتصادية أن علاقة العرض بالسعر في أي سوق هي علاقة عكسية، فزيادة عرض السلعة يؤدي إلى إنخفاض الأسعار والعكس صحيح ،فعند زيادة أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط لزيادة إنتاجها المصدر وهذا للحصول على مدا خيل إضافية لتغطية حاجياتها الإقتصادية، خاصة إذا كانت هذه الدول تعتمد بالأساس في مداخليها على عوائد النفط ،أما إذا كانت من الدول الصناعية فتسعى لزيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها من النفط ، بالإضافة إلى التأثير على الأسعار لخفضها مثل ما تفعله انجلترا (لبحر لشمال) وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون لتقليص الإمدادت، خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتلائم مع تكلفة إستخراج النفط ، وهذا كما فعلت منظمة الأوبك خلال الثمانينيات لما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات دنيا .

أما بالنسبة للمستهلكين فيسعون إلى زيادة إستهلاكهم وتكوين مخزون إستراتيجي يعتمد عليه عند إرتفاع الأسعار النفط ،فكل هذا يبين أن علاقة السعر البترولي بالعرض علاقة قوية

4 - **سعر السلع البديلة** :قبل إكتشاف النفط كمادة يعتمد عليها في الحياة البشرية كانت هناك مصادر للطاقة أخرى مثل الفحم ،وبالنظر لتكاليفها الغالية وصعوبة إستخراجها تم اللجؤ إلى النفط بإعتباره أقل مصادر الطاقة تكلفة . لكن مع مرور الزمن ووقوع أزمات نفطية أصبح إهتمام الدول المصنعة التفكير

في مصادر طاقة جديدة مثل الطاقة الشمسية والذرة والفحم بعدما تم إهماله سابقا فأصبحت تنافس النفط وهذا بالرغم من قلة بعضها (مثل الذرة) وإختلاف خصائصها وفوائدها وكذا إستغلالها إقتصاديا وسياسيا.

الجدول التالي(01-02): الإستهلاك العالمي للطاقة في العالم 2005 مقدر – (م .ط – م ن)

النفط الخام	3840
الغاز الطبيعي	2480
الفحم	2800
الطاقة النووية	630
الطاقة المائية	640
المجموع	10390

المصدر: BP statistical Review (june 2005)

الفرع الثاني : الطلب السوقي للنفط :

تعريف الطلب البترولي: عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطلب البترولي على أنه " يتكون من إلتزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط الغير مكرر الموضوع للتوزيع مباشرة .

وبالرجوع إلى تعريف العرض البترولي، يمكن إعطاء تعريف للطلب البترولي على أنه يمثل تلك الكميات من السلعة البترولية ،التي يحتاج إليها الإنسان عند مستوى معين وخلال فترة زمنية محددة ، لغرض إشباع حاجيات متنوعة ،سواء كانت إستهلاكية كالبنزين أو للإنارة ،ولأغراض إنتاجية مثل المنتجات البتروكمياوية .

من خلال تعريف (IEA) للطلب البترولي نقول أن إستهلاك البترول لا يكون خاما مباشرة بل يخضع لعملية تكرير تنتج عنه منتجا بترولية كالبنزين ،وأخرى مستخدمة في الصناعة البتروكمياوية ...الخ .

العوامل المؤثرة على الطلب البترولي :

يتأثر الطلب البترولي كالعرض بمجموعة عوامل ذات درجات تأثير متفاوتة ، إلا أننا سنختار العوامل ذات التأثير المهم و هي:

- **النمو الإقتصادي** : يعد أهم عامل مؤثر في الطلب البترولي ويرتبط به ارتباطا وثيقا وفق علاقة طردية، فببلوغ الإنسانية مراحل متقدمة من التطور الإقتصادي والإجتماعي، خاصة مع بروز القطاع الصناعي كقطاع إقتصادي هام وقائد لجميع النشاطات الإقتصادية، أثر ذالك وبصورة فاعلة على تطور وتزايد الطلب على الطاقة وخاصة البترول منها .

"ففي الوقت الحالي تأتي الزيادة في الطلب العالمي للنفط لتلبية حاجيات النمو المتحقق في إقتصاديات الدول الأوربية والولايات المتحدة ،إضافة إلى العمليات العسكرية الكبيرة التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها الجغرافية ،والتي تزيد من طلبها على النفط ،وهناك أيضا الأسواق الجديدة المتمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الأسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط .

- **المناخ** : يعتبر من العوامل المؤثرة في الطلب البترولي ،وهذا التأثير ناجم عن مقدار تغير درجات الحرارة على مدار السنة سواء كان بالإرتفاع أو الانخفاض، فعادة ما كان يزيد الطلب على النفط في فصل الشتاء ويقل في فصل الصيف ، لكن نرى الآن أن المناخ لا يؤثر كثيرا على الطلب العالمي للبترول ،لأنه كان قديما يعتمد عليه في التدفئة والصناعة ،أما الآن بدأ يحل محله الغاز الطبيعي خاصة في التدفئة .
- **السعر**: يعتبر من أعم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي ،للسلعة البترولية ، سواء كانت خاما أو منتجات نفطية ،فكما سبق ذكره فإن البترول يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلع أو المنتجات البترولية، فإرتفاع السعر البترولي في المدى القصير قد لا يؤثر على أسعار المنتجات البترولية، وبالتالي يقل الطلب على البترول الخام ، ويبقى الطلب على المنتجات البترولية كما هو، لأن ذالك الإختلاف في الأسعار لا يظهر، لأنه يتوزع بين المنتجات . أما في المدى البعيد فإن إرتفاع أسعار الخام يؤثر في الطلب على البترول الخام ،وفي الطلب على المنتجات البترولية التي تبدأ أسعارها في الإرتفاع .
- **عدد السكان** : هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي حيث كلما تزايد عدد السكان أدى ذالك إلى تزايد الطلب ،لكن تأثير السكان قد لا يكون مهما وقد يكون مهما، وهذا إذا إرتبط بالعوامل الأخرى ومن

أهمها عامل النمو الإقتصادي ،فبكون تأثيره كبير في حالة إذا ما كان النمو (الدخل القومي)عالي ويكون تأثيره قليل أو محدود إذا إنخفض الدخل القومي العام للفرد .

المبحث الثالث: ماهية أسواق النفط العالمية

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على أنظمة تسعير البترول وإلى السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى التطورات التاريخية التي مرت بها الأسواق البترولية ومميزاتها والأطراف المؤثرة في سلوكها و أخيرا فهم التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للبترول.

المطلب الأول: تعريف السوق النفطية وأنواعها

الفرع الأول: مفهوم السوق البترولية

السوق البترولية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق،هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية . [1]

الفرع الثاني: أنواع السوق البترولية

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغيير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة البترول،أدى إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والأسواق الآجلة.

- **الأسواق الفورية**

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين،حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات، وفي حالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال،وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة إن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة فهي تمتاز بالخصائص التالية :

[1]– هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص–ص78–82 .

- ✓ تعامل بترولي مكثـف
- ✓ إضافة إلى المنتجين المستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق .

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لــندن) والولايات المتحدة الأمريكية (نـيويـورك) وأسيا(سـنغافورة) أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبـي في أسيا،وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدلى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين ،أما البائعين فهم المكررون. يرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتوجات البترولية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب إلا أنه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين تكلفة النقل من سوق لأخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذالك في إعادة البيع في السوق المربحة شحنات أشتريت من سوق متدهورة ، هذا من جهة ،و تساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى.

أما فيما يخص التعاملات فهي تتشابه من سوق لأخرى، فالمشتري الذي يريد شحنة من الخام متوفرة في شهر، يتصل بمختلف المنتجين المعتادين العمل في المنطقة ، وتتم المفاوضات بواسطة الهاتف ثم يتم التأكيد عليها عن طريق الفاكس في إطار الاتفاقيات العامة مابين المتعاملين ، يتم الدفع غالبا 30 يوما بعد عملية الشحن بينما تقل الآجال بالنسبة للمنتوجات البترولية .

- ➢ **الأسواق الآجلة**

نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول ، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البترولييين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجـل، وهو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة ،وتتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون ، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتج بأسعار السوق المتعامل، تساعد الأسواق الآجلة

على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية وبكل شفافية ، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والأسواق البترولية المالية الآجلة.

الأسواق البترولية المادية الآجلة

موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة15 يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد. تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم أجاله شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في أجال أقل من 15 يوم يستطيع كذالك شراء البترول الخام للشهر الموالي أو لأجال أبعد من ذالك. لا يعرف تاريخ التسليم بالتدقيق مسبقا إلا بشهر إذ تستطيع شراء برنت جانفي في شهر فيفري وبرنت فيفري في شهر مارس ... الخ ، تسمى هذه السوق بالبرنت الخمسة عشر يوم والشحنات تكون بحجم 500.000 برميل 5=+ %بحيث ترغم قواعد السوق المشتري بتحديد الحجم ،والبائع بتحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم وهذه المبيعات لا تخص إلا عدد قليل من المواد الخام و المنتوجات في أوروبا، البرنت بترين بدون رصاص ، زيت الديزل ووقود الطائرات.

الأسواق البترولية المالية الآجلة

السوق البترولية المالية الآجلة هي عبارة عن سوق مالية (بورصة) ، وهذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية، وهذا معناه أنه في هذه السوق يتم بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات، وتعتبر هذه السوق مكملة للسوق المادية وأهم هذه الأسواق هي:

- NIMEX سوق نيويورك للتبادل التجاري
- IPS سوق المبادلات العالمية بإنجلترا
- SIMEX سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي

نلاحظ ثلاث عمليات مهمة لهذه السوق وهي :[1]

***التغطية** : التعاملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برميل ، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى يد أخرى قبل الوصول إلى أجل استحقاق، وهذا من أجل

[1] - Jean BILET ,**marche a terme et gestion de léconomie pétrolière** ,economica ,paris, 1984,p211.

التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة ،ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل من البائعين والمشترين في نفس الوقت.

* **المضاربة :** المضاربة على العموم، معرفة بأنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح ، فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة إن المضاربون لا يبنون قرارا مهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فتدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على مستوى الأسعار.

ويمكن لأسعار السوق الأجل أن تؤثر في السوق الفورية ، وذالك عندما يقوم المتعاملين بوضع تخمينات للتطور الذي يمكن أن تسلكه السوق في المستقبل ، فحسب الدكتور برور مراد فإن سعر البترول في أذهانكم مشكل سعر البترول أصبح مشكل بورصة ، فإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف يرتفع في المستقبل ، وإذا خمن المضاربون أن سعر البترول سوف ينخفض فحسب برور فإن من أسباب عدم استقرار الأسواق البترولية الآجلة هي المضاربة.

***الموازنة:** تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق و الاتصال بين مختلف الأسواق ، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.

اعتبارا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي والدولي سنتطرق خلال هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية للنفط وذالك من خلال ألقاء نظرة حول التطورات التاريخية التي مرت بها الأسواق العالمية للنفط وخصائصها والأطراف المؤثرة في سلوك سوق النفط.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسواق النفط العالمية

إن من بين الأطراف التي ساهمت في نشأة سوق النفط نجد الشركات العالمية الكبرى بالإضافة إلى الشركات الأمريكية خاصة وذالك بسبب نمو الصناعة النفطية في عام 1859 م ومن هنا سوف نتعرف إلى تطور أسواق النفط العالمية.

الفرع الأول: سوق النفط (1945-1986)

أولا : سوق النفط ماقبل 1945 (فترة السيطرة والتحكم الإستغلالي والإحتكاري)

تميزت هذه الفترة بسيطرة الشركات النفطية العالمية والتحكم الإستغلالي والاحتكاري على إقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة ،وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى من الجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي . وفي الجوانب المتعددة لهذه السوق الحيوية من عرض وطلب وتسعير ...الخ ،حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة أثار وخصائص ميزت السوق النفطي العالمي في تلك الفترة بحيث تصب كلها في خدمة مصالح الشركات النفطية العالمية ومضرة لمصالح وإقتصاديات البلدات النفطية النامية ونلخص أهم هذه المميزات والخصائص لسوق النفط كالأتي :[1]

1) سيادة النمط الاستغلالي الكلاسيكي (الامتيازات النفطية القديمة) على النشاط الصناعي والاقتصادي النفطي في كل المناطق النفطية العالمية والتي جاءت مثلما ذكرنا لتخدم بالدرجة الأولى مصلحة ومنفعة الشركات النفطية العالمية ومصلحة بلدها الأم.
2) إنشاء الكارتل النفطي العالمي.
3) تشويه هيكل اقتصاديات البلدان النفطية مع إضعاف عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي.
4) تحديد مقدار ومستوى النشاط الصناعي النفطي بصورة غير متلائمة، إن لم تكن متناقضة الإمكانيات النفطية للبلدان النفطية المنتجة ومع ظروف ومتطلبات هذه البلدان.
5) تحديد مقدار ومستوى الأسعار النفطية، وفق الصيغ والقواعد التي تحقق مصلحة ومنفعة الشركات الاحتكارية العالمية وبصورة خاصة، والبلدان الأم لهذه الشركات بصورة عامة.
6) تكريس صفة التبعية السياسية والاقتصادية للدولة النفطية إلى حكم الشركات الاحتكارية واقتصاديات بلدانها الأم.
7) تحول النفط إلى مادة أساسية ورئيسية في هيكل المصادر الطاقية المستغلة في عالمنا المعاصر. هذا بالإضافة إلى ذلك، فان السلعة النفطية أخذت تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا سواء للتصدير أو الاستيراد إلى جانب دور النفط وآثاره المالية(كمورد مالي) أو

[1]- محمد أحمد الدوري ، **مرجع سابق**، ص ص 96-97.

آثاره السياسية أو العسكرية أو الاجتماعية، وعلى النطاق العالمي أو على نطاق الدول وخاصة الدول النفطية المصدرة له بشكل خاص أو المستورد له بشكل عام.

ثانيا : سوق النفط فترة : 1945-1986 .

إن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص للآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوي وعوامل جديدة لعبة دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي، من سوق مغلقة ومسيطر ومتحكم بها من قبل الاحتكار النفطي للشركات السبع أو الثماني الكبار إلى سوق مفتوحة وتؤثر بها أطراف جديدة، وخاصة طرف البلدان النفطية النامية إلى جانب الشركات النفطية المستقلة .

فرغم الدور المحدود للدول المنتجة للنفط وخاصة الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلا أن فترة السبعينيات، فترة تأميم المحروقات، جعلت من سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار،فالدول المنتجة والمصدرة للنفط هي فقيرة من حيث تكنولوجيا الإنتاج ووسائل التصنيع المتطورة لكن لها السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط (العرض) خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك التي عملت على خفض إلى حد كبير سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع وبدأت الدول الأعضاء للتكتلات تكسب السيطرة على أسعار النفط، مثلما حدث في أزمة 1973 .

أما الدول المستوردة والمستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعيرة وبطرق غير مباشرة في حين أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها، وهو ما يتضح لنا في أزمة الثمانينات حين انخفض سعر النفط بسبب انخفاض الطلب عليه.

وكان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية، وذلك من خلال النتائج التالية:[1]

[1]- أمينة مخلفي ، **أثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية)** ، طبعة1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012 ، ص ص49-51 .

1 - فقدان الشركات العالمية لقوتها في تحديد الأسعار، بعد أن فرضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد وأسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع حظر تصدير النفط إلى الو.م.أ وهولندا في سنة 1973(من حوالي دولارين للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل) أي تقدر الزيادة بأكثر من400 %والى 30 دولار سنة 1980 والى 34 دولار سنة 1981 وقد استطاعت أن تفرض ذالك لعدة سنوات (1974-1981) .

2 - فقدان الشركات العالمية الجانب الأكبر من النفط المعروف باسم نفط المساهمة، نظرا لسيطرة الدول النفطية على منابع النفط فيها.

3 - حرمان الشركات العالمية من تحقيق الأرباح الطائلة، بسبب تأميم صناعة النفط في الدول المنتجة والمالكة للمورد.

انعكست العوامل السالفة الذكر إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33 مليون ب/ي سنة 1974 م لتبلغ ذروتها عند 35 مليون ب/ي سنة 1979 م وقد ذهب جانب كبير من الواردات في سنة 1979 للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط نزوليا على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن انتهى الأمر بانهيار الأسعار إلى اقل من النصف سنة 1986م.

وقد انعكس هذا التطور سلبا على التجارة الدولية في النفط فانخفض حجمها إلى نحو 20 مليون ب/ي سنة 1984 م كما تقلص نصيب أوبيك منها خلال الفترة (1974- 1984) من نحو 80%إلى اقل من60% بذلك أخذت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل في وقت غاب فيه التنسيق بين دول الأعضاء إلى جانب هذا حلت دول أخرى مثل :المملكة المتحدة والنرويج مكانة مهمة الساحة العالمية لسوق النفط وهذا ا رجع إلى الاكتشافات الجديدة التي قامت بها خلال هذه الفترة .

الفرع الثاني: سوق النفط مطلع القرن 21

في هذه المرحلة عرفت سيادة قانون العرض و الطلب على السوق النفطية، في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين و المستهلكين فأصبحت سوق تنافسية إلا أن الأمر لم يدم طويلا حيث عرف مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال 2000 إلى 2003 هي الفترة التي عملت خلالها

منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق إلا أن هذه الصورة اختلفت تماما في 2004 مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية (الخام الأمريكي الخفيف) 78 دولار للبرميل في الفترة ذاتها، أما في سنة 2006 أخذت بالتراجع التدريجي، و هذا لارتفاع المحزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل و في نصف الثاني من عام 2014 شهد تراجع كبير في أسعار النفط الذي انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نموا أقوى من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي يحتاج إلى سعر مرتفع من أجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.[1]

المطلب الثالث: خصائص الأسواق النفطية والأطراف المؤثرة في سلوكها

تستمد أسعار النفط إستقرارها من إستقرار السوق التي تخضع بدورها إلى مجموعة من الأساسيات التي تحكمها، ومن ناحية أخرى تلعب الحكومات دو ا ر غير مباشر في التأثير على إستقرار سوق النفط وذلك من خلال جملة من الإجراءات، ومما سبق سنتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي تتميز بها أسواق النفط بالإضافة إلى أهم الأطراف المؤثرة على إستقرارها وسلوكها.

الفرع الأول :خصائص الأسواق النفطية

تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بخصائص مهمة هي :[2]

- **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري** :أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها كالدول المنتجة و المصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي OCDE.
- **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير** :يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.

---

[1] -www.opec.org , 22/12/2016,12:35

[2] – سالم عبد الحسن رسن ، "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999، ص 166.

❖ **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة** :تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات و تكاليف الشحن و التي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، و بصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في:

- ✓ أنها سوق أكثر تنافسية :حيث تتميز السوق بحرية بيع و شراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق و لم ي فرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكبر حيث تكون الشركات و الدول المنتجة و المستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات
- ✓ أنها سوق شفافة :أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور و تطور الصفقات لأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض و الطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- ✓ أنها سوق غير مستقرة :يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، و من جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض و الطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول و يزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات و التلاعب في السوق النفطية و التي تترك آثارا واضحة على الأسعار، و لهذا الأمر أسباب كثيرة أهمها:[2]
- ✓ انتقال سلطة تسعير النفط إلى السوق المستقبلي الذي يعيش على وقع المضاربات و التلاعب وغيرهما.
- ✓ إن للتأثير النفسي و العوامل السيكولوجية دورا أكبرا من أساسيات العرض و الطلب و دون أسباب
- ✓ منطقية، و قد يصل هذا التأثير أحيانا إلى حد بلوغ التغيرات اليومية في الأسعار أكثر من دولارين في اليوم.

الفرع الثاني :الأطراف المؤثرة على سلوك الأسواق النفطية

و تتمثل الأطراف المؤثرة على سلوك سوق النفط فيما يلي:[3]

- **من ناحية الدول المنتجة**

[2]– موري سمية ، " **أثرتقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر** دراسة قياسية "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية دولية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ، 2014–2015، ص31

[3]- هــشام حريز، **مرجع سابق**، ص ص 83-89 .

أ-منظمة الأوبك : لقد عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية ، بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبترول بتحسين مداخليها من العوائد البترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعط أهمية لذالك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول ، وببغداد في 10 سبتمبر 1960 أسس الموردون الأساسيون لسوق البترول العالمية ،فنزويلا، العراق، الكويت، والعربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول، ويعود السبب الرئيسي لإنشاء المنظمة ، إلى التخفيض الرئيسي الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة، والتي بلغت 15%، حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية حيث نظمت لهذه المنظمة بالتدرج 8 دول هي: قطر (1961)، ليبيا واندونيسيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور(1973)، الغابون (1975) ثم انسحبت سنة (1995) و أنغولا.

تهدف هذه المنظمة إلى:[1]

- زيادة مداخيل أعضاء المنظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي تتناسب مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الداخل والخارج ، وكل هذا يعود إلى المستوى المتدني لأسعار البترول وتوزيع الأرباح البترولية لصالح الشركات البترولية .
- تحديد السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول للدول الأعضاء.
- تنسيق وتوحيد السياسات البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بصورة منفردة أو جماعية.
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية .

تعتمد أوبك في سياسة تسعير البترول منذ 01-01-1978 على سلة من خامات هي مزيج صحاري الجزائر44 ، خام ميناس الأندونيسي 34 ، نفط بوني خفيف النيجيري 37، عربي خفيف السعودي 34، نفط دبي 39 ، تياجوانا الفنزويلي 31 وأستيموس المكسيكي 332 .

[1]- علي لطفي ،"**الطاقة والتنمية في الدول العربية** "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية ،2008، ص ص 83-84.

ب-الدول المنتجة خارج الأوبك

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوت كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة ، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط ، حيث عقد الاجتماع في يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر ، المكسيك ، أنغولا ، ماليزيا والصين كما شاركت كولومبيا مترددة، وهكذا أكدت أنها موزعة في اجتماع لندن بأنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول، وأن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف إيجابية بالتنسيق مع أوبك، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غي الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي الغير رسمي الرسمي والذي أطلق عليه" إسم الدول المستقلة المصدرة للبترول " وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة ، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية كل ستة شهور وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة .

كما تستحوذ هذه الدول على 60% من الإنتاج العالمي لسنة 2000 أما احتياطها فهو أقل من 20 من الاحتياطي البترولي العالمي، وتمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، كما أن النضوب في دول خارج أوبك ، أسرع منه في دول الأوبك، والجدول (1) يبين المقارنة بين أوبك ودول خارج أوبك بالنسبة للإنتاج، الاحتياطي وطاقة المصافي .

جدول رقم (01 – 02) إنتاج و احتياطي وسعة المصافي لدول أوبك ودول خارج أوبك لسنة 2000

	الإنتاج م ب/ي	الاحتياطي مليار برميل	طاقة المصافي م ب/ي
أوبك	30.8	814	8.2
خارج أوبك	43.8	213.5	72.8

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، مجلة النفط والتعاون العربي الكويت، العدد 100، 2002، ص41.

- **من ناحية الدول المستهلكة**

أ- وكالة الطاقة الدولية

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية وقد جاءت بدعوي من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة .وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية ، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد انظم عدد أخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة، وإضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإيجاز :[1]

- ✓ تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.
- ✓ السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية، وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
- ✓ إخلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذالك.
- ✓ دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.
- ✓ تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- ✓ وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية.
- ✓ تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية ، على أن يترك لكل دولة عضو حرية انتهاج الطريقة التي تتناسب وظروفها الخاصة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول ، وكذالك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول ، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي .

[1]- علي لطفي ، **مرجع سابق**، ص ص 85-86.

ب* الشركات البترولية العالمية

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية إصطلح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساسا لصاح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، هولندا ، هذه الشركات كانت لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية ،كما أنها تمتلك 70% من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذالك ، فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول، تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل ، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية . أكبر هذه الشركات هي " أكسون " ثم شركة " غولف " وشركة " تكساكو " وشركة " موبيل أويل" وخامس الشركات الأمريكية تسمى " تشيفرون " بالإضافة إلى الشركتين الهولندية " شل" والبريطانية " بريتش بيتروليوم "

هذا ولا يجب أن نهمل المراكز المهمة لشركات البترول الوطنية فقد سيطرت على 78% من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2004 ، ومن هذه الشركات شركة أرامكو السعودية ، شركة النفط الوطنية الإيرانية ، شركة بيتروليوس المكسيكية ، شركة بترو الصينية ،...وتؤثر الشركات البترولية على السوق البترولية من خلال التأثير على السعر بتطوير أساليب الإنتاج والبحث والتنقيب ، مما يؤدي إلى التأثير على التكاليف ومن ثم على السعر الأدنى على للنفط لاحقا .

المطلب الرابع: التوقعات المستقبلية للسوق العالمية للبترول

لقد شهدت الأسواق العالمية للبترول خلال العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات التي أثرت على وضع هذه السوق، وتأتي عملية إعادة صياغة النظام العالمي فيما أطلق عليه عصر العولمة والذي أتى بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، وبدأ العالم يتجه إلى توسيع السوق وتكثيف التعامل فيه ، وذالك من خلال سيطرت الشركات متعددة الجنسيات .

كم شهد العقد الأخير من القرن العشرين بزوغ نجم منظمة التجارة العالمية كبديل عن اتفاقية الغات ، والتي تستهدف إزالة جميع الحواجز أمام حرية التجارة العالمية ، ومع الاتجاه إلى التأكيد على الاقتصاد والتنمية فان الطاقة تصبح قضية حيوية لمعظم دول العالم .

وقد شهد العالم مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ثورة نفطية تمثلت في اتساع حدود الرقعة العالمية للبترول في جميع الاتجاهات فقد تزايد الحجم المتفق عليه في بحث واستكشاف البترول وبدأت أبراج الحفر في الظهور في كل مكان ، وبدأ الزيت الخام يتدفق من أماكن غير متوقعة .

ولقد اعتمدت هذه الثورة البترولية على عاملين أساسيين هما: التكنولوجيا الحديثة التي مكنت من ضخ البترول في العديد من العديد من الدول الجديدة، والسياسات التي اتبعتها كل من الشركات العالمية للبترول والدول المنتجة للبترول في عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات. ويصف المحللون النظام البترولي الجديد بأنه نظام تتغير فيه الأدوار حيث يقوم بها لاعبون جدد ، وعلى أساس قواعد جديدة للعبة فهو انتقال من السياسة للأعمال ، وهو ما يعتبر تغيرا جذريا في صناعة البترول منذ نشأتها ، وهو نظام كان يبشر بمولد صناعة بترولية عالمية أكثر رشدا وكفاءة وتعد بمستقبل للطاقة أكثر استقرارا إلا أن ما شهده العالم خلال الأعوام القليلة الماضية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أكد أن البترول ومناطق إنتاجه سيظلان السبب الرئيس في التوتر الذي يشهده العالم حاليا خاصة بعد الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق، وهو ما سوف نتناوله في الدراسات لاحقا .[1]

هذا ويخضع الاستثمار في البحث عن البترول وتنميته وإنتاجه للعديد من العوامل سوف نتناولها فيما يلي:[2]

أ –الطلب العالمي على البترول :

يرتبط الطلب على ا لطاقة بمختلف مصادرها بعدة عوامل وهي:

- ❖ مستوى النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه، ويعبر عن هذا الارتباط بمعامل المرونة أو مرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على الطاقة عبر فترة زمنية معينة على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها.
- ❖ أسعار الطاقة ذاتها ، وبصفة خاصة الأسعار للمستهلك النهائي التي تتضمن في حالة المنتجات البترولية قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك التي تبلغ في دول الإتحاد الأوربي نحو 70%من تلك الأسعار وتؤثر سلبا على طلب المستهلك النهائي .

---

[1]– علي لطفي ، **مرجع سابق**، ص87 .

[2]– تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإسترتيجية عام 2005 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام ، ص ص 124–125 .

- معدل النمو السكاني ودرجة التصنيع معبرا عنها بقيمة الناتج الصناعي منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالي.
- معدل التحسن في تقنيات وكفاءة استخدام الطاقة، والتي ينعكس أثرها في انخفاض كثافة الطاقة، ومن ثم انخفاض حجم الطاقة اللازمة لإنجاز عمل معين.

ب العرض العالمي للنفط :

يخضع العرض العالمي للنفط عدة عوامل وهي:

- الطلب على النفط وسعره ، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق
- الإمكانات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين وليس معنى توافر احتياطيات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب ، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة، كما يعتمد أيضا على مدى تقدم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات . وحتى إذا توافرت الإمكانيات الإنتاجية فإن معدل الإنتاج لا يجب أن يتجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية ، وهو الحد الأعلى لمعدل الإنتاج الرشيد Maximum Efficient Rate وبما الخزان الأرضي ويؤثر سلبا على معامل الاستخلاص معبرا عنه بحجم ما يمكن استخلاصه من النفط على مدى عمر الحقل .
- سياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجاتها للنفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية ، أو الاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل ويدخل في هذا الإطار السياسة الإنتاجية التى يقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء، وكذالك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص.

ج التجارة العالمية للنفط :

هناك عدة مؤشرات تؤكد احتمالات الندرة المتزايدة في التعويض طاقة الإنتاجية للنفط ونعرضها فيما يلي :

- تضاءلت في الآونة الأخيرة احتمالات العثور على حقول عملاقة أو حتى حقول صغيرة في مناطق سهلة منخفضة الكلفة ، وقد برهنت التجربة في الكثير من المناطق المنتجة أن الإنفاق الرأسمالي يتزايد لمجرد ما ينضب من احتياطاتها والحفاظ على حجم إنتاجها ثابتا. وبذالك صارت تلك المشكلة تمثل تحديا كبيرا للدول المنتجة للنفط وأيضا لشركات النفط العالمية نتيجة لارتفاع التكلفة الرأسمالية وانخفاض العائد على الاستثمار في المناطق ذات المخاطر المرتفعة والتي تتطلب استخدام تقنيات متقدمة باهظة التكلفة

❖ لم يتمكن العالم من تعويض ما أستخرج من النفط على مدى السنوات العشرين الماضية، كما يوضح تقرير HIS Energy Group أن اثنتي عشرة دولة مسؤولة عن ثلث الإنتاج العالمي من النفط لم تستطع خلال الفترة 1992-2001 تعويض مانضب من احتياطاتها إلا بنسب ضئيلة. و كأمثلة فإن روسيا والمكسيك والنرويج وبريطانيا تراوح معدل التعويض فيها بين 15%و31%.

❖ تـؤكد بيانات المساحة الجيولوجية الأمريكيةUSGS لعام 2002 على أن حجم الاحتياطات النفطية العالمية يبلغ 959مليار برميل بنسبة انخفاض قدرها 11%عن التقديرات المعلنة. كما تقدر احتياطات أوبك بنحو 612 مليار برميل بنسبة إنخفاظ قدرها 30%عما هو منشور.

❖ في تقرير أذاعته عام 1998 وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency،تتوقع الوكالة أن إجمالي العرض العالمي من النفط سوف يقصر بحلول عام 2020عن مواجهة الطلب العالمي المتزايد على النفط ، وسوف يواجه العالم عجزا يقدر بنحو 19مليون ب /ي.

❖ كذالك يؤكد تـقرير حديث لميريل لنش أن الطاقة الإنتاجية للنفط خارج أوبك أثبتت عدم قدرتها على النمو بدرجة كافية ، فضلا على ارتفاع تكلفتها ، وتأتي تلك النتيجة على خلاف ما كان متوقعا منذ سنوات قليلة من ارتفاع أسعار النفط سوف يعجل بنمو الإنتاج خارج أوبك وهو ما لم يتحقق. كما يشير التقرير إلى أن إعتمادات الإنفاق الرسمي لشركات النفط العالمية لم تعد تجاري في نموها الزيادة التي طرأت على تكلفة العثور على النفط مما يؤدي إلى عجز تلك الشركات عن تحقيق هدفها بزيادة معدل أنتاجها بنسبة 3.3%.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض الجوانب النظرية للنفط وأسعار النفط والأسواق العالمية للنفط ولقد استخلصنا أن النفط سلعة تتميز بصفة النفاذية و النضوب ، التجانس والتنوع ، الطبيعة الدولية والكثافة الرأسمالية كما أنه مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية كما مر بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج ، ونوعية النفط كما يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل ويعتبر عامل السوق أهمها والذي تؤثر عليه بدوره عوامل أخرى يتأثر سلوك الأسواق العالمية للنفط بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليه كمنظمة الأوبيك وكذالك الشركات العالمية الكبيرة.

تمهيد

مما لا شك فيه أن المعاملات الدولية بين دول العالم عن طريق ما يعرف لدى البعض بالتصدير والاستيراد قد نشأت بسبب التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة .وقد تبع عمليات التبادل الدولي تحديد حساب وتسجيل قيم صادرات وواردات كل دولة، الأمر الذي تطلب من كل دولة أن تلتزم بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي، والعكس صحيح لما تصدره الدولة من سلع وخدمات لدول أخرى يعتبر بمثابة دين على الدول الأخرى لصالح هذه الدولة. وقد درج على تسجيل هذه المعلومات والبيانات في سجل خاص أتفق على تسميته بميزان المدفوعات الدولية.

ويترتب على المعاملات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذالك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى "**ميزان المدفوعات الدولية**" وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسئولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل .

وبغية عرض وتحليل الأفكار سابقة الذكر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته

المبحث الثالث: الميزان التجاري وأقسامه

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته

يعتبر ميزان المدفوعات الدولية Balance of International payments أهم سجل إقتصادي للحسابات الخارجية لأي بلد كان وأكثره شمولا لهذه الحسابات وعناصرها من التعاملات الدولية المختلفة.

كما ويعد هذا الميزان مؤشرا موثقا لبيان مركز الإقتصاد الوطني في المحيط الدولي، ولتحديد حجم وإتجاه ومستوى العلاقات الإقتصادية الدولية بين مختلف بلدان العالم وذالك لما يحتويه ميزان المدفوعات من عناصر العلاقات المذكورة وفي أرقام إجمالية.

وأن أي تغير يحدث في أي من هذه العناصر قدينعكس بتقلبات إقتصادية في داخل البلد المعني وخارجه في بلدان أخرى.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات بمثابة الأداة الهامة للتحليل الإقتصادي، وذالك من خلال توضيحاته للمركز الذي يحتله البلد في الإقتصاد العالمي. ولهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

- يمكن تعريف ميزان المدفوعاتBalance of payement بأنه (سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت مابين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذالك خلال فترة زمنية محددة هي عادة سنة)[1]
- كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة[2]

يمكن تعريف ميزان المدفوعات من عدة أوجه:[3]

[1]– رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "**تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات**" دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2007،ص339.

[2]– السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الدولية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2009، ص–ص،225–226.

[3]– شقيري نوري موسى وأخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة1 ،2012، ص188.

❖ **من وجهة نظر الاقتصادية**

ميزان المدفوعات هو سجل منظم أو بيان حسابي شامل لجميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة غالبا و ما تكون سنة.

❖ **من وجهة نظر الصندوق الدولي**

هو سجل يعتمد على القيد المزدوج ،يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما، وذالك بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد، والتغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة وحقوقها والتزاماتها تجاه بقية دول العالم.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذالك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذالك للأسباب التالية:[1]

- يعمل ميزان المدفوعات على توفير المعلومات والبيانات الاقتصادية والمالية إلى محتاجيها في الدولة سواء الجهات الحكومية في عمليات التخطيط أو في إتخاذ القرار أو على مستوى القطاع الخاص لما لتلك المعلومات و البيانات من أثر في اتخاذ القرار الاستثماري.
- يعكس مستوى تطور وقوة اقتصاد الدولة في الوقت الحالي وموقع تلك الدولة مقارنة مع الدول الأخرى من حيث مكونات ميزان الصرف، فمن المعروف أن الدول تختلف في عملياتها الاقتصادية ومواردها وطريقة إدارة الإقتصاد فيها وموقعها الجغرافي والمنهج الاقتصادي الذي تدير به عملياتها الاقتصادية مما ينعكس على مستواها الإقتصادي بين الدول وقد تستعين الدول وبالإعتماد على ميزان المدفوعات أو بعض مؤشراته الإستعانة ببرنامج أو خبراء من دول متقدمة إقتصاديا بهدف تطوير وضعها الإقتصادي.
- تعد مؤشرات الميزان التجاري الأساس الذي تنطلق منه السياسات المالية والنقدية في الدولة مما يساعد الدولة في تعزيز بعض الجوانب التي تـزيد من المؤشرات الإيجابية ومراجعة تلك التي تؤدي إلى

[1]– عطا الله علي الزبون، "**التجارة الخارجية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2015، ص ص،65،64.

المؤشرات السلبية من خلال تبني الخطط والإستراتيجيات الإقتصادية وبرامج التصحيح الإقتصادي والتي تعتمدها الكثير من الدول.

- بما أن ميزان المدفوعات ومن خلال مؤشراته يبين العلاقات الاقتصادية الخارجية فإن ميزان المدفوعات يوضح المسار الذي سيحدد في تنمية أو تقليل العلاقات الخارجية حتى تصل الدولة إلى النقطة المتوازنة مع الدول الخارجية المتعامل معها،فقد نجد بعض الدول حجم الواردات فيها يشكل عبئا كبيرا عليها وهي تمتلك القدرة على التصدير من سلعة ما أو من المواد الخام والذي تستورده الدول الموردة للسلع إليها من دول أخرى وهنا يتم عقد اتفاقيات ثنائية على تصحيح حجم التبادل التجاري مع الدول الخارجية بهدف تعديل العجز الناتج في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من أعباء اقتصادية لاحقة إن لم يتم تصحيح المسار الاقتصادي للدولة في معاملاتها الخارجية مع الدول.[2]
- ومن ناحية، يعكس تغيرات الطلب المحلي على السلع والخدمات الخارجية وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، هذا بالإضافة إلى بيان أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة، الأمر الذي يمكن من متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات المتبعة.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من العلاقات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها. ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتميزه بالوضوح والمنطقية.

الفرع الأول: حساب العمليات الجارية:

يشمل هذا الحساب جميع المعاملات المالية الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، ولذالك يطلق عليه أحيانا إسم حساب الدخل. وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.

وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما: حساب التجارة المنظورة يتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر بحدود الدولة الجمركية. وحساب التجارة الغير

[2]– زينب حسين عوض الله،"**الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية**" ،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2005، ص 65.

المنظورة، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والخدمات الحكومية إلى جانب الخدمات المتنوعة هذا فضلا عن بند دخل الإستثمارات الذي يمثل حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج وإما خدمات أدها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

أما حساب التحويلات فيتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل،أي أنها عمليات غير تبادلية، أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين. ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو الهبات والتعويضات. ويقسم صندوق النقد الدولي هذا القسم إلى بندين. الهبات الخاصة، وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات، النقدي منها والعيني، وكذالك تحويلات المهاجرين في الخارج إلى بلادهم الأصلية، والهبات العامة تتضمن التعويضات، ويعتبرها الصندوق إجبارية، وكذالك الهداياعلى أنواعها.[1]

الفرع الثاني: حساب العمليات الرأسمالية

حيث يسجل في هذا الحساب حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، وذالك خلال الفترة المحددة التي يعد عنها ميزان المدفوعات والبنود التي نجدها في هذا الحساب هي رؤوس الأموال طويلة الأجل ورؤوس الأموال قصيرة الأجل.

حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد إستثمارها

لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مدينا(−) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات. و في مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي تواجه تدفق رؤوس أموال للداخل، وهنا يقيد دائنا(+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين.[2]

والقسم الثاني من حساب رأس المال يخص المعاملات الرأسمالية أو تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية Autonmous وذالك تميزا لها عن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم

---

[1]– زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 66.

[2]– كامل البكري، **الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل** ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص ص218–220.

بغرض تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي سوف يأتي ذكرها في الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة. وتحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى البلد تقيد في الجانب الدائن أما تلك التي تأخذ طريقها إلى خارج البلد فتقيد في الجانب المدين وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عدة منها:

1. التهرب أو الخوف من بعض الظروف الغير الملائمة في بلد ما – مثل ظروف التضخم الشديد أو الظروف السياسية المضطربة أو الحرب – والملاذ ببلد أخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية أفضل.
2. الرغبة في تحقيق دخل أكبر، مثلا بشراء أصول أجنبية قصيرة الأجل مثل (أذونات الخزانة والأوراق التجارية) أو بإيداع رأس المال لفترة قصيرة في أحد البنوك الأجنبية حيث يرتفع سعر الفائدة نسبيا وذالك لتحقيق عوائد أكبر مما يمكن أن يتحقق من الاستثمارات قصيرة الأجل المماثلة داخل البلد.
3. لغرض المضاربة، ويحدث عند توقع تغيرات ملموسة في القيمة الدولية للعملة الوطنية لإحدى البلدان لأسباب عديدة قد تكون اقتصادية. ومن ثم يسارع المضاربون بتحويل أموالهم للبلد المعني لشراء مقادير من عملته قبل أن يرتفع سعر صرفها في السوق العالمي ثم يبادرو ببيع هذه المشتريات عند تحقق توقعاتهم المتفائلة. ويمكن أن يحدث العكس فتتسرب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من بلد من البلدان بسبب توقع حدوث هبوط ملموس في القيمة الخارجية لعملته الوطنية. [1]

3-3 صافي الاحتياطات الدولية من الذهب والنقد الأجنبي والأصول السائلة

يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية السائلة في أي سنة من السنوات وذالك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات. وحينما يتحدث الاقتصاديون عن العجز والفائض في ميزان المدفوعات فإنهم يقصدون على وجه التحديد النتيجة النهائية أو الرصيد الصافي للمعاملات الجارية والرأسمالية معا. فيتحقق عجز ميزان المدفوعات حينما يكون مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية أكبر من مجموع الجانب الدائن فيهما، ويتحقق الفائض في الحالة العكسية.

وبعد أجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطات الدولية (وهي مسألة سنقوم بشرحها لاحقا) يصبح ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية– أي يحدث تكافؤ أو تعادل

[1]– عبد الرحمان يسري أحمد وأخرون، **الإقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص329.

حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والعناصر المدينة في ميزان المدفوعات ، ومثل هذا "التوازن الحاسبي" يجب أن يفرق تماما عن التوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يمكن أن يتحقق لو تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية و الرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيهما. فالتوازن الحسابي هو" توازن حتمي" لابد أن يتم ، أما التوازن بالمفهوم الاقتصادي فله ظروف خاصة يتحقق فيها،

فإن لم تتوافر هذه الظروف فلن يتحقق .

وخلاصة القول أن التحركات في الاحتياطات الدولية تستخدم لتسوية اعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات أي تستخدم بغرض تحقيق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات

والاحتياطات الدولية تضم العناصر التالية:

أ -الذهب النقدي Monetary Gold لدى السلطات النقدية (وزارة الخزانة ، البنك المركزي أو صندوق الصرف الأجنبي (FundExchange Stabilization)- ويجب تمييز الذهب النقدي عن الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء والذهب بالمعنى الأخير – أي الذهب غير النقدي يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادراته وارداته في الميزان التجاري مثل أي صادرات وواردات سلعية .

ب -رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية

ج -الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهي تمثل إلتزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة) لدى السلطات النقدية ، والتي يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة. وتزداد أهمية هذا العنصر (جـ)والعنصر السابق (ب) كلما أمكن الحصول على عملات صعبة أو قابلة للتحويل Convertible Currenciesعن طريقهما.

د- الأصول الوطنية قصيرة لأجل (أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل إلتزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين) التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.

هـ-الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية. وهذا العنصر (هـ) والعنصر السابق (د) يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدول الأجنبية والتغيرات فيهما تستخدم لتسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات

و–مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.

ز– موارد صندوق النقد الدولي International Monetary Fund المسموح للدولة استخدامها وفقا للاتفاقية.

ح–أية قروض تنظم خصيصا بالإتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.[1]

إجراء التسوية لميزان المدفوعات باستخدام عناصر الاحتياطيات الدولية:

إذا تفهمنا المنطق المستخدم في قيد تحركات عناصر الاحتياطيات الدولية فإن من السهل علينا أن نرى كيف تتم تسوية الرصيد المدين (العجز) أو الرصيد الدائن (الفائض) في ميزان المدفوعات. فتحركات الذهب النقدي إلى خارج البلد،أو النقص في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي تمتلكها السلطات النقدية ، أو الحصول على قرض قصير الأجل من صندوق النقد الدولي، أو زيادة الالتزامات قصيرة الأجل للبلد تجاه الأجانب، وما يماثلها من التحركات عناصر الاحتياطيات الدولية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تدفقات نقدية – أي رؤوس الأموال قصيرة الأجل– إلى داخل البلد .

وعلى العكس من ذالك يتم تسوية الفائض في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة حيازة السلطات النقدية للبلد من الذهب النقدي – أي تحركات الذهب النقدي إلى داخل البلد، أو النقص في الالتزامات قصيرة الأجل للبلد تجاه الأجانب إلى أخره من التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية التي تؤدي إلى تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج البلد .

وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية البحتة. ومثل هذا التوازن الحسابي الحتمي ليس له أي دلالة من الناحية الاقتصادية ، كما سبق أن ذكرنا ، لأن ما يهتم به الاقتصاديون هو الرصيد النهائي لمجموع العناصر الدائنة و المدينة في ميزان المعاملات الجارية (الحساب الجاري) والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال)[2]

وأخيرا حساب السهو والخطأ وتبعا لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس .و عليه و حسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات، بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع

[1]– عبد الرحمان يسري أحمد وأخرون،**مرجع سابق**، ص ص،329–332.

[2]– عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص 334.

إجمالي العناصر المدينة(رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا)، إلا أن هذا التوازن قلما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة

الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين .ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات . ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدين وهذا ا رجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلا عندما ينتاب الخوف مستوردا في دولة ما من ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر استيراد غير مسجل لرأس المال.[1]

جدول رقم (02 – 01): تصوير ميزان المدفوعات

لأغراض التبسيط وسهولة الحساب و الترصيد يمكن تصوير ميزان المدفوعات بأقسامه المختلفة على النحو التالي:

[1]– سامية مقعاش، **العملة الأوروبية الموحدة اليورو و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 81.

الميزان	مدين	دائن	عجز/ فائض الرصيد (+) (-)
(1) ميزان العمليات الجارية			
1/1 الميزان التجاري			
• الصادرات السلعية		x	
• الواردات السلعية	x		(+) ، (-)
1/2 ميزان الخدمات			
• الصادرات الخدمية (سياحة، نقل، تعليم، تأمين، الخ للأجانب)		x	
• الواردات الخدمية (سياحة، نقل، تعليم، تأمين، الخ للأجانب)	x		
رصيد ميزان الخدمات			(+) ، (-)
رصيد ميزان العمليات الجارية		x	(+) ، (-)
(2) ميزان التحويلات			(+) ، (-)
1/2 صادرات وواردات الذهب			(+) ، (-)
2/2 التحويلات من جانب واحد			
• تحويلات من الخارج	x		
• تحويلات إلى الخارج		x	
رصيد ميزان التحويلات			
رصيد ميزان العمليات الجارية والتحويلات			
(3) **ميزان العمليات الرأسمالية**			
• قروض واستثمارات من الخارج وغيرها طويلة الأجل	x		
• إقراض واستثمارات للخارج وغيرها طويلة الأجل			(+) ، (-)
الرصيد النهائي لميزان المدفوعات		x	(+) ، (-)
ثم تأتي السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى	x		

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية طبع – نشر– توزيع، الإسكندرية، 2001، ص 300.

المطلب الثالث: مبدأ القيد المزدوج وكيفية التسجيل

يتم قيد المعاملات الاقتصادية التي يقوم بها المقيمون في دولة ما، أما في الجانب الدائن أو الجانب المدين لميزان المدفوعات في حالة ما إذا كانت هذه المعاملة تؤدي إلى نشوء حق أو التزام بالدفع قبل الأجانب وبمعنى أكثر تفصيلا، فإن العملية التي تقيد في الجانب الدائن من ميزان مدفوعات دولة ما تصبح من تلقاء نفسها عملية مدينة في ميزان مدفوعات دولة أخرى والعكس صحيح، كما أن أي عملية في ميزان مدفوعات أي دولة لها جانبان:

- الجانب الأول وهو الجانب الدائن أو المتحصلات التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصديرها للسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- أما الجانب الثاني فهو الجانب المدين أو المدفوعات التي تدفعها الدولة للخارج نتيجة استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال. [1]

ووفقا لمبدأ القيد المزدوج فإن ميزان المدفوعات كما سبق القول يقسم إلى جانبين أحدهما دائن يقيد فيه العمليات التي تنشأ عنها حصيلة عملة أجنبية، وثانيهما مدين يقيد فية المعاملات التي تستلزم الدفع بعملة أجنبية ويمكن تلخيص هذين الجانبين من خلال العرض التالي:

الفرع الأول: الجانب الدائن(المتحصلات أو الإيرادات)

ويقيد في هذا الجانب ما يلي:

1 -جميع السلع المصدرة على العالم الخارجي.
2 -قيمة السلع المباعة أو الخدمات المقدمة على الأجانب الذين يقيمون مؤقتا في الدولة أو السائحين من الأجانب.
3 -فوائد وأرباح وأوراق مالية أو ممتلكات لدى الدول الأخرى مملوكة لرعاية الدولة.
4 -شراء السلع أو الخدمات من رعايا الدولة بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية الأجنبية.
5 -الهدايا المقدمة من الأجانب.

[1]– رانيا محمود عبد العزيزعمارة، **مرجع سابق**، ص347.

الفرع الثاني:الجانب المدين (المدفوعات)

ويقيد في هذا الجانب ما يلي:

1. جميع السلع المستوردة من الدول الأجنبية.
2. قيمة السلع المباعة والخدمات المقدمة على رعايا الدولة الذين يقيمون مؤقتا في الخارج من رعاياها.
3. فوائد وأرباح وأوراق مالية أو ممتلكات من الدول المملوكة لرعايا دول أجنبية.
4. شراء السلع والخدمات من الأجانب بواسطة الهيئات الديبلوماسية أو العسكرية التابعة للدولة بالخارج.[1]

تستخدم عناصر الاحتياطات الدولية في إجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات كالتالي:

أولا: تسوية العجز:

يعني عجز ميزان المدفوعات أي زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية ويتطلب تسوية العجز دخول نقد أجنبي ويتم ذالك عن طريق حركات

- خروج الذهب النقدي للخارج.
- نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.
- زيادة الإلتزامات تجاه الأجانب.

ثانيا: تسوية الفائض:

يعني الفائض زيادة الجانب الدائن في الحساب الجاري وحساب رأس المال عن الجانب المدين فيها ويتطلب تسوية الفائض خروج نقد أجنبي ويتم ذالك عن طريق:

- دخول الذهب النقد للبلد.
- زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.
- نقص الالتزامات تجاه الأجانب.

[1]– رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **مرجع سابق**، ص349.

وبعد إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية، وهذا التوازن الحسابي الحتمي ليس له أي دلالة من الناحية الاقتصادية،إذا أن كل ما يهم الاقتصاد بمجموع العناصر الدائنة والمدينة في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية.[1]

المطلب الثالث: :التفسير الاقتصادي لأرصدة ميزان المدفوعات

هناك ثلاثة أرصدة أساسية لميزان المدفوعات ولكل منها دلالتها الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

أولا –الرصيد التجاري:

هو الفرق بين صادرات الدولة وواردتها .ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل،ويبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها .كما يعبر أيضا عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني للصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجات السكان ومدى الحاجة إلى تغطيتها بالواردات.

ثانيا –رصيد ميزان العمليات الجارية:

هو الفرق بين القيود الدائنة والمدينة للسلع والخدمات والدخل والتحويلات .ويقيس التغيير في صافي وضع الأصول الأجنبية لاقتصاد ما؛ ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له القدرة على التمويل باعتباره استطاع تكوين إدخار صافي من خلال تعامله مع الخارج، أما في حالة تحقيق رصيد سالب فهذا يدل على احتياج للتمويل.

ثالثا –الرصيد الإجمالي:

هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلباً على العملة المحلية، وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلباً على العملات الأجنبية وعرضاً للعملة المحلية، وبالتالي تدهورًا في قيمتها بالإضافة إلى كل ما سبق، فإنه يمكن استغلال ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات الاقتصادية باستخراج بعض المؤشرات، أهمها:

[1]– السيد محمد أحمد السريتي، **مرجع سابق**، ص237.

أ –نسبة الاحتياط الأجنبي إلى الديون :

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لهذا فارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، ذلك لأن الاحتياط الأجنبي بمثابة هامش الأمان الذي تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار سعر الصرف، فهو يستخدم لمواجهة الإختلالات الظرفية لميزان المدفوعات، كما أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة يعبر عن تجميد للأموال، وبالتالي فرصة ضائعة لاستثمار هذا احتياطاتها.

ب –الطاقة الاستيرادية للاقتصاد :ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$C_m=((x+f)-(D+P))/B$$

C_m :*الطاقة الكلية على الاستيراد*

X:حصيلة الصادرات

F:حجم الأموال الأجنبية المحصل

D:خدمات الدين كمدفوعات

B:متوسط سعر الوحدة من الواردات

ويمكن كتابة العلاقة السابقة على النحو التالي:

$$C_m=((X-D)-(D+P))/B$$

حيث تعبر: $(X-D)/B$عن الطاقة الإسترادادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات.أما $(F-P)/B$ فتعبر عن الطاقة الإسترادادية المعتمدة على القروض

جـ –نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات :تعتبر الصادرات المصدر الرئيسي لدفع هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه، لذلك تحرص الكثير من الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.

د –نسبة خدمات الدين إلى الناتج الوطني الخام : وهي نسبة بين خدمات الدين والناتج الوطني الخام مقوما بسعر السوق . وتعبر عن نصيب الأجانب من الناتج الوطني الخام، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كانت القدرات الإنتاجية الوطنية موجهة بصفة أساسية لخدمة الدين الخارجي .و المشكل الذي يطرحه هذا المؤشر هو تباين الأنظمة المحاسبية الوطنية في تقدير الناتج الوطني الخام، لذا فهو يعد غير صالح للمقارنة بين الدول التي تختلف أنظمتها المحاسبية.

هـ –تحليل البنية الاقتصادية :يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلد ما بالاعتماد على ميزان السلع والخدمات الذي يوضح السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد وتلك التي هو بحاجة إليها، كما يمكن أن يوضح هذا الميزان أيضاً أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام .ويعبر عن هذا الأخير بالعلاقة التالية:

$$PIB=CF+ABFF+DS+X-M$$

حيث:PIB: الناتج المحلي الخام.

CF: الاستهلاك النهائي.

ABFF: التراكم الخام للأصول الثابتة.

DS: تغير المخزون.

X: الصادرات.

M: الواردات.

تجدر الإشارة إلى أن التحليل الديناميكي لهيكل التجارة الخارجية من شأنه أن يعكس تطور البنية الاقتصادية عبر الزمن، وذلك بالاعتماد على موازين المدفوعات لعدة سنوات.[1]

[1]– خليفة عزي،"**سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات،جامعة المسيلة،2012،ص ص، 9-11.

المبحث الثاني:التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق تسويته

إن التوازن في ميزان المدفوعات عبارة عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة ، كما أن الاختلال يعرف بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية، ومن أجل عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة ناتجة عن الاختلال في ميزان المدفوعات فهناك عدة طرق من أجل التسوية وتصحيح الاختلال.

المطلب الأول: مفهوم توازن ميزان المدفوعات وأنواعه

إن ميزان المدفوعات يتطلب تسوية وتتمثل هذه التسوية في تعديل وضعيته بمعرفة أسباب الاختلال وأنواعه الموجودة فيه وكيفية معالجتها وقبل ذالك لابد من فهم المعنى الحقيقي للتوازن، فنجد مفهومين مختلفين التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

يقصد "**بالتوازن المحاسبي**" في ميزان المدفوعات لأي دولة، هو حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، وذالك بعد إضافة بند السهو والخطأ ويتم ذالك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة.

ويؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

أما **التوازن الاقتصادي** أو الحقيقي الخارجي لميزان المدفوعات فهو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى، فعند حدوث عدم توازن بين جانبي الحساب، يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا، وأما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.

ويعتبر التوازن الاقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه، كونه يعطي مؤشرات عن الانحراف الاقتصادي للدولة، وأسبابه وكيفية معالجته.[1]

[1] – فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص174.

كما يستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، وهي المعاملات المستقلة، وهي المعاملات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، وهذا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها، وتلقي استثمارات أجنبية أو القيام بها.

أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، و إنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين .ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية والمستقلة و حده.[1]

الفرع الثاني: الاختلال في ميزان المدفوعات

إن التوازن أو الاختلال يقصد به التوازن أو الاختلال الاقتصادي، والذي يركز على العمليات المستقلة (التلقائية) وحدها دون غيرها .أي إذا كان جانبا الدائن والمدين متساويين يعتبر في هذه الحالة متوازناً، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على الآخر اعتبر ميزان المدفوعات مختلاً[2].

أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

من المفيد بادئ ذي بدء التمييز بين أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات حتى يمكن فهم طبيعة كل نوع منها زمن ثم محاولة التعرف على أفضل الأساليب الملائمة لعلاجه. ويمكن التمييز بين هذه الأنواع حسب الأسباب التي أوجدتها، وذالك على النحو التالي:[3]

1 -الاختلال العارض:

وهو ذالك الذي ينجم عن جدث عارض لا يتفق وطبيعة الأمور ولا يعبر عن القوى الاقتصادية الحقيقية للدولة. ومثال ذالك العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، خصوصا في الدول الزراعية، نتيجة إصابة محصول التصدير الرئيسي بآفة زراعية، كما حدث في مصر في عام 1960-1961، مما يؤدي إلى وجود اختلال سالب في الميزان التجاري بسبب انخفاض المتحصلات من العملة الأجنبية. ومثلما يؤدي الحدث

---

[1]- يحياوي عبد الحفيظ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي(الميزان التجاري)دراسة حالة الجزائر(1970-2009)**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص ص 64-65.

[2]- زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص69.

[3]- محمود يونس محمد وأخرون، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص 298-306.

العارض إلى اختلال سلبي في الميزان التجاري، فقد يؤدي أيضا إلى اختلال إيجابي، ومثال ذالك ما قد تحدثه الحروب من زيادة في الطلب على المواد الأولية، مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المنتجة لها وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري قد يؤدي إلى إيجابي في ميزان المدفوعات في مجموعه.

وعلى وجه العموم، فإن الاختلال العارض، سواء كان موجبا أو سالبا، مصيره إلى الزوال. بمعنى أنه من الضروري أن يتلاشى عاجلا أو أجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو في سياساتها، إذ أنه بطبيعته مؤقت ويزول بزوال السبب الذي أوجده

2 -الاختلال الموسمي:

يتوقف هذا النوع من الاختلال على المدة المأخوذة في الاعتبار عند النظر إلى ميزان المدفوعات، فكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده والعكس صحيح. ويظهر هذا الاختلال بنوع خاص في الدول التي يقوم فيها النشاط الاقتصادي فيها على الزراعة، ففي مواسم تصدير المحاصيل يتحقق لديها فائض في معاملاتها مع الخارج. آما في آخر العام، فقد يتلاشى هذا الفائض وربما يتحول إلى عجز. ومثل هذا النوع من الاختلال لا يتطلب سياسة معينة لمواجهته إذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

3 -الاختلال الدوري:

يحتاج النظام الرأسمالي إلى نوبات من الرواج والكساد ينعكس أثرها على ميزان المدفوعات، فهو تارة يحقق فائضا وتارة أخرى يحقق عجزا. وهذا الفائض أو الاختلال يطلق عليه تعبير الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية. ومثل هذه التقلبات الدورية تنتقل من دولة إلى لأخرى من خلال التجارة الخارجية.

فالرواج الذي يحدث في إحدى الدول من شأنه زيادة وارداتها من الدول الأخرى ومن شأن هذه الزيادة في الواردات زيادة الإنتاج والتوظيف في الدول المنتجة لهذه السلع، مما ينعكس أثره على موازين مدفوعاتها، وبالطبع فإن العكس يحدث في حالة الكساد.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن فترات الرواج والكساد لا تحدث في وقت واحد في مختلف الدول، كما أنها لا تكزن بنفس الدرجة. وكذالك، فبسبب اختلاف طبيعة الهياكل الاقتصادية، فإن لكل نوع من الصادرات والواردات درجة مرونة خاصة به عند حدوث تغيرات الدخل والأثمان. ولذالك أثاره المختلفة على ميزان مدفوعات كل دولة.

4 -اختلال الاتجاه أو طويل الأمد(Déséqulibre Seculaire):

وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو وذالك أنه خلال الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة. أما السبب في زيادة الواردات، فهو الطلب المستمر السلع الرأسمالية والوسيطة التي تحتاجها الدولة لتكوين رأس المال اللازم للنمو الاقتصادي.

ويفسر ذالك بنقص المدخرات المحلية عن حاجة الاستثمارات، ولذا، تلجأ الدولة إلى الاقتراض من الخارج لسد الفجوة بين الادخار والاستثمار وهذه المشكلة تواجه الآن معظم الدول النامية.

5 -الاختلال النقدي

من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع والخدمات متفاوت بين دول العالم المختلفة. وهذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة عن القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول. وبمعنى آخر ،فهناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية وتغير سعرها في الأسواق العالمية.

وقد يحدث كثير من الحالات أن تنخفض القيمة الداخلية لعملة دولة ما، بسبب ارتفاع الأسعار فيها بالنسبة للأسعار في الدول الأخرى، ومع ذالك تصر هذه الدولة على بالاحتفاظ بسعر صرف عملتها (أي قيمة عملتها بالنسبة للعملات الأجنبية) على ماهو عليه، وهو الأمر الذي يترتب عليه عاجلا أو آجلا ظهور اختلال ميزان المدفوعات يطلق عليه تعبير"الاختلال النقدي" وذالك لارتباطه بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة.

ويعتبر التضخم المحلي مثلا واضحا لهذا النوع من الاختلال فمن المعروف أن الزيادة في الدخول النقدية في دولة ما تولد، في ظل ظروف معينة، طلبا متزايدا على الواردات في هذه الدولة بل وقد تقلل من السلع المتاحة لديها للتصدير. أضف إلى ذالك، أن إرتفاع مستوى الأسعار داخليا قد يشجع على التحول إلى الواردات البديلة للإنتاج المحلي حيث تكون أسعارها رخيصة نسبيا إذا ما قورنت بأسعار المنتجات المحلية (وهذا بطبيعة الحال يتوقف على مرونة الإحلال بين الواردات والمنتجات الوطنية). أيضا، فإن الطلب الأجنبي على صادرات هذه الدولة، بسبب ارتفاع الأسعار فيها، قد يتحول إلى الدول المنافسة ومن شأن كل هذا أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات.

هذا العجز لا سبيل إلى علاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو إعادة الأسعار إلى ماكانت عليه عن طريق إتباع سياسة انكماشية مناسبة.

6 -الاختلال الهيكلي:

هو ذالك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف العرض أو الطلب، مما يؤثر في هيكل الاقتصاد القومي وفي توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة، وهو يرجع إلى أحد أو بعض العوامل التالية:

- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر. مثل التحول من الفحم إلى البترول ومن الألياف الطبيعية إلى الألياف الصناعية..الخ
- تغير عرض عناصر الإنتاج، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو في السكان وعرض الموارد الطبيعية بسبب البحث والتنقيب والاكتشافات الجديدة.
- تغير فنون الإنتاج، فقد يؤدي التغير في استخدام أحد الأساليب الفنية في الإنتاج إلى التوفير في استخدام أحد أو بعض عناصر الإنتاج، أو إلى إحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا محل عنصر أخر نادر نسبيا، مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج، ومن ثم إلى زيادة إمكانيات التصدير.
- التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج، وذالك بسبب استثماراتها الدولية، وهو ما يؤدي إلى تغير العائد الذي تحصل عليه من هذه الاستثمارات.
- تحسن مستوى المعيشة الداخلية لسكان الدولة دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس الدرجة، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات بدرجة تفوق قدرة الدولة على التصدير.

ومثل هذا النوع من الاختلال (الاختلال الهيكلي) لا يصلح لعلاجه تغيير سعر الصرف ولا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار، مثل الاختلال النقدي أو الدوري، وإنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي والتنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل، وكذا الاتجاه نحو فروع الإنتاج الجديدة. كما يلزم أيضا إعادة توزيع الموارد على القطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد القومي، وتجديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما لقدرة الدولة التنافسية ...وهكذا. وبمعنى أخر، فإن أساليب علاج هذا الاختلال يجب أن تنصرف إلى الأسباب الحقيقية التي أوجدته وذالك بطبيعة الحال يتطلب الكثير من الجهود التي تمتد لفترة طويلة.

الفرع الثالث: طرق تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات

...إن التوازن في ميزان المدفوعات ضرورة حتمية، لكن المعنى الحقيقي له هو تحقيق نمو اقتصادي متواصل مع قبول اختلال خارجي من حين لأخر، ولذالك فإنه عادة ما تتدخل عوامل من أجل إحداث توازن في هذا الميزان كلما أمكن ذالك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذالك باستخدام مجموعة من الإجراءات الاقتصادية شريطة عدم إلحاق الاقتصاد الوطني بأضرار جسيمة وعموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات وهما:

1 -التصحيح عن طريق آلية السوق

وتمثلت في جملة من النظريات بهدف الوصول إلى نظرية شاملة، لتبين دور المتغيرات الاقتصادية في السوق في إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتتمثل في:[1]

- **النظرية التقليدية:**

توازن ميزان المدفوعات لدولة ما حسب هذه النظرية يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل والخارج، مما يؤثر على حجم الاستيراد والتصدير، فكل اختلال يخلف الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه من قوى السوق نفسها، ويميز الاقتصاديون و التقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع والخدمات وكذالك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج دورها في إعادة التوازن، ويبين هذا التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.

- **النظرية الكينزية:** في تفسير كينز للتوازن اعتمد على:

-**الميل الحدي للاستيراد:** فيعبر عن العلاقة القائمة بين مقدار التغير في الواردات، زيادتا أو نقصانا، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان، فهو النسبة بين التغير في مقدار الواردات والتغير في الدخل القومي.

-**مضاعف التجارة الخارجية:** هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذالك التغير الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث العجز، في ميزان المدفوعات فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤمر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة إيجابية بين الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

[1]- زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص ص 76-77.

2-التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة:

تلجأ السلطات العامة إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات وفي هذا المجال يمكن التمييز بين جملة من الإجراءات التي يمكن تحديدها على النحو التالي:

- **إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني:**

1. بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.
2. بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.
3. استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات.
4. استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

- **إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني**

1. اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل: صندوق النقد الدولي.
2. بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج
3. بيع الأسهم والسندات التي تمتلكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

3- التوازن عن طريق التدفقات المالية:

لفهم وتوضيح هذه الآلية، ستجدر الإشارة إلى مسألتين هما:[1]

-إمكانية حدوث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية قادرة على تصحيح الاختلال أو تدعيمه بحركات في رصيد المعاملات الجارية.

-احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

إن التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون ناتجاً عن استثمارات طارئة نتيجة الحصول أو منح معونات وهبات من وإلى الخارج، ومنح أو الحصول على ائتمان مصرفي، أو أي نوع من حركات رؤوس الأموال .

[1]- حنان لعروق،"**سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة،2004، ص ص 41-42.

بالإضافة إلى أّنه لابد من التفريق بين التدفقات المتصلة بالسوق النقدي وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية. يؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف إلى نقص قدرة المصدر لهذه الأموال، وانخفاض السيولة البنكية، مما يؤدي بالقطاع البنكي إلى كبح الائتمان، وذلك برفع أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، هذا من شأنه إحداث نتائج انكماشية بانخفاض الاستثمار الداخلي لارتفاع أسعار الفائدة أو بانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، وبالتالي انخفاض الدخل .وبتدخل مضاعف التجارة الخارجية، يظهر فائض في ميزان المعاملات الجارية بسبب نقص الإنفاق الوطني على الواردات وتحويل الموارد إلى التصدير .كما أن إرتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تدفق عكسي لرؤوس الأموال وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل للاستفادة من أسعار الفائدة العالية. أما في حالة الفائض، أي تحويل رؤوس الأموال للداخل، مما يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية بشكل كبير تشجع البنوك التجارية على توسيع وتشجيع الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة الاستثمار وانخفاض الادخار، وهذا من شأنه رفع مستوى الدخل للأفراد وزيادة الإنفاق على الواردات وحدوث عجز في الميزان الجاري .كل هذا سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن ظروف أحسن للتوظيف بالاستفادة من أسعار الفائدة العالية في الخارج.

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

تمر الدول بظروف معينة من شأنها إحداث الاختلال في موازين مدفوعاتها، سواء في صورة عجز أو فائض، وهذا الاختلال يأخذ صورة مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها ومن بينها:[1]

- ✓ **عوامل لا يمكن التنبؤ بها:**

ويقصد من ذالك أن ترجع أسباب اختلال ميزان المدفوعات إلى العوامل المفاجئة مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري والناتج عن الكوارث الطبيعية، والتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين، أو الاختراعات العالمية التي تؤثر في حجم التبادل بين الدول، وهذا بالإضافة إلى التدهور المفاجئ لنسب التبادل الدولي نتيجة ارتفاع أسعار الواردات أو انخفاض أسعار الصادرات، إلى جانب تلك الأسباب هناك أيضا الظروف والعوامل السياسية التي لا تقل شأنا عن الأسباب الأخرى، ومنها الحروب وما ينجم عنها من زيادة الطلب عن المواد الأولية والأسلحة المختلفة، كل هذه الأسباب يمكن أن تؤثر بشكل بالغ على ميزان المدفوعات لأي دولة ما.

[1]– زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 107.

✓ **عوامل يمكن التنبؤ بها:**

ونعني من خلالها حالات التضخم والانكماش التي قد تصيب دولة ما، حيث يؤدي التضخم إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات،وذالك في حالة زيادة الأجور النقدية مما يؤدي إلى توليد طلب متزايد على الواردات، وامتصاص جزء مهما من منتجات التصدير وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن جهة أخرى فإن زيادة الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية يشجع على زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية ومن ثمة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي زيادة مدفوعات تلك الدولة مقابل محاصيلها، حيث يمكن معالجتها عن طريق التدخل الحكومي وذالك باستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية.

✓ **إقدام الدول النامية على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

إذ تتطلب برامج التنمية استيراد الآلات والتجهيزات التقنية وكافة مستلزمات الإنتاج ولفترة طويلة نسبيا، وقد تلجأ حينها تلك الدول إلى القروض طويلة الأجل وبعقود مسبقة، مما يزيد من مدفوعاتها، ومساهمتها في حدوث اختلال في ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال وذالك حسب درجة النمو الاقتصادي التي بلغتها تلك الدولة.

✓ **سعر الصرف الأجنبي:**

والذي يرتبط بين مستويات الأسعار الوطنية في الدول المختلفة، فإذا كان سعر الصرف أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل أدى هذا إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذالك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة النقد الوطنية عند مستوى أقل مما يتفق مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقتها بالأسعار في الخارج أدى هذا إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات.

✓ **الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:**

والتي تنعكس إيجابا أو سلبا على التعاملات الاقتصادية الواردة في ميزان المدفوعات الدولية، فمثلا في فترات الحروب والصراعات العسكرية والسياسية في البلدان النامية يوجه جزء كبير من موارد البلد الاقتصادية الطبيعية و البشرية والمالية والإنتاجية لصالح النشاطات الغير مدنية مما ينعكس بهبوط الإنتاج والتصدير وتزايد الاستيرادات والديون الخارجية وتقلص الاستثمارات المحلية وهروب القوى العاملة الماهرة ورؤوس الأموال الاستثمارية وكل ذالك ينعكس عادة بعجز ميزان المدفوعات الدولية غير أن الأمر يختلف في البلدان الصناعية

المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة التي تعتمد على احتياطاتها الموردية ومخزناتها السلعية وعملاتها القوية فتكون فترات الحروب فترات رخاء وموازين ملائمة للمدفوعات الدولية.[1]

المطلب الثالث: معايير تقدير حجم الاختلال في ميزان المدفوعات

لا يوجد بوجه عام معيار محدد لتقييم حجم الاختلال في ميزان المدفوعات، ولكن توجد هناك مجموعة من المعايير التي تختلف في مضمونها ويمكن حصر هذه المعايير كالتالي:[2]

1 -الميزان الصافي للسيولة NET Liquidity balance

وتقسم المعاملات وفقا لهذا الميزان إلى:

أ.المعاملات الواقعة فوق الخط وتضم:

- الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، أي كلفة بنود ميزان العمليات الجارية بالمعنى الضيق.
- التحويلات من جانب واحد سواء كانت في صورة إيرادات أو مدفوعات.
- المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها ميزان رأس المال بمعناه الضيق أي حركات رأس المال القصير والطويل الأجل.

ب.المعاملات الواقعة تحت الخط وتضم:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.

ووفقا للميزان الصافي للسيولة فإن:

– ميزان المدفوعات يكون في حالة فائض عندما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي، أو إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة أكبر من المعاملات الاقتصادية المدينة مع استبعاد حركة الذهب والعملات الأجنبية الدائنة والمدينة.

[1]– هوشيار معروف، **تحليل الإقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013 ، ص260.

[2]– شقيري نوري موسى، **مرجع سابق**، ص ص203-206.

- يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز إذا كانت المعاملات الاقتصادية المدينة والمسجلة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد، وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكبر من المعاملات الاقتصادية الدائنة والمقيدة في جانب الأصول من هذه الحسابات الثلاثة.

2.الميزان الشامل للسيولة Cross- Liquidity balance

وتقسم المعاملات وفقا لهذا الميزان إلى:

أ.المعاملات الواقعة فوق الخط وتضم:

- الواردات والصادرات المنظورة وغير المنظورة.
- التحويلات من جانب واحد.
- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بعد استبعاد الحقوق والالتزامات الخارجية للبنوك التجارية.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل.

ب.المعاملات الواقعة تحت الخط وتضم:

- الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبي.
- الاحتياطات من الذهب والصرف الأجنبي المتوافرة لدى البنوك التجارية.

3.الميزان الأساسي Basic balance

ويتكون هذا الميزان الأساسي من كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة والتي لها صفة الدورية والتكرار والواقعة فوق الخط والتي تعرف باسم بنود الموازنة زهي تتمثل في:

أ.الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ب.حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل.

ووفقا لذالك فإن:

رصيد الميزان الأساسي = رصيد الميزان التجاري+ رصيد ميزان التحويلات من جانب واحد+ رصيد ميزان رؤوس الأموال طويلة الأجل.

أما فيما يتعلق ببنود الموازنة فهي ترتبط بالمعاملات الاقتصادية التي لها صفة الدورية والتكرار والتي تتمثل في التالي:

- حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل.
- حركات الذهب النقدي.
- التغيرات في احتياطي الصرف الأجنبي.

ووفقا لذالك فإن:

رصيد الموازنة = رصيد ميزان رؤوس الأموال قصيرة الأجل + رصيد ميزان الذهب النقدي + رصيد ميزان الصرف الأجنبي.

4.ميزان المعاملات الاقتصادية المستقلة Balance of outonomous transitions

المعاملات الاقتصادية المستقلة هي: المعاملات العامة أو الخاصة التي تتم بغض النطر عن حالة ميزان المدفوعات وهي تتمثل في التالي:

أ.جميع أنواع الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.

ب.التحويلات من جانب واحد والتي تهدف إلى التقليل من التفاوت في مستويات الدخول بين الدول المختلفة أو المقيمين فيها.

ج.حركات رؤوس الأموال الخاصة والطويلة الأجل،وذالك لأنها تسعى للاستفادة من الاختلافات الدولية في أسعار الفائدة أو غير ذالك.

د.بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف المضاربة أو هربا من عدم إستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية.

هذا بالإضافة إلى أن المعاملات الاقتصادية المستقلة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الدائن والمدين في الميزان أي تحقيق التعادل الحسابي لميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: الميزان التجاري وأقسامه

تتعدد أوجه المعاملات الاقتصادية الدولية والتي تشتمل على السلع والخدمات المختلفة وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال و تكنولوجيا تتم عبر الحدود لمختلف دول العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول وتشمل على مجموعة كثيرة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام أو نصف مصنعة والتي تسمى بالمعاملات السلعية ، أو المعاملات المنظورة والتي ترصد في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه

لقد تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري ويمكن أن تصب مجملها في سياق واحد

أولا: تعريف الميزان التجاري

- ويعرف الميزان التجاري لبلد ما بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة.[1]
- الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة من الزمن(عادة3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد(x) - إجمالي واردات البلد(y)

الميزان التجاري يشكل أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد

الميزان التجاري يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذن" فائض في الميزان أو ما يسمى" الفائض التجاري".

[1]- جمال عبد الناصر، "**المعجم الاقتصادي**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 387.

الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي، وهذا ما يسمى ب"العجز التجاري "لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية؛ بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل :الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع

الاقتصادي، أما الميزان التجاري السلبي فهو أمر أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.[2]

ثانيا : أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين القسم الأول هو الميزان التجاري السلعي أما القسم الثاني هو الميزان التجاري الخدمي:

الميزان التجاري السلعي : ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة و يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

الميزان التجاري الخدمي : ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير منظورة ،وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول وهي كالأتي:

خدمات النقل: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها ،سواء برية، بحرية، أو جوية. وفي الجانب المدين،مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

خدمات التعليم: هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة،ويتم تسجيلها في الجانب المدين،أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

خدمات الاتصالات: تتمّثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات،حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن،أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

[2] http://www.forexys.fr/balance-commerciale.html تاريخ الإطلاع: 2017/04/15، 11:24

السفر و السياحة: يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون و السواح ،من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم،سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق .ويعرف المسافرون أّنهما الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم :المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل،الاستجمام،العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات...الخ. يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن،أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

التأمين:يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين،وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة،وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين. أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه،فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين.

نفقات الحكومة:هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد،وتتمّثل في مصروفات السلك الدبلوماسي،مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية ،بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج و المعاشات...الخ.تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

خدمات أخرى: تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام،العمولات المختلفة،عوائد عن الحقوق الأدبية و غير ذلك من الأغراض[1].

المطلب الثاني :مفهوم الصادرات والواردات

الميزان التجاري يتمثل في الصادرات والواردات، لهذا سيتم التعرف على مفهوم كل من الصادرات والواردات. فلقد أخذت مفاهيم الصادرات والواردات مفاهيم متعددة فهي تمثل كافة أنواع السلع والخدمات التي تصدر أو تستورد.

يعرف التصدير على أنه بيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير أخر من أحد الأسواق التي تتحقق السلعة فائضا في إنتاجها إلى سوق أخر تمثل فية نفس السلعة جزء من احتياجاتها.[1]

[1]– حنان لعروق، **مرجع سابق**، ص7.

[1]– محمد فؤاد مصطفى ، **التصدير و الاستيراد علميا وعمليا** ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية القاهرة، 1993، ص 235.

ويمكن تعريف الصادرات على أنها " عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج ، مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات. حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة، دلت على تطور الهيكل الإنتاجي، وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية .وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها، دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي.[2]

أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة إلى حالة التخلف.[3]

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع. [4]
فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن. [6]

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية. ويتم تسجيل

---

[2]– عادل عبد المهدي ، "**الموسوعة الإقتصادية**" ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، 1971، ص 141.

[3] – حربي محمد موسى عريقات ، "**مبادئ الإقتصاد ، الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي**" ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الثانية 1997، ص 287-288 .

[4]– برايس خليفة ، **دراسة قياسية وتحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2013، ص 44- 45 .

[6]– عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000، ص 130.

حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين. [1]

المطلب الثالث: حساب رأس المال

يضم هذا الأخير بدوره كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولكنها لا ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة وإنما ترتبط بالإنتاج والدخل في فترة سابقة أو لاحقة ، ويجزأ هذا الحساب إلى موازين فرعية أكثر تفصيلا:

1 -حساب رأس المال طويلة الأجل:

وتشمل رؤوس الأموال المحولة إلى – أو القادمة من الخارج بهدف استثمارها لفترة زمنية تزيد عن السنة ويشمل أربعت فروع وهي:

أ -القروض التجارية: وهي نوعان:

- **القروض التجارية عند التصدير** : تمنح من المقيمين إلى غير المقيمين ، والتي تنقسم بدورها إلى قروض المستثمرين وقروض الموردين ، الأولى تقدم من طرف البنوك المحلية لغير المقيمين من زبائن المصدرين المحليين ، والثانية تقدم من طرف المصدرين مباشرة ، بحيث كلها تمثل خروجا لرأس المال
- **القروض التجارية عند الاستيراد:** تمنح من غير المقيمين إلى المقيمين ، وهي تمثل دخولا لرأس المال.

ب الاستثمارات المباشرة : وتمثل أساسا في دخول وخروج رؤوس الأموال بغرض الاستثمار وتسجل المبالغ الأصلية دون دخل الاستثمارات[2] .

جـ-القروض الدولية :تتمّثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية، وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع -طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الدائن لأنّها تمثل دخول لرؤوس الأموال، ويضاف إلى هذا الجانب كل

---

[1]- جلال جويدة القصاص ، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010، ص 218.

[2]- بربري محمد الأمين ،" **سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على وضعية تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 – 2003** ،" مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف ، 2004-2005، ص 7- 8 .

أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب .أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون (أفراد ومشروعات) للأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين للأجانب، يتم تقييدها في الجانب المدين.

د- استثمارات الحافظة: :تتمّثل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تقيد الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقتصاد ما في الجانب المدين على أساس أّنها عملية **استيراد لأوراق مالية،** يترتب عنها خروج لرؤوس أموال .وكذلك حالة إعادة شراء المقيم لأوراق محلية من غير المقيم .أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيد في الجانب الدائن، على أساس أّنها عملية تصدير لأوراق مالية، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال، كذلك في حالة إعادة بيع الأوراق الأجنبية لغير المقيمين .بالإضافة إلى العمليات على الأدوات المالية ذات التقنية(Optionnel) على أسعار الصرف وأسعار الفائد [2] .

يعتبر التصدير خيارا إستراتيجيا للنمو والتنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية نتيجة الدور الهام الذي يساهم به في تغيير الهيكل الاقتصادي بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية للتطور و النمو والمساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

ويعد قيام اقتصاد تصديري غير نفطي بالجزائر خيارا مهما يمكن الاعتماد عليه للحصول على الصرف الأجنبي اللازم للتنمية الاقتصادية بشكل منتظم خصوصا أن المصادر الأخرى من صادرات النفط و الغاز الطبيعي لا تتصف بالاستمرارية و الاستقرار، و توجد عدة اعتبارات تجعل من التصدير غير النفطي توجها منشودا يؤدي إلى المساهمة في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، من بينها انه يساهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة، حيث أن الطلب المحلي غير كاف وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل وبالتالي فإن زيادة نمو الصادرات الإجمالية بصفة عامة الصادرات غير النفطية بصفة خاصة تعد العنصر الوحيد القادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة، نتيجة اتساع و تنامي نطاق الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية مترامية الأطراف و متعددة الأذواق.

كذلك تعد القطاعات التصديرية مجالا خصبا لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباطا وثيقا بالبطالة لأنه يسمح بفتح مجالات إنتاج جديدة تساهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، الأمر الذي يؤدي إلى

[2]– حنان لعروق ،**مرجع سابق** ، ص 11 .

رفع مستويات التشغيل و حل مشكلة البطالة، فعلى سبيل التوضيح كل زيادة بمليار دولار من الصادرات غير النفطية يعني حوالي 74 مليار دينار جزائري، و باعتبار أن متوسط الأجور نحو 15 % من إجمالي قيمة المنتجات، فإن هذا يعني أن قيمة الأجور في هذا المبلغ تقدر ب 111 مليون دينار جزائري مع ، مع العلم أن الحد الأدنى للأجور في الجزائر 15000 دينار جزائري، فإن هذا يعني توفير 74 ألف فرصة عمل .

كما تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات و الاستثمارات بعلاقات تشابكيه تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج و إنشاء صناعات جديدة.وإن تنويع الصادرات يحقق بالضرورة تقليص العجز في الميزان التجاري للصادرات خارج قطاع النفط الذي يسجل عجزا مزمنا، حيث تقدر قيمته بـ 38 مليار دولار سنة 2009.

أما بالنسبة للمؤسسات فتتمثل أهمية التصدير بها من خلال مزايا عديدة تتمثل في زيادة المبيعات و انخفاض التكلفة، حيث أن اعتماد المؤسسة على سياسة فعالة للتصدير يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المنتجة المباعة الذي ينتج عنها انخفاض تكلفة المنتج إلى أقل مستوى ممكن مما يكسبها القدرة على المنافسة. كذلك يساعد التصدير المؤسسة على التقليل من التأثيرات السلبية للتغيرات السوقية لأنه يوزع مخاطر انخفاض الطلب على عدة أسواق .إضافة إلى ذلك إن الإنتاج من أجل التصدير يؤدي إلى رواج المنتج في السوق المحلي نتيجة زيادة عدد الزبائن المحليين بفضل ارتفاع مستويات الجودة التي تعتبر عنصرا أساسيا في تحسين أداء اقتصاديات البلد. ويمكن المؤسسة من اكتساب خبرة أكبر في المجالات الفنية المرتبطة بالتصدير كأساليب التسويق الدولي نتيجة الاقتراب أكثر فأكثر من الهيئات المعنية بالعمليات التصديرية.

خلاصة الفصل

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الإدارات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية ،وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية ،حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية ، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي ،ويحدث الاختلال الاقتصاد في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة ،حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما بعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

الفصل الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تمهيد:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية، دولة ذات اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب وذالك من خلال الاستفادة من عوائده في تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني.

إن الجزائر تمتلك إمكانات نفطية معتبرة وخاصة من الغاز الطبيعي، غير أن أهمية المحروقات الجزائرية لا تعود فقط إلى حجم الاحتياطات التي تمتلكها وكميات الإنتاج ومستوى الصادرات رغم أهمية هذا الجانب ولكن أيضا لخصائصها ومزياها، حيث تتفوق الجزائر على الكثير من الدول المصدرة المنافسة لها، ويلعب الموقع الجغرافي للجزائر وامتلاكها لشبكة هامة من الأنابيب النقل تربطها بأروبا دورا بارزا مكنها من إحتلال مركز الصدارة كممون رئيسي وهام للدول الأوروبية وتغطية جزء كبير من حاجات الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية.

وبما أن الجزائر تعتمد في تغطية حاجاتها على النفط بالدرجة الأولى فأكيد أن أي تقلب في أسعاره يرجع بالسلب على الاقتصاد الوطني ويظهر ذالك من خلال ميزان المدفوعات.

وسوف نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع إنتاج النفط في الجزائر

المبحث الثاني: العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثالث: آليات فك الارتباط بين الاقتصاد الجزائري والبترول.

الفصل الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

المبحث الأول: واقع إنتاج النفط في الجزائر

يعتبر القطاع النفطي الشريان المحرك لجميع اقتصاديات البلدان العربية وخاصة الاقتصاد الجزائري حيث تساهم عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية ، كما يلعب قطاع المحروقات الدور الهام في بناء وإرساء قواعد الإقتصاد الوطني و بما أن الجزائر من أهم البلدان النفطية تمتلك ثروات طبيعية كبيرة ،عملت السلطات الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى إعطاء عناية خاصة بقطاع المحروقات فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك سنة 1963. ثم أممت قطاع محروقاتها و سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على مراحل اكتشاف النفط في الجزائر وتأميمه بالإضافة إلى المميزات والإمكانات النفطية لدى الجزائر وأخيرا أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول القطاع النفطي في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية من أهم المناطق في العالم الغنية بالنفط وكانت محل أطماع المستعمر الفرنسي حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري حيث تمثل مساحة 80% من مساحة القطر الجزائري والتي توالت بها الإكتشافات الحقول النفطية.

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث على مصادر طاقوية لها، فكان ظهور آثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ترجع بدايات عمليات التنقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام 1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غيليزان غرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانيا وتوصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفرا بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة. وبذالك تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة إكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود ويعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، وفي سبيل تحقيق ذالك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تتضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة.[1]

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها و أهميتها في الاقتصاد الوطني ، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات" سوناطراك" في 1963/12/3،[2] لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لا سيما كسر احتكار و هيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية[3]، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط ، ثم تعزز دورها عام 1966 ، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية ، قبل أن تصبح بداية من 1971الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل

---

[1]- حسيبة زايدي،" **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الإقتصادية" دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص276.

[2] - أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات- سوناطراك- بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

[3]- على إثر إتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائر وفرنسا سميت بتنظيم الصحاري ORGANISME SAHARIEN كانت مهمته الأساسية هي تسيير ورقابة الصناعة النفطية في الجزائر وإقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في 1965/07/29 كان يمنح إحتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في إستغلال البترول.

وتسويق المحروقات الجزائرية .و الملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة 1971/2/24 فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات ، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والإنتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سوناطراك منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم(BP) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49.51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة "غيت" الأمريكية. ومع نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

و قد عرفت شركة سوناطراك في مرحلة ما بعد التأميم ، تعديلات هامة على مستوى قدراتها و هيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة و حولها إلى شركة مساهمة، و يعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية والبترولية و ذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة ، و من جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في العالم .و عرفت سوناطراك أيضا تطورات عدّة على إثر التغيرات الاقتصادية التي حدثت في البلاد و بالنظر إلى الأحداث الدولية التي شهدتها سوق النفط خلال العشريات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي ، فقد لعبت شركة سوناطراك دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة و مع الانتقال إلى اقتصاد السوق و فتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية ، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة، فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر، وموريتانيا) و بأوربا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وبريطانيا) وأمريكا اللاتينية (البيرو) والولايات المتحدة.[1]

و كانت آخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا ، حيث اختيرت سوناطراك بصفتها أول شركة إفريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية "PVDSA " بالتعاون مع ثلاثة شركات نفطية دولية هي: "Rosneft" الروسية و"CNOOC" الصينية و" Petronas "الماليزية.

[1]– نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك– دلي إبراهيم، الجزائر، العدد 745 الصادر في 2011/03/13، ص 07.

الفرع الثالث: الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

مع نهاية الخمسينيات و في ظل احتدام المنافسة الدولية على النفط ، أقدم رئيس شركة النفط الإيطالي"بتروفاني "على منح نسبة 75 %من عائدات النفط للدول المنتجة بدلا من النسبة المحددة بـ50% من طرف الشركات النفطية المحتكرة ، مما أدى بما يعرف " بالأخوات السبع النفطية " على اتخاذ إجراءات معاكسة عام 1960 ، إذ أقدمت و من جانب واحد، على تقليص عائدات الدول المنتجة مما دفعت هذه العملية الدول المضيفة للجوء إلى فكرة التضامن فيما بينها لإيصال صوتها والدفاع عن حقها، فأنشأت لجنة مشتركة بين العراق والسعودية والكويت في 1960/7/9، وتمخضت عنها فكرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للنفط نتيجة شعورها بالغبن، وكوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة اتجاه شركات النفط ، بدأ الاتفاق بين خمس دول تنتج ما يقرب من 80% من نفط العالم، واجتمع بالعاصمة العراقية ببغداد ممثلو إيران، العراق، الكويت ، السعودية وفنزويلا ، وأعلنوا في 14 سبتمبر عام 1961، عن ميلاد المنظمة. و قد ساهمت اجتماعاتها خاصة اتفاقيتا طرابلس وطهران في سبتمبر عام1961 ، في رفع سعر البرميل بحوالي35سنتا، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار 5 سنتات للبرميل الواحد، و 2.5%، [2]لمواجهة التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار، ولم تكن اجتماعات المنظمة ولا أعمالها تلقى أي اهتمام،ولم تكن لقراراتها أية فاعلية في بداية الأمر، إلى أن اندلعت الأزمة النفطية عام1973.

إن الشرارة الأولى الحقيقية التي غيرت مجريات الأمور، هي ثورة ليبيا في عام 1969 عندما قرر العقيد القذافي، وضع حد لسيطرة شركات النفط في عهد الملك إدريس السنوسي، و لأول مرة استطاع قطر عربي، رفع سعر النفط بـ50 سنتا، وأعلن شاه إيران في 14 أفريل 1970، أن الشركات النفطية تأخذ برميل النفط بدولار، وتبيعه في نيويورك بـ14 دولار و اجتمعت منظمة أوبك في 1991 في طهران، ورفعت الأسعار بنسبة35% واتخذت المنظمة أهم قرار لها في أكتوبر 1973، معلنة عدم التزامها بالتفاوض مع الشركات المنتجة للنفط ولكنها مستعدة للتباحث في الأمور النفطية مع حكومات الدول الغربية المستهلكة للنفط ، وبناءاً على ذلك اجتمعت المنظمة في الكويت في أكتوبر1973، وقررت رفع أسعار النفط بـ 70%.

[2] – Jean-pierre Olsem " **L'énergie dans le monde. Stratégies face à lacris** ", Hatier,Paris,1984 ,p 52.

وعقب أحداث أكتوبر 1973(الحرب العربية الإسرائيلية) و ارتفاع مستوى الأسعار النفطية ، شجع ذلك عمليات التنقيب والإنتاج في مناطق عالية التكلفة ، مثل بحر الشمال وكندا والمكسيك و ألاسكا، في حين كانت المملكة العربية السعودية آنذاك، تعمل على حفظ توازن الإمدادات النفطية، من خلال تعديل الناتج ، بالزيادة أو النقصان، حسبما يتطلبه تحقيق التوازن في السوق ، وفي عام 1985 تخلت أوبك عن القيام بدور حفظ التوازن، في محاولة لاسترداد جزء من حصتها في السوق.[4]

تركيبة المنظمة و أهدافها:

جمعت منظمة " أوبك " عند تأسيسها بين أعضائها دولا منتجة في قارتي أسيا وأمريكا اللاتينية، و هذه الدول هي العراق و الكويت وإيران والمملكة العربية السعودية و فنزويلا .وانضمت قطر للمنظمة عام 1961، وإندونيسيا عام 1963، (وانسحبت في عام 1995)، والإمارات والجزائر في عام 1967، ونيجيريا في عام 1971، الإكوادور و الغابون في عام 1973(انسحبا عام 1995)، و أنغولا في عام 2007.

و تضم المنظمة حالياً أثنى عشرة دولة و تتخذ" فيينا "عاصمة النمسا مقرار لها .و تم تسجيل واعتماد منظمة أوبك رسمي لدى هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1962 ، كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات .و في يوليو1965 قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أن يقيم علاقات رسمية مع منظمة أوباك، وطلب من سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعى لضمان حضور ممثلي المنظمة اجتماعات الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة عند تداول الأمور ذات المصلحة المشتركة.

إن الأهداف الأولى لهذه المنظمة كانت:[1]

- الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع.
- حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها.
- تأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة.
- فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

[4]– برايت أوكوغو ، "**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة**" قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص 9-12 .

[1]– عبد القادر سيد أحمد ، "**الأوبك ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها** "، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1982، ص 75.

الفرع الرابع : تأميم النفط الجزائري وتمكين سوناطراك من احتكار القطاع

بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حول نظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969 ومّثل الجزائر فيها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وعن الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافييه أورتولي xavier Ortoli وكان التفاوض مركزا على اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية لكن المفاوضات المكوكية التي قام الوزير عبد العزيز بوتفليقة وصلت بحلول نوفمبر 1970 إلى أفق مسدود (بعد مرور عام كامل)، ما دعا الرئيس هواري بومدين إلى إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض بإعلانه إنهاء تكليف وزارة الخارجية الجزائرية عن متابعة المفاوضات، وإحالة الملف على وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتوّلي العمليات النفطية في البلاد أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطابه أمام إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في 24 فبراير من سنة عددا من القرارت السياسية قال فيها:

أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة، تطبيق القرارات التالية إبتداء من تاريخ اليوم:

1 - زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51 بالمائة، من أجل ضمان جزائرية مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري.
2 - تأميم الغاز الجزائري.
3 - تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وأعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وأن تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51 بالمائة من كلّ مشاريع البتر وكيماويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري، وامتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات ايفيان، التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971 ، ما يعني أن نظام الامتيازات Systéme de concéssions قد عاد بلا رجعة ملكا قانونيا للجزائر، التي أصبحت على وعي كبير بالقانون الدولي، وتملك خبرة بما يمنحه نظام محكمة العدل الدولية للدول المالكة للموارد الأولية، من خلال التجارب النزاعية السابقة التي تم الفص فيها بالقانون الدولي.[1]

[1]- عصام بن الشيخ ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مجلة الدفاتر والسياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012، ص ص 193-194.

المطلب الثاني: الميزات التنافسية للبترول الجزائري

هل المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة الدولية ولها منافسين في السوق العالمية ؟ وهل تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق بسبب خلوها من مزايا تضعف الطلب على منتجاتها من البترول والغاز؟ وهل تخشى الجزائر من قلة الطلب على منتجاتها البترولية بسبب ضعف المزايا التنافسية، أم أنها في وضع أفضل من منافسيها في السوق العالمية (الأوربية خاصة) للمحروقات ؟.

وهذه التساؤلات ستجد إجابتها في العرض أدناه حول نوعية المحروقات التي تصدرها الجزائر، وعن موقعها الجغرافي مقارنة مع غيرها من الدول المصدرة للبترول والغاز.

إن قيمة كل منتوج معد أساسا للسوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاث مكونات أساسية هي؛ الجودة والتكلفة والآجال، أي المزايا التي يقدمها أو يتصف بها، وتتمثل فيما يلي:

- **مزايا تنافسية تتعلق بالتكاليف:** مثل التكلفة الأقل في العملية الإنتاجية(مواد خام وأيدي عاملة رخيصة، تكاليف النقل).
- **مزايا تنافسية تتعلق بالجودة:** مثل تمييز المنتوج عن غيره والذي يتفرد بتقديم ميزة أو خدمة معينة خاصة، أو لخصائص تملكها المؤسسة مثل التصميم ودرجة الابتكار.
- **مزايا تنافسية تتعلق بالمدة:** أي آجال تسليم المنتوج وإيصاله إلى الزبون(إلى الأسواق).

هذه المزايا تخص جميع السلع المعدة للسوق من خلال عملية الإنتاج، مع ملاحظة أن منتوج البترول الخام لم تدخل عليه تحسينات معينة، ولذلك فإن مقاييس التفضيل بين أنواعه من حيث الجودة هي تلك المزايا الطبيعية التي يمتاز بها كل نوع من أنواع البترول، والتي تتدخل (إلى جانب التكاليف والمدة) في تحديد إحدى مكونات قوته التنافسية[1]، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في المحروقات الجزائرية الميزات التالية:

[1] - بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال**. دار النشر بونان، الجزائر، 1990، ص 41.

الفرع الأول: ميزة الموقع الجغرافي (القرب من أسواق الاستهلاك):

ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوربية يعطيها أفضلية كبيرة، لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوربية وكذلك الأمريكية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى" بالفرق الناجم عن النقل" يجعل منجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، ونيجيريا أو روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار (تكلفة الاستخراج والنوعية) فإن الجزائر تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوربا(إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وفي السوق الأمريكية والكندية(المناطق الشرقية منها بالخصوص)،وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

أما بالنسبة لأوروبا الشمالية فكانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي بسبب وجوده بالقرب من المناطق الصناعية الكثيفة منطقة(الرور والبنلوكس وشمال فرنسا) حتى وإن كانت الجزائر أقرب لبعض المناطق الأوربية، لكن الغاز الهولندي لا يستدعي نقله، إذ يمكن ربطه بشبكات توزيع الغاز بهذه البلدان، وهي نفس الوضعية تقريبا بالنسبة للغاز النرويجي.

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم (1.136 تريليون متر مكعب في عام 2014)، و سهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، ويصبح أقل كلفة بسبب"تقريب" المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية.

ويعد البترول الليبي منافسا أيضا للمحروقات الجزائرية وله أهميته، بسب قربه من الشواطئ الأوربية (إيطاليا) ، وتبقى الجزائر بالمقارنة مع هذه الدول من حيث الموقع الجغرافي في الوضع الأفضل وهي تدخل في ميزة آجال توصيل السلعة للزبون مما ينعكس على خفض تكاليف النقل، وسنقدم جدولا يوضح المسافة بالكيلومترات بين الجزائر والمنطقة الأوربية مقارنة بأهم الدول المصدرة للمحروقات لهذه المنطقة.

الجدول رقم (03-01): تقدير المسافة من مناطق الاحتياطات الغازية إلى أوربا الغربية.

البلدان	بـ: مقدر الدائرة ضمن شعاع الاحتياطات مناطق
الجزائر. ، النرويج هولندا،	كلم 2000
.نيجيريا قطر،	كلم4000
ترينيداد. ، فنزويلا ، ظبي أبو (سيبيريا)، روسيا	كلم 6000

المصدر: قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات **تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**. رسالة ماجستير غ م، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 48.

إن الجدول أعلاه يبين ميزة موقع الجزائر الجغرافي، بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000 كلم فأقل بالنسبة لسوق الاستهلاك الأوربية، أي في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوربية بين 1410 كلم عن لوهافر(فرنسا) وبـ 1540 كلم بالنسبة لأنجلترا، وهي المناطق البعيدة نسبيا عن الجزائر لكنها ضمن شعاع دائرة 2000 كلم.

أما بالنسبة للسوق الأمريكية، فإن الجزائر تتفوق على غاز وبترول الشرق الأوسط والغاز الروسي في بلوغ السوق الأمريكية حيث المسافة بين موانئ الجزائر والسواحل الشرقية الأمريكية تتراوح بين 3300 و 4000كلم، بينما تزيد هذه المسافة لباقي الدول (بين 7000و 8000 كلم لإيران و5100 كلو لنيجيريا و 7200 كلم لإندونيسيا نحو الشواطئ الغربية الأمريكية)، مما يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في التكلفة والمدة الزمنية اللازمة لتوصيل البترول إلى مناطق الاستهلاك.[2]

أما عن البترول الجزائري في السوق الأمريكية فلا يمكن له أن ينافس بترول الممونين التقليديين لأمريكا، ومنهم على الخصوص المكسيك وفنزويلا وبترول الخليج العربي، ويعود ذلك أساسا إلى الكميات المتواضعة التي تنتجها

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوزنات الإقتصادية الكلية في الجزائر** ، رسالة ماجستير غير مطبوعة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 48.

الجزائر مقارنة بالمنتجين الكبار الذين استطاعوا أن يرسموا لأنفسهم مكانة في السوق الأمريكية، ورغم ذلك فقد استطاعت الصادرات البترولية الجزائرية أن تصل إلى هذه السوق.

الفرع الثاني: ميزة نوعية البترول الجزائري

إن البترول الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع البترول المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة حيث قدرت كثافته 0.830 وهو يشمل على 34 % بنزين و 24% غازوال، و 32 % وقود التدفئة، و8 %زيت، و 1% برافين، كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع البترول، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له.

إن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ" صحاري بلند " (Sahari Blend) يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة ببترول" العربي الخفيف" وأنه قريب الشبه ببترول بحر الشمال، وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف (Arabian Lihght) الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك، والجدول التالي يبين مميزات الجودة بين أنواع مختلفة من البترول لبعض دول الأوبك مقارنة بالبترول الجزائري الخفيف خاصة ما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت والمشتقات الخفيفة.

الجدول رقم(03-02): مقارنة بين أنواع من البترول لبعض دول أوبك والبترول الجزائري

البلد	البترول نوع	الكثافة درجة النوعية API	%كبريت	%البترولية النسبة النوعية للمنتجات		
				خفيفة	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34,0	1,60	20,50	31,00	48,50
	ثقيل	27,3	2,84	16,00	23,25	60,75
الكويت	متوسط	31,0	2,48	19,36	25,30	55,23
إيران	متوسط	34,3	1,35	22,25	30,25	47,50
	ثقيل	31,0	1,85	21,15	26,85	52,00
العراق	خفيف	36,1	1,88	25,00	30,60	44,4
	متوسط	34,0	1,95	22,00	28,00	50,00
الجزائر	خفيف	44,1	0,14	35,00	36,00	29,00
نيجيريا	خفيف	37,1	0,25	12,00	40,00	48,00

المصدر: الدوري محمد أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص12.

إن جودة البترول الجزائري مقارنة بالأنواع الأخرى خاصة ما يتعلق بالكثافة النوعية، تجعله من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة التي يزيد الإقبال عليها، كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة، هذه المزايا التي أشرنا إليها، تعطي للجزائر قوة تفاوضية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار من غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفضل في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة،

وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال البترول، مع إقرارنا بوجود عوامل أخرى سياسية واقتصادية تتحكم في التعامل والعلاقات الدولية.[1]

المطلب الثالث: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية البترول الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، وتكمن أهميته في حقيقتين:

أولها: كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى، وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على البترول في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ... إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا[2]، وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

الفرع الأول: المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

---

[1] – ميهوب مسعود،" **دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010**." رسالة ماجستير، فرع تقنيات كمية للتسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص 62.

[2] بن إشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 40.

الفرع الثاني: المحروقات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في إنشاء وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت)، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو في القطاع الصناعي البيتروكيماوي.[3]

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تبوؤها لأن تحتل مكانة هامة ضمن الدول النفطية الفاعلة والمنضوية ضمن إطار منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك "، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط التي تساهم بها.

الاحتياطات:تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة السابعة "7 " عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2012 ، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط ، و17.12% من إجمالي الاحتياطي العربي . ولقد شهد مستوى احتياطي النفط المؤكد من السبعينات القرن الماضي إلى غاية السنوات الأخيرة حالات من التذبذب كانت تسير طرديا مع السياق العام الذي حكم تطور نشاط الاستكشاف.[(1)]

[3] هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 24.

[(1)]– بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2014-2015 ، ص 129.

الجدول رقم (03- 03): تطور احتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (1973-2015)

الوحدة:مليون برميل

السنوات	احتياطي النفط	السنوات	احتياطي النفط	السنوات	احتياطي النفط	السنوات	احتياطي النفط
1973	7640	1984	9000	1995	9979	2006	12200
1974	7700	1985	8820	1996	10800	2007	12200
1975	7370	1986	8800	1997	11200	2008	12200
1976	6800	1987	8500	1998	11314	2009	12200
1977	6600	1988	9200	1999	11314	2010	12200
1978	6300	1989	9236	2000	11314	2011	12200
1979	8440	1990	9200	2001	11314	2012	12200
1980	8200	1991	9200	2002	11314	2013	12200
1981	8080	1992	9200	2003	11800	2014	12200
1982	9440	1993	9200	2004	11350	2015	12200
1983	9290	1994	9979	2005	12270		

Source:OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

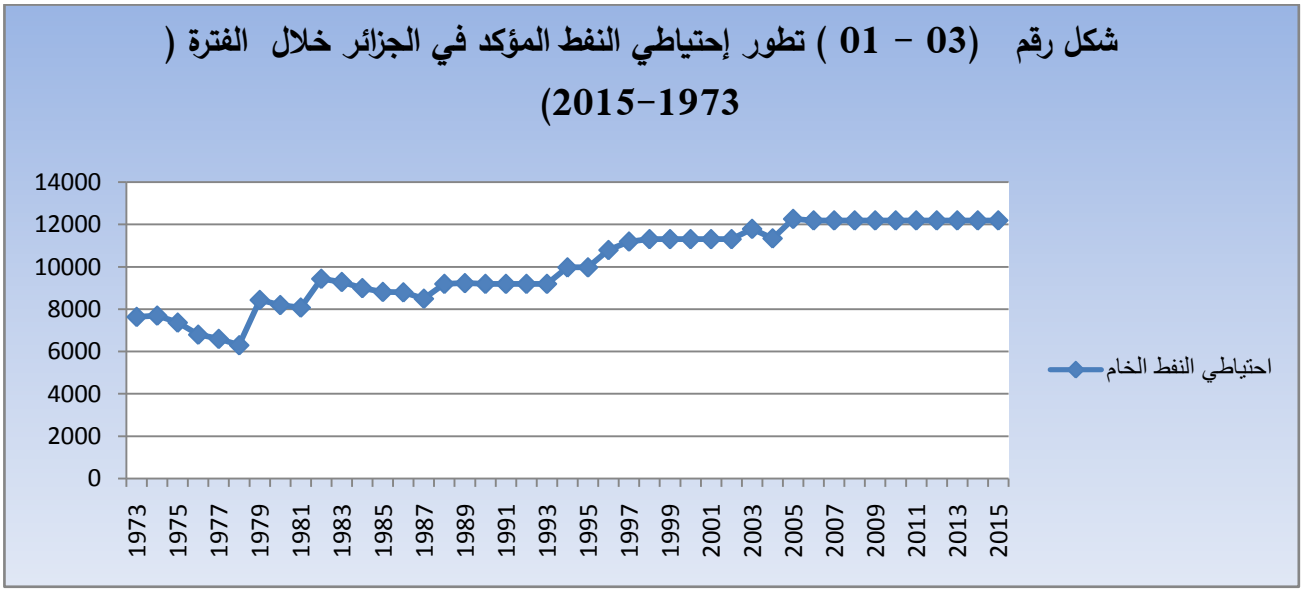

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول (3-2) يتبين أن حجم الاحتياطي من النفط في الجزائر قد عرف جمودا نسبيا خلال الفترة التي أعقبت تأميم الجزائر لثرواتها النفطية وإلى غاية منتصف الثمانينات، وهي الفترة التي تميزت باحتكار شركة سوناطراك شبه الكامل لنشاط الاستكشاف، حيث لم ينمو حجم الاحتياطات سوى بـ 15.44% خلال الفترة 1973-1985 ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطات إلى عاملين أساسيين هما:

- عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف.
- انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة.

وبعد تبني الجزائر لسياسة قطاعية جديدة تجلت من خلال قانون المحروقات الجديد لسنة 1986 والتعديلات التي أدخلت عليه سنة 1991 ، مؤسستا بذلك لمرحلة جديدة تمثلت في انفتاح القطاع النفطي على الاستثمار الأجنبي، عرف الاحتياطي من النفط تطورا ملحوظا حيث نمى بنسبة 44.35 % بين سنتي 1987 و 2005، ويعود ذلك إلى حجم الاكتشافات النفطية المسجلة خلال هذه الفترة والتي بلغت 62 اكتشافا نفطيا، وقد استقر حجم الاحتياطي بعد ذلك على مستوى 12200 مليون برميل رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، و يعود ذلك بدوره إلى حجم الاكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت 55 اكتشافا نفطيا خلال الفترة2006-2012. كما نلاحظ أن احتياطي النفط من سنة 2006 إلى غاية 2015 بقي ثابت وذالك راجع إلى الصعوبات التي تجدها الدولة جراء عمليات استكشاف الحقول النفطية والتي كان عددها كبير إلا أن حجمها صغير فلم تساهم في رفع حجم احتياطي النفط .

الجدول رقم (03- 04): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015.

السنوات	الإكتشافات النفطية	السنوات	الإكتشافات النفطية	السنوات	الإكتشافات النفطية
1995	4	2002	3	2009	4
1996	8	2003	3	2010	14
1997	5	2004	3	2011	12
1998	17	2005	5	2012	18
1999	3	2006	12	2013	10
2000	8	2007	5	2014	8
2001	3	2008	2	2015	11

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أعداد مختلفة 2000-2015.

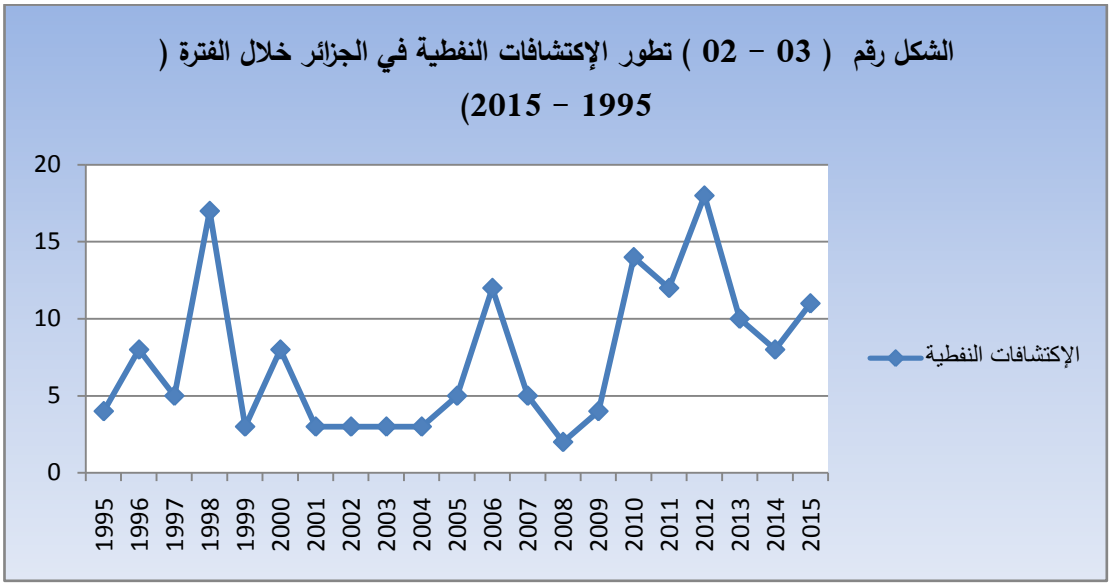

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

2-إنتاج النفط :تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة أوبك المرتبة 16 عالميا والمرتبة الخامسة (5) عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2012 ، حيث تساهم بنسبة 1.64%من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 5.62% في حجم الإنتاج العربي.

الجدول رقم (03- 05): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة 1973- 2015 **الوحدة :الف برميل يومي**

السنوات	إنتاج النفط	السنوات	إنتاج النفط	السنوات	إنتاج النفط	السنوات	إنتاج النفط
1973	1097.3	1984	695.4	1995	752.5	2006	1368.8
1974	1008.6	1985	672.4	1996	805.7	2007	1371.6
1975	982.6	1986	673.9	1997	846.1	2008	1356
1976	1075.1	1987	648.2	1998	827.3	2009	1216
1977	1152.3	1988	656.6	1999	749.6	2010	1189.8
1978	1161.2	1989	727.3	2000	796	2011	1161.6
1979	1153.8	1990	789.9	2001	796.6	2012	1199.6
1980	1019.9	1991	803	2002	729.9	2013	1203.0
1981	797.8	1992	759.5	2003	942.4	2014	1193.0
1982	704.8	1993	747.3	2004	1311.4	2015	1157.0
1983	660.9	1994	752.5	2005	1352		

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

الشكل رقم (03 -03) تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1973- 2015)

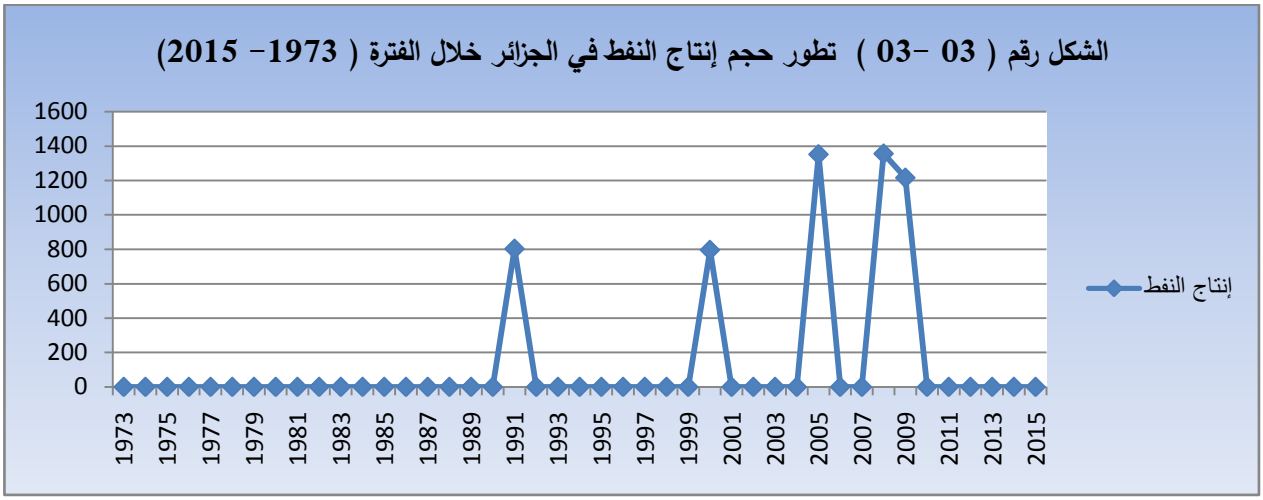

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

لقد مر إنتاج النفط بعدة مراحل، فمع استعادة الجزائر زمام السيادة على ثرواتها النفطية بعد قانون تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 ، بدأ حجم إنتاج النفط في الارتفاع حيث انتقل من مستوى 1097.3 ألف ب/ي سنة 1971 إلى مستوى 1153.8 ألف ب/ي سنة 1979 ، وهذا في ظل ارتفاع أسعار النفط خلال فترة السبعينات (طفرتي أسعار النفط الأولى والثانية)

والذي أد ى إلى الاهتمام بزيادة حجم الإنتاج من خلال الاستثمارات الضخمة التي خصصت لهذا الشأن، والتي كانت ترصدها الدولة ضمن برامج التنمية لفترة - السبعينات، حيث بلغت حجم الاستثمارات في قطاع المحروقات ما قيمته 68.2 مليار دج خلال الفترة 1973 -1979.

صادرات :قبل تطبيق الأوبك لنظام الحصص على دول الأعضاء، كانت الدولة الجزائرية بعد استرجاع سيادتها على ثرواتها النفطية تتبع سياسة التصدير المكثف والتي كان الهدف من ورائها زيادة العائدات النفطية من أجل تمويل مشاريع التنمية، وقد كان هيكل الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات يعتمد أساسا على النفط الخام، ولم تكن المشتقات النفطية تمثل في هذا الهيكل سوى نسب متواضعة، لذلك نجد أن حجم الصادرات من النفط الخام يتقارب مع حجم الإنتاج النفطي والذي يعكس بدوره أن الحصة الأكبر من الإنتاج النفطي موجهة للسوق الأجنبية وليس للسوق الوطنية، وقد تراوح حجم الصادرات النفطية خلال فترة السبعينات مابين 877.5 و1034.5 ألف ب/ي.

الجدول رقم (03- 06): تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة: 1973-2015

الوحدة: ألف برميل يومي

السنوات	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**
النفط الخام	993.2	895	877.5	944.4	1034.5	1002.8	960.4	715.5	521.8	228.9
المشتقات النفطية	25	34	41.6	56.5	61.7	77.9	69.2	148.1	201.8	404.3
السنوات	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1990**	**1991**	**1992**
النفط الخام	260.4	181.6	272	255	240	244	280	280.6	344.7	279.4
المشتقات النفطية	291.6	399.9	320	376	365	375	393.3	452.8	400	419.1
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**
النفط الخام	308	329.2	232.8	390.8	373.1	549.4	414.6	461.1	441.5	566.2
المشتقات النفطية	374.6	384	395.8	406.1	462.3	461.9	599.7	544.3	555.8	527.2
السنوات	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
النفط الخام	741	893.2	970.3	947.3	1253	841	747	709	698	809
المشتقات النفطية	528.3	446	451.9	435.1	451	457	232	314	492	351
السنوات	**2013**	**2014**	**2015**							
النفط الخام	608.4	472.9	485.6							
المشتقات النفطية	429.7	606.3	609.2							

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin:1995-2013

الشكل رقم (03 – 04) تطور صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر خلال الفترة (1973 – 2015)

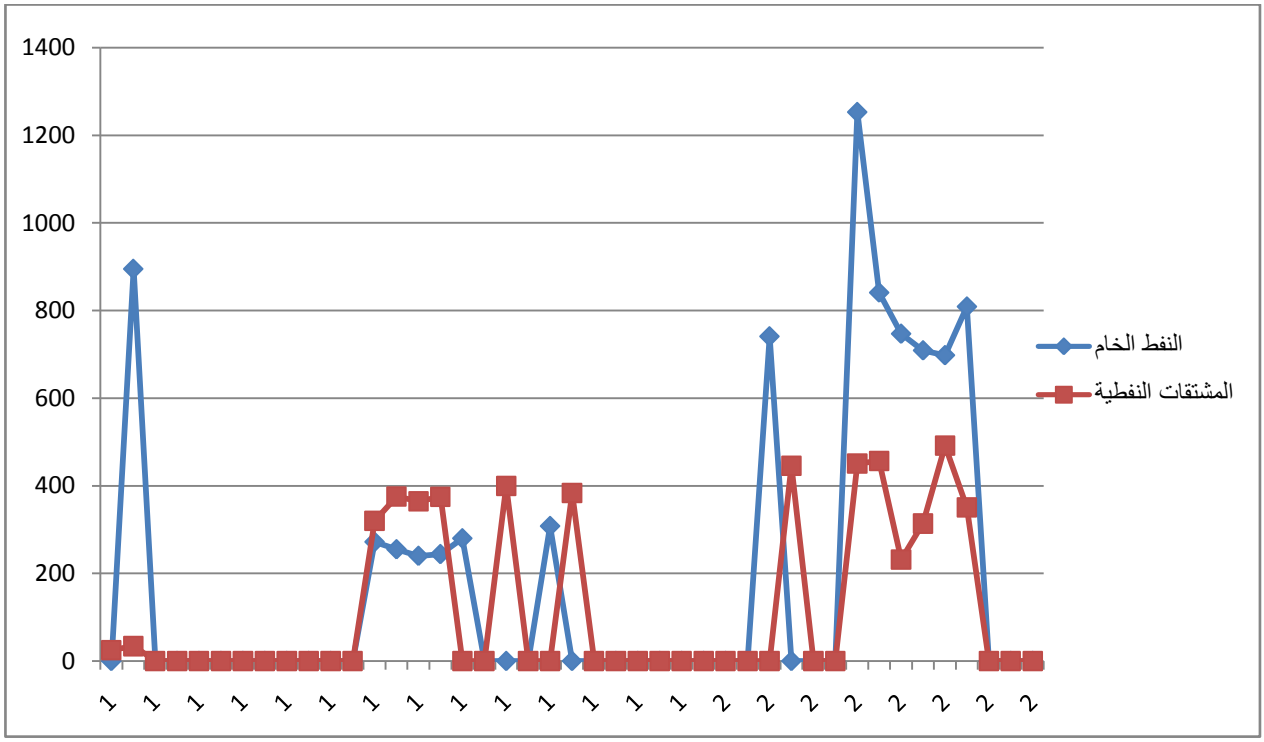

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

مع بداية الثمانينات عرف تطور الصادرات النفطية مرحلة جديدة تميزت ببروز صادرات المشتقات النفطية كمكون أساسي من هيكل الصادرات النفطية وذلك على حساب صادرات النفط الخام والتي تراجعت بشكل محسوس لأن قسما هاما من الإنتاج النفطي كان يتم توجيهه نحو التكرير، ولم يتعدى حجم الصادرات من النفط الخام مستوى 400 ألف ب/ على طول الفترة الممتدة ما بين سنتي 1982-1997، في حين عرفت صادرات المشتقات النفطية انطلاقتها الحقيقية بعد دخول وحدة التكرير بسكيكدة مرحلة الإنتاج عام 1980 حيث ارتفعت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1980-1990، وبعد أن تدنت قيمتها إلى مستوى 374.6 ألف ب/ي عام 1993، عاودت تسجيلها للمنحى التصاعدي للسنوات المتبقية من فترة التسعينات.

مع بداية الألفية الثالثة وتحديدا ابتداء من سنة 2002 عرفت صادرات النفط الخام عودة قوية حيث أصبحت تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات النفطية وذلك بعد المنحى التصاعدي الذي شهدته والذي استمر إلى غاية 2007 ، وبذلك فقد شكلت صادرات النفط الخام ما نسبته 73.53% من إجمالي الصادرات النفطية سنة 2007 بعدما كانت لا تتعدى نسبة 45 % خلال فترة التسعينات، في حين تراجعت نسبة مساهمة

المشتقات النفطية إلى32 % بعدما قد سجلت سنة 1999 ما نسبته 95.12 % من إجمالي الصادرات النفطية ، ولقد عرفت الصادرات النفطية إجمالا انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2008-2009 ومرد ذلك يعود إلى التزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة أوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الاستقرار إلى السوق النفطية بعد الاضطرابات التي تعرضت إلها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأخيرة، لتعاود الارتفاع بعد تعافي وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي.

أما من سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 عرفت الصادرات الجزائرية للنفط الخام تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض حيث بلغت 709 ألف برميل يومي في سنة 2010 لتصل سنة 2015 إلى 485.6 أي بنقصان يقدر بحوالي 223.4 ألف برميل يومي ويعود هذا السبب إلى بعض المتغيرات الدولية كزيادة الإنتاج السعودي ورفع العقوبات الأمريكية على إيران، أما المشتقات النفطية فلقد عرفت تحسن في كمية صادراتها حيث كانت تقدر سنة 2010 بـ 314 ألف برميل لتواصل ارتفاعها خلال السنوات المتتالية لتصل في عام 2015 إلى 609.2.ألف برميل يومي .[1]

[1]- بلقلة إبراهيم، مرجع سابق، ص ص 130- 134.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

تعتبر تذبذبات أسعار النفط وتقلبها ارتفاعا وانخفاضا دور سلبي وأثر كبير على ميزان المدفوعات والاقتصاد الجزائر ي بصفة عامة ، كما أن لحركة الصادرات خارج قطاع المحروقات والواردات السلعية أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات والذي يعتمد بالأساس على نسبة كبيرة من صادرات قطاع المحروقات.

المطلب الأول:تطورات أسعار النفط في الجزائر

سجلت أسعار النفط في الجزائر تذبذبا بين انخفاض وارتفاع وذالك من جراء مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، حيث كان لها الأثر الكبير على ميزان المدفوعات الجزائري وبالتالي على الاقتصاد الوطني ككل وهذا ما سنوضحه في الجدول الموالي:

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2009 .

اتسمت هذه الفترة بتكثيف المجهودات في قطاع المحروقات من خلال البحث والتنقيب إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل مصفاة إلى جانب ارتفاع العوائد النفطية نتيجة الارتفاع المتزايد للأسعار.

الجدول رقم (03-07): تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2000- 2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر البرميل بالدولار	29	25	25	29	39	54	65	75	99	62

Source: minister de l'énergie et des mines.

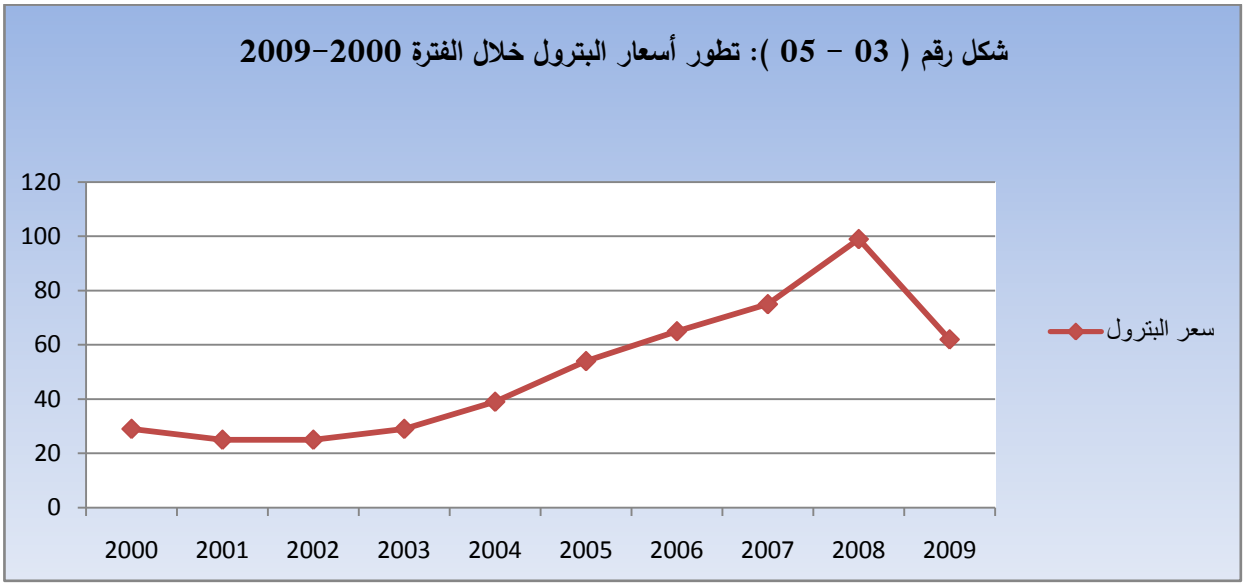

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن هذه الفترة شهدت تطورات وتقلبات حادة لأسعار النفط وعرفت سنة 2001 إنخفاظا مقارنتا بسنة 2000 م حيث وصلت سنة 2001 إلى 25 دولار للبرميل وذالك بسبب الأوضاع السياسية والأحداث المتعلقة بهجمات 11 سبتمبر، ثم رجعت الأسعار لتبلغ الارتفاع وذالك خلال الفترة 2002-2008 م كما واصلت أسعار النفط في الارتفاع لتصل شهر سبتمبر 2005 م54 دولار للبرميل وتعرف مستويات غير مسبوقة سنتي 2006 م 2007 م بلغت 65 و 75 دولار للبرميل على التوالي ومن أسباب هذا الارتفاع زيادة الطلب العالمي على النفط و الحرب الأمريكية على العراق حيث وصلت الأسعار في سنة 2008 م إلى 99 دولار للبرميل ، أما سنة 2009 عرفت الأسعار انخفاض و وصلت إلى 62 دولار للبرميل و هذا جراء الأزمة المالية العالمية و والركود الاقتصادي.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010 -2015

شهدت هذه الفترة تراجع أسعار النفط الجزائرية وذالك بشكل ملحوظ من خلال الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على الأسعار.

الجدول رقم (03-08): تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة (2010- 2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
سعر البرميل بالدولار	80	113	111	109	99	52.79

Source: minister de l'énergie et des mines.

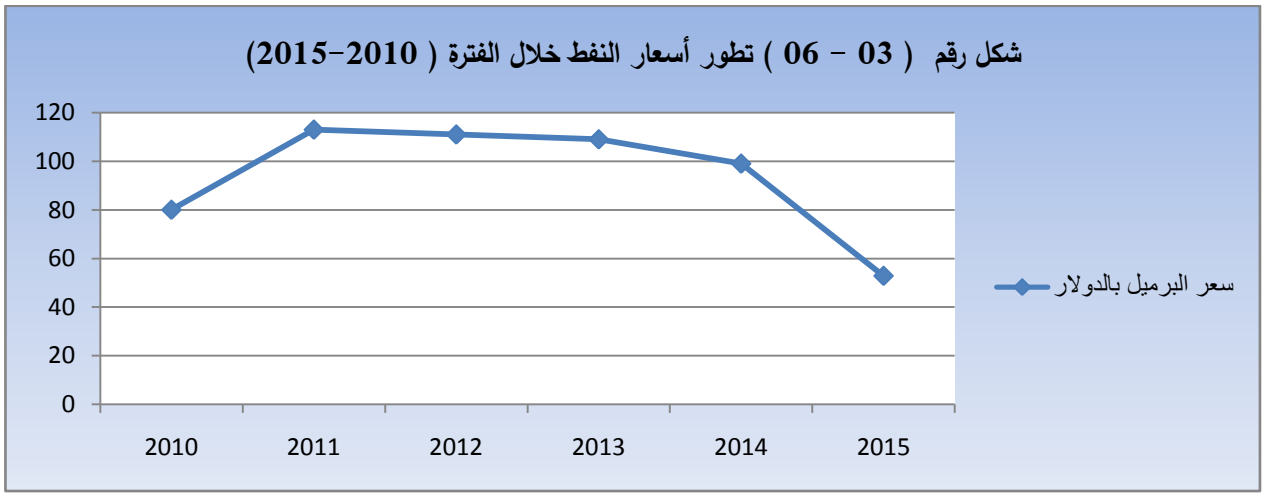

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

شهدت سنة 2010 م استقرار نسبي في الأسعار وصلت إلى 80.15 دولار للبرميل مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها الأسعار خلال العامين السابقين، لتتخطي أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل فبلغت سنة 2011 م 112 للبرميل نتيجة تأثر أسعار النفط بمجموعة من العوامل منها التوترات السياسية التي شهدتها الدول العربية وتقلبات سعر الدولار وزيادة حجم المضاربات لتتميز سنتي 2012 م و 2013 م بالتراجع الطفيف عند سعر 111 و 109 دولار للبرميل على التوالي، لتتهاوى أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014م.

ومن بين أسباب انهيار أسعار النفط 2014 م ظهور إنتاج النفط الصخري الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيروليكي والحفر الأفقي وقد أضاف هذا المصدر حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، التغير في السلوك الإستراتيجي لمنظمة الأوبك فهي تعد من أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط حيث شهدت الفترة الأخيرة تغير في سلوكها الإستراتيجي خلال تركيزها على حصتها السوقية على حساب الأسعار مما زاد من عرض النفط، الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما، بالإضافة إلى تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود، والهبوط المتواصل

في استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في ظل الاستعانة ببدائل أخرى وتراجع الطلب العالمي وخاصة في الأسواق الصاعدة كالصين.

المطلب الثاني: علاقة أسعار البترول بميزان المدفوعات الجزائري

تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2015 حيث مثلت صادرات المحروقات ما يقارب 98%.

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية

إن انخفاض المتوسط الشهري لسعر النفط في ديسمبر 2015، للمرة الأولى منذ عدة سنوات، إلى مستوى يقل عن 40 دولار للبرميل (37.41 دولار للبرميل) وقد أدّ ت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، مقارنة بتلك المسجلة في 2014، بنسبة 43.4%، علما أن الكميات المصدرة قد شهدت انخفاضا طفيفا (-0.3%).بالفعل، تراجعت الصادرات من المحروقات من 58.46 مليار دولار في 2014(31.88 مليار دولار في السداسي الأول و 26.58 مليار دولار في السداسي الثاني) إلى 33.08 مليار دولار فقط في 2015 (18.23 مليار دولار في السداسي الأول و 14.85 مليار دولار في السداسي الثاني).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات من المحروقات في السداسي الثاني من 2015 قلت عن تلك المسجلة خلال كل من الثلاثي الأول والثاني والثالث لـ 2014. بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 سجّلت مستوى يقل بنسبة 27.4% عن ذالك المسجل في 2005، بالرغم من تقارب سعري النفط خلال هاتين السنتين (54.64 دولار للبرميل في 2005 و 53.07 دولار للبرميل في 2015)، مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال العقد الماضي. أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

بعد أن ارتفعت بين سنتي 2013 و 2014، تراجعت هذه الصادرات في 2015، مسجلة 1.48 مليار دولار مقابل 1.67 مليار دولار في 2014.[1]

الفرع الثاني: الواردات الجزائرية

بعد مرور أكثر من ثمانية عشر(18) سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009، انخفضت الواردات من السلع(fob) بشكل كبير في سنة2015، مسجلة 52.65 مليار دولار في 2014، أي بانخفاض قدره 7.02 مليار دولار .خصّ هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات، ولكن بمستويات مختلفة. تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة (04) من ثمانية (08) مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقرب 83% من الانخفاض في الواردات وهي :منتجات التجهيز الصناعية، المنتجات نصف المصنعة، المنتجات الغذائية و المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية (انظر ملحق رقم 03).

تراجعت واردات منتجات التجهيز الصناعية، التي تحتل المرتبة الأولى، بحصة نسبية في إجمالي الواردات قدرها31%، بـ1.75 مليار دولار، حيث انخفضت من 18.12 مليار دولار في 2014 إلى 16.37 مليار دولار في 2015. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 24.9% من تراجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا، إلى تناقص واردات مركبات نقل الأشخاص والبضائع (- 817 مليون دولار).

بحصة نسبية قدرها 21.81% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الثانية . تراجعت واردات هذه السلع من12.30 مليار دولار في 2014 إلى 11.48 مليار دولار في 2015، أي بانخفاض يتجاوز 819 مليون دولار، مما يفسر 11.7% من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع.

انخفضت الواردات من المنتجات الغذائية، التي تحتل المرتبة الثالثة بحصة قدرها17.0% من إجمالي الواردات بـ 1.60 مليار دولار، أي بتراجع من 10.55 مليار دولار في2014 إلى 8.95 مليار دولار في 2015. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر22.8% من تراجع ، إجمالي الواردات من السلع، أساسا، إلى انخفاض واردات مسحوق الحليب (-874 مليون دولار). بحصة نسبية قدرها 15.7% من إجمالي الواردات، تحتل المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة بلغت واردات هذه السلع 8.24 مليار دولار في 2015

[1]- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016، ص 60.

مقابل 9.89 مليار دولار في 2014، أي بانخفاض يتجاوز 1.65 مليار دولار. ويرجع هذا الانخفاض الذي يفسر 23.5% من تراجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا، إلى انخفاض كل من الواردات من السيارات السياحية (- 997 مليون دولار)، وبدرجة أقل ، الواردات من الأدوية (-212 مليون دولار).

الشكل رقم (03 – 07) : هيكل الواردات من السلع في 2015 حسب المنتجات

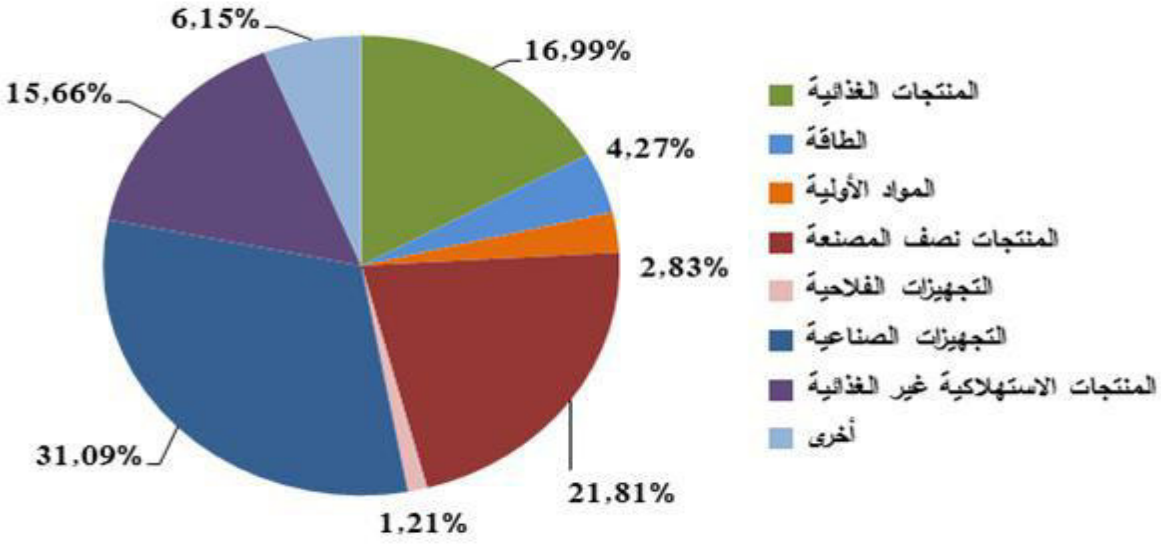

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

ساهم وضع قيد التنفيذ، ابتداء من 2015 ، للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، في انخفاض مستواها .تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تدابير تأطير الواردات . في نفس الوقت، عزز بنك الجزائر المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد لغرض التوطين المصرفي .كما خفض نسبة رأس المال الاحترازي للمصارف مقارنة بالتزاماتها من حيث التجارة الخارجية كثف الرقابة على المعاملات التجارية الخارجية مباشرة على مستوى فروع المصارف .يتعلق هذا الأمر بمراقبة «حسن النية » أجهزة المصارف فيما يخص الرقابة الداخلية، وخاصة التدقيق البعدي لمبدأ في المعاملات مع بقية العالم[1].

[1]– بنك الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص61-63.

الفرع الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط الميزان التجاري

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها د ور في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات ولذلك سنقوم بتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي مع العلم أن سنة 2000 م عرفت تحقيق فائض في الميزان التجاري.

الجدول رقم (03- 09) : تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2015)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	21.6	19.132	18.825	24.612	32.836	46.001	54.613	60.163
الواردات	9.35	9.940	12.009	13.534	18.308	20.357	21.456	27.631
الميزان التجاري	12.3	9.192	6.816	11.078	13.775	25.644	33.157	32.532
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	79.298	45.194	57.053	73.489	71.866	64.974	60.04	34.57
الواردات	39.479	39.294	40.473	47.247	50.376	55.208	59.44	52.65
الميزان التجاري	39.819	5.900	16.580	26.242	21.490	9.946	0.46	18.08-

المصدر: بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الإحتياطات الوطنية- دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة 2 الجزائر، 2014/ 2015، ص 198.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري تأثر هو الأخر بتقلبات أسعار النفط وعرف عدة تطورات خلال فترة الدراسة انخفض هذا الفائض سنتي 2001 م و 2002 م مقارنتا بسنة 2000 م ناتج عن انخفاض قيمة الصادرات وارتفاع الواردات بسبب تأثير أحداث 11 سبتمبر على أسعار النفط ومنذ سنة 2003 م عرف رصيد الميزان التجاري تطورا ايجابيا ليبلغ أعلى قيمة له قدرت بـ 39.819 مليار دولار سنة 2008 م نتيجة ارتفاع الصادرات التي وصلت إلى 60.163 مليار دولار وارتفاع أسعار النفط بـ 99.97 دولار للبرميل، وهذه الوضعية لم تستمر في السنوات الموالية فانخفض رصيد الميزان التجاري ليصل إلى أدني قيمة له سنتي 2013 م و 2014 م بقيمة 9.946 و 0.6 مليار دولار على التوالي . وذلك بسبب أثار الأزمة النفطية في منتصف 2014 م وارتفاع حجم الواردات تكاد تتساوي مع حجم الصادرات بنسبة تغير وصلت إلى 93.96% ،

فتغيرات أسعار النفط تؤثر هي الأخرى على رصيد الميزان التجاري من خلال التأثير على الصادرات أغلبها صادرات نفطية ما يجعل الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية.

وفي ضوء هذه التطورات انتقل رصد الميزان التجاري من شبه توازن في 2014(+ 459 مليون دولار) إلى عجز قدره 18.08 مليار دولار في 2015. بالفعل كانت صدمة أسعار النفط جد حادة، بحيث سجل رصيد الميزان التجاري أول عجز له بعد أكثر من ثمانية عشر (18) سنة من الفوائض المتتالية.

الشكل رقم (03 – 08): تطورات بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2015)

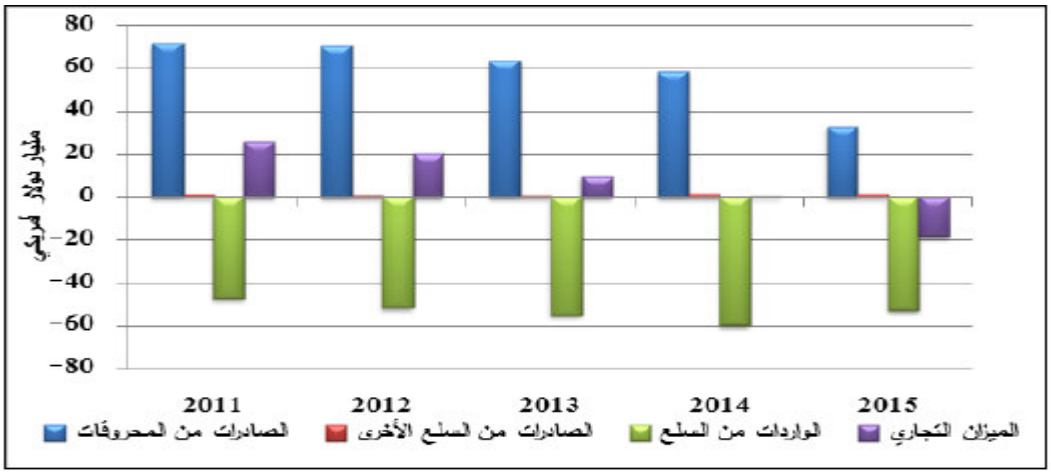

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

شهد العجز في بند «الخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج» تقلصا كبيرا، قدره 620 مليون دولار بين سنتي 2014 و 2015 يرتبط هذا التطور، أساسا، بانخفاض الواردات من الخدمات، بما في ذلك خدمات النقل وخدمات البناء والأشغال العمومية، وفي حد أقل، بزيادة طفيفة في صادرات الخدمات. على الرغم من تحويل كبير للأرباح إلى الخارج خلال الثلاثي الأول من 2015، في ظرف يتسم بتراجع إيرادات دخل عوامل الإنتاج، شهد العجز في بند «مداخيل عوامل الإنتاج» .

(الدخل الأولي) تقلصا من 4.81 مليار دولار في 2014 إلى 4.44 مليار دولار في 2015، وذلك نظرا للتراجع الكبير لحصة شركاء الشركة الوطنية للمحروقات في الإنتاج واصل صافي التحويلات الجارية(الدخل الثانوي) تسجيل فوائض معتبرة، بلغت 2.56 مليار دولار في 2015، إلا أنها في تراجع مقارنة بـ 2014(3.22 مليار دولار)، في سياق يتسم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقابل لدولار.ويجدر بالذكر أن التدفقات في

التحويلات الجارية تتكون، إلى حد كبير، من المعاشات التقاعدية التي تدفعها صناديق التقاعد ببلدان منطقة الأورو، لاسيما فرنسا. سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر سنة من الفوائض .علاوة على ذلك، تدهور هذا العجز إلى حد كبير بين سنتي 2014 و 2015، إذ انتقل من 9.28 مليار دولار إلى 27.48 مليار دولار، على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري .نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مستوا قياسيا قدره 16.6% في 2015(4.3% في 2014)، مما يدلّ على وجود فائض اً في الاستثمار لاسيما استثمار الدولة بصفتها «عميل اقتصادي» مقارنة بالادخار خلال السنة قيد الدراسة. كما سجل حساب رأس المال والمعاملات المالية عجزا في 2015(-61 مليون دولار) مقابل فائضا قدره 3.40 مليار دولار في 2014، في أعقاب تحويل 2.34 مليار دولار إثر عملية بيع من قبل غير المقيمين للمقيمين لحصصهم في شركة خاضعة للقانون الجزائري. إجمالا، سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2015عجزا قدره 27.54 مليار دولار (14.38 مليار دولار في السداسي الأول و 13.16 مليار دولار في السداسي الثاني) مقابل عجزا بقيمة5.88 مليار دولار في 2014 (1.32 مليار دولار في السداسي الأول و 4.56 مليار دولار في السداسي الثاني).[1]

الشكل رقم (03 – 09): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات (2011- 2015)

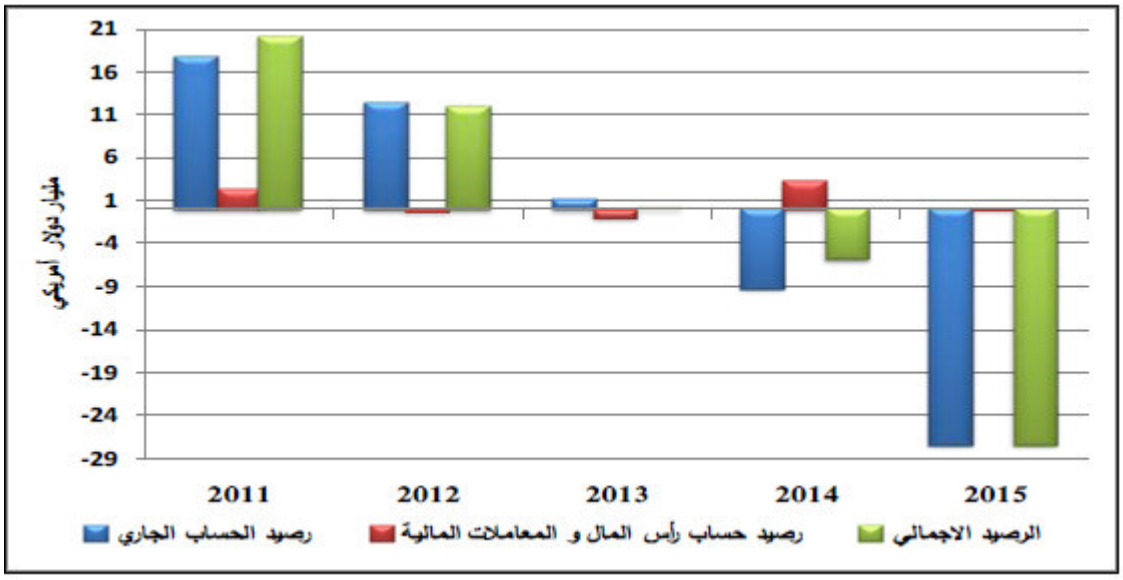

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

[1]– بنك الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص 63-64.

المطلب الثالث: أثر أسعار النفط على الوضعية المالية الخارجية

أدى كل من العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل في 2015، 27.54 مليار دولار و الأثر السلبي للتعبير عن مجمل احتياطيات الصرف بالدولار، الناجم عن انخفاض قيمة الأورو مقابل العملة الأمريكية، إلى انكماش حاد في هذه الاحتياطيات لسنة 2015، حيث تراجع مستواها من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، أي بانخفاض قدره 34.81 مليار دولار خلال سنة واحدة. ومع ذلك، لا يزال مستوى احتياطيات الصرف معتبرا، مُمثلا 27 شهرا من الواردات السلع والخدمات، في وضع يتميز بمستوى متدني تاريخيا للدين الخارجي في الأجلين المتوسط والطويل (0.72% من إجمالي الناتج الداخلي) وبعدم وجود أي ديون خارجية لشركات قطاع المحروقات، وذلك لأكثر من عشر سنوات .يسمح هذا المستوى من الاحتياطيات بالتخفيف من آثار الصدمة الكبيرة لأسعار النفط على الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، إن استقرت مستويات أسعار النفط، على المدى المتوسط، في حدود 55-60 دولار للبرميل، فإنه من المحتمل أن تتكفل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع، خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال عالياً، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجية . يحثّ هذا المستوى للواردات من السلع والخدمات، الذي يعدّ غير قابل للاستمرار، على تحكم أفضل في مستوى الاستيعاب المحلي[1]. (أنظر الملحق رقم 01)

الشكل رقم (03 – 10) : تطور احتياطات الصرف

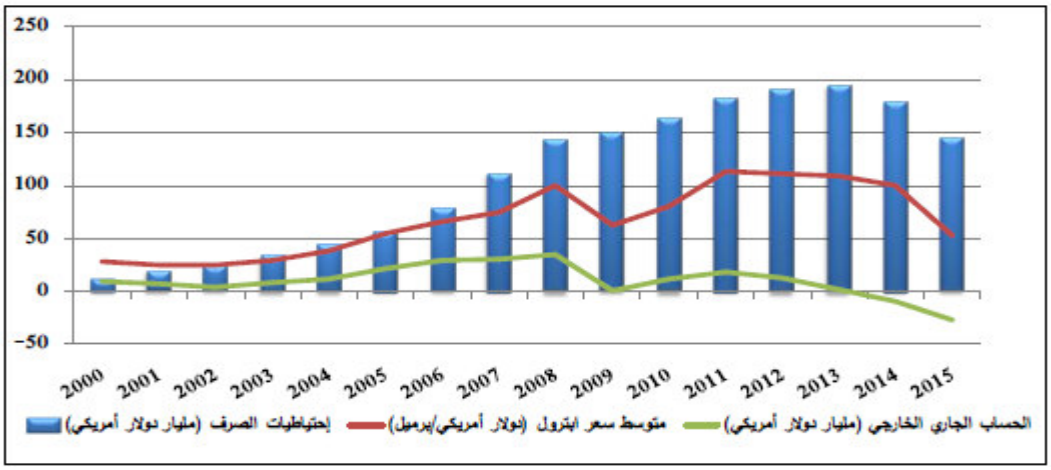

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

[1]– بنك الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص 66-67.

وفي الوقت نفسه، وبعد الدفع المسبق والمعتبر في 2006 ، واصل إجمالي الدين الخارجي للجزائر انخفاضه ليصل في نهاية 2015،إلى 3.02 مليار دولار،في نهاية 2014(2.068 مليار دولار في نهاية سنة 2013)، مما يؤكد الاتجاه التنازلي انطلاقا من الانخفاض الحاد في الديون الخارجية بين سنتي 2004 و 2006. ويفسر الانخفاض لمستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل بالتعبئة المنخفضة في 2015(58 مليون دولار) وبسداد أصل قدره 582 مليون دولار وبتأثير التقييم لصالح الجزائر(- 94 مليون دولار)، على الديون في نهاية 2014، بعد انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار في سنة 2015 . بالفعل، انخفض الأورو بشكل حاد مقابل الدولار بمعدل 10.24% منتقلا من 1.21 دولار لكل أورو في نهاية 2014 إلى 1.09 دولار لكل أورو في نهاية 2015. (أنظر الملحق رقم 05)

خلال 2015 انخفض قليلاً مستوى الدين الخارجي قصير الأجل، الذي يتجاوز مستوى الدين في الأجلين المتوسط والطويل للسنة الثانية على التوالي، ليبلغ 1,823 مليار دولار مقابل 1.975 مليار دولار في نهاية 2014 (1.823 مليار دولار في نهاية 2013). تمثل الديون قصيرة الأجل ، أساسا تدعيم الشركات الأم لفروعها بالجزائر.

يؤكد الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل،حسب طبيعة القروض في نهاية 2015،هيمنة القروض الثنائية، التي بلغت 873 مليون دولار مقابل 1.175 مليار دولار في 2014 (1.498 مليار دولار في نهاية2013) وتمثل هذه الفئة من القروض 72.9 مكن إجمالي الدين الخارجي متوسط و طويل الأجل (66.8% في 2014 و 72.4% في 2013 و 71 .6% في 2012).تنقسم هذه القروض الثنائية إلى 86.5% كقروض حكومية و13.5% كقروض تجارية مضمونة .أما بالنسبة للقروض المالية، أساسا القروض التي تمنحها الشركات الأم لفروعها بالجزائر، فقد انخفض مستواها في 2015 إلى 323 مليون دولار(27.0% من إجمالي الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل) بعد ركود نسبي في سنتي 2013 و 2014(568 مليون دولار و 583 مليون دولار على التوالي). يؤكد تطور مؤشرات الدين الخارجي، منذ انخفاضه الحاد في السنوات 2004- 2006، الاستمرارية الجيدة له في نهاية 2015على وجه الخصوص، بلغ مستوى خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل 695 مليون دولار في نهاية 2015 مقابل 269 مليون دولار في نهاية 2014(520 مليون دولار في نهاية 2013). بالفعل وفي أعقاب الانخفاض الحاد للدين الخارجي، خاصة في2006تراجع مستوى خدمة الدين إلى أقل من واحد مليار دولار منذ 2009 (666 مليون دولار في 2010).

الشكل رقم (03 – 11): قائم الدين متوسط وطويل الأجل حسب نوع القروض

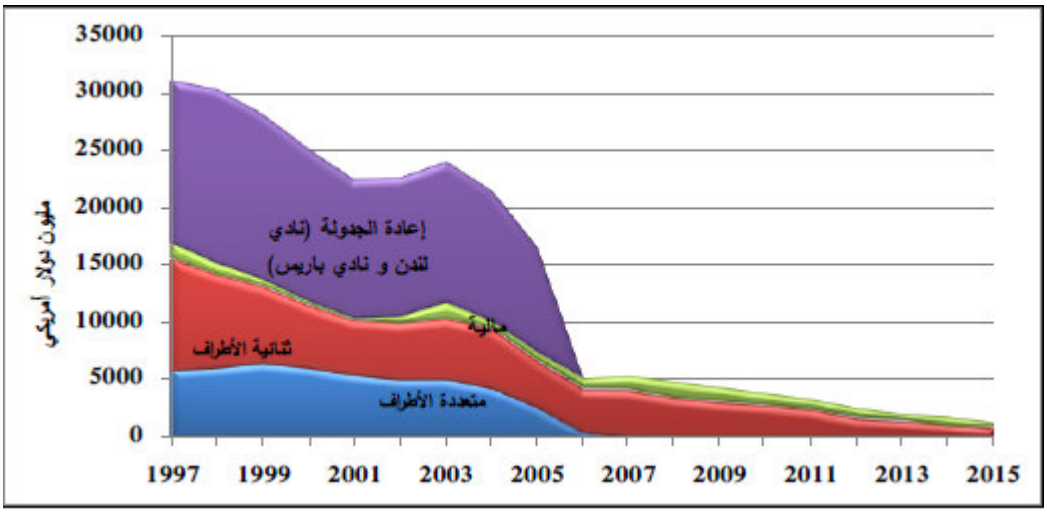

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

نتيجة لذلك، بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات 1.83% في 2015 (0.42% في سنة 2014)، بعدما كانت 59% في سنة 1999 و 2.1% في سنة 2009. وتؤكد هذه النسبة المنخفضة جدا لخدمة الدين الخارجي على الاستدامة الكبير للديون متوسطة وطويلة الأجل، في ظرف يتميز بحدة الصدمة الخارجية .على وجه الخصوص، تقدر ديون الخزينة العامة والديون المضمونة من طرف الدولة ب 523 مليون دولار فقط (668 مليون دولار في نهاية 2014)، مما يعكس تعرض الميزانية العامة للدين الخارجي.

الشكل رقم (03 – 12): هيكل الدين الخارجي حسب العملات في 2015/12/31

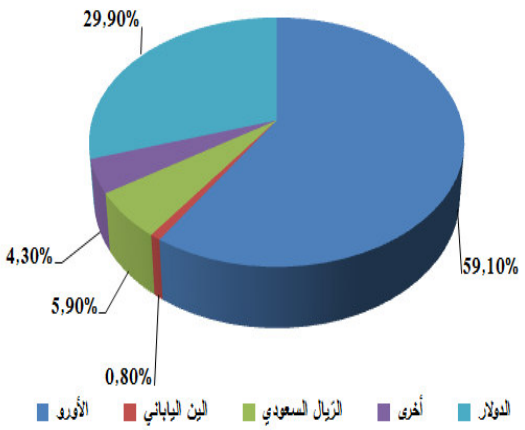

الشكل رقم (03- 13): هيكل الدين الخارجي حسب الدول في 2015/12/31.

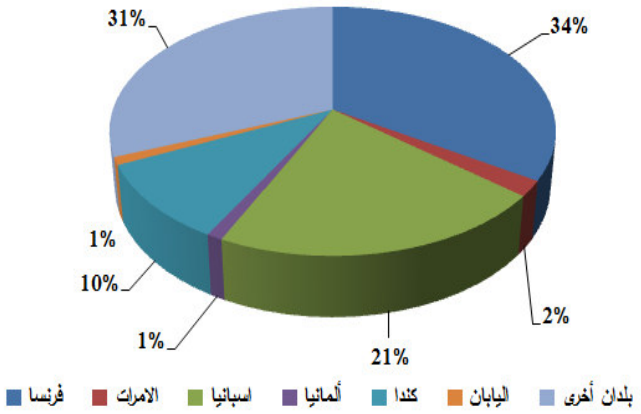

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

فيما يتعلق بهيكل الدين حسب العملات، فقد انخفضت حصة الدولار إلى 30% في نهاية 2015، مقابل 50.4% في نهاية سنة 2014. وتبقى الحصص النسبية للعملات الأخرى صغيرة جدا. أما بالنسبة لتوزيع الديون متوسطة وطويلة الأجل حسب أسعار الفائدة (ثابت مقابل متغير)، فقد ارتفعت حصة الدين ذو أسعار فائدة ثابتة بشكل كبير إلى 99% مقارنة بـ2014 (89%)، بعد استقرار في حدود 84% بين سنتي 2010 و 2012 . وبلغ متوسط سعر الفائدة الثابت للديون متوسطة وطويلة الأجل 1.97% في 2015، مقابل 2.01% في 2014.[1]

[1]- بنك الجزائر، **مرجع سابق**، ص ص 69-70.

الشكل رقم (03 – 14): خدمة الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل

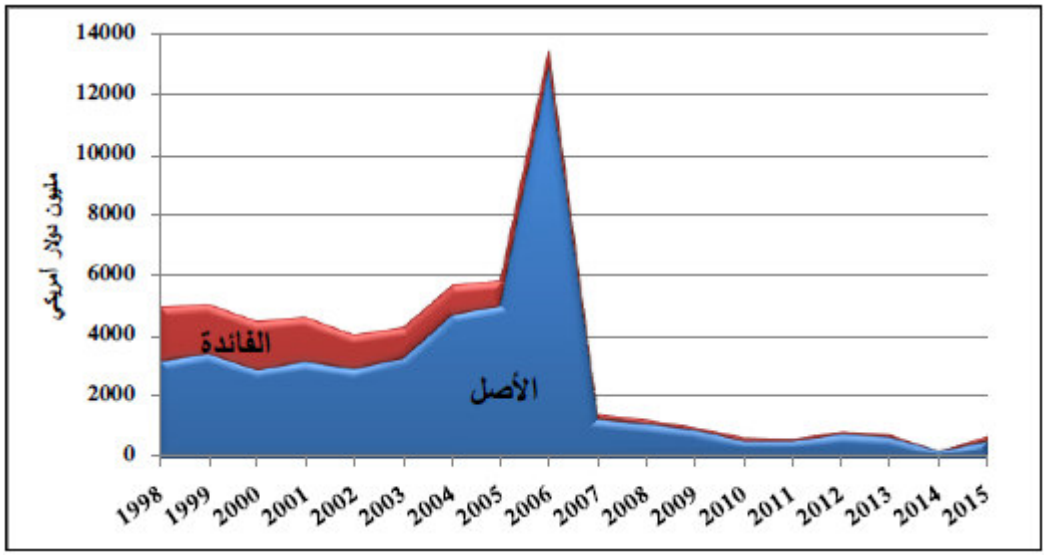

المصدر: بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016

تؤكد المؤشرات الأخرى للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل تحسّ ن وضع الديون الخارجية. هكذا، واصلت نسبة الديون المتوسطة والطويلة الأجل لإجمالي الناتج الداخلي تراجعها إلى0.72% في 2015، مقابل 0.82% في 2014 (0.98% في 2013 و 1.19% في 2012). كما لا يمثل مستوى الدين الخارجي متوسط وطويل الأجل إلا 3.15% من الصادرات من السلع والخدمات في سنة 2015.

إجمالا ، يعتبر الاتجاه التنازلي للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل، الذي أدّ ى إلى مستوى منخفض جدا من خدمته (1.83% من صادرات السلع والخدمات)، وكذا انخفاض الديون قصيرة الأجل في سنة 2015، مؤشراً للاستدامة الجيدة للديون الخارجية للجزائر.

المطلب الرابع: تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (03-10): تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1999- 2006

الوحدة: مليار دولار

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ميزان تجاري	2.36	12.3	9.61	6.7	11.1	14.27	26.81	34.06
صادرات	12.3	21.6	19.09	18.7	24.4	32.2	46.38	54.74
محروقات	11.9	21.0	18.53	18.1	24.1	31.5	45.59	53.61
صادرات أخرى	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.79	1.13
واردات	-8.98	-9.35	-9.48	-12	-13.3	-17.9	-19.5	-20.6
تحويلات صافية	0.79	0.8	0.67	1.07	1.75	1.3	1.5	1.61
رصيد الحساب الجاري	4.13	8.94	7.06	4.37	8.84	1.11	13.00	33.47
رصيد ميزان المدفوعات	-2.38	7.58	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي، للسنوات 1999-2006، بالجزائر.

ونلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا قدره 2.38مليار دولار سنة 1999وذالك رغم الارتفاع في أسعار المحروقات، وحقق ميزان المدفوعات فائض خلال سنة 2000مقداره 7.58مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة بـ 11.14مليار دولار، وذالك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول ، إذ قدر بـ 28.7 بعدما كان بـ 18 دولار وهو الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع مواد التجهيز

في ظرف يتميز بتحسن نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار، أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 4.6 مليار دولار، ثم أصبح يتزايد بصورة مستمرة بداية من سنة 2003 حيث بلغ ميزان رصيد المدفوعات 7.47 مليار دولار، و 9.25 مليار دولار سنة 2004، ثم 16.34 مليار دولار سنة 2005 ، ثم واصل الارتفاع ليبلغ سنة 2006 ما قيمته 17.73 مليار دولار، وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة ، كما ارتفعت عوائد المحروقات إلى 54.74 سنة 2006 وهو أكبر من الضعف.

الجدول رقم (03-11): تحليل تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2007- 2015)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان تجاري	34.2	40.60	7.78	18.2	27.9	20.16	9.88	0.46	-18.08
صادرات	60.5	78.50	45.19	57.1	72.8	71.74	64.87	60.13	34.75
محروقات	59.6	77.19	44.42	56.1	71.6	70.58	63.82	58.46	33.08
صادرات أخرى	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.67	1.48
واردات	-26.3	-37.9	-37.4	-38	-44	-51.57	-55.06	-59.67	-52.65
تحويلات صافية	2.22	2.78	2.63	2.65	2.59	3.17	2.79	3.22	2.56
رصيد الحساب الجاري	35.4	45.92	13.87	24.04	30.8	12.30	0.76	-9.28	-27.48
رصيد ميزان المدفوعات	29.5	36.99	3.86	15.33	20.0	12.06	0.13	-5.88	-27.54

المصدر: تقرير البنك المركزي، للسنوات 2007-2015، بالجزائر.

واستمر الارتفاع ليبلغ 29.55 مليار دولار و 36.99 مليار دولار في 2007 و 2008 على التوالي، كما حقق الميزان التجاري استقرار سنة 2007 مقارنة بسنة 2008 ليبلغ 40.60 مليار دولار، ويعود الفضل في ذالك لعوائد المحروقات.

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بحوالي 12 مرة عما كان عليه في 2008، حيث انخفض من 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار دولار، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري وانخفض الميزان التجاري إلى 7.78 مليار دولار بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب إلى الانخفاض المباشر لأسعار البترول وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجيا في أسعار

البترول ، حيث بلغ سعر البرميل 82.870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501ردولار للسداسي الأول من نفس السنة.

ولقد بلغت صادرات المحروقات 71.66 مليار دولار سنة 2011 مع متوسط سعر سنوي يقدر بـ 112.943 دولار للبرميل لارتفاع نسبة 40.91 في المائة، مقارنة بمتوسط السعر لسنة 2010، وتميز المستوى المعتبر لإيرادات صادرات المحروقات لسنة 2011 ، المتضمن طابع الاستقراء الثلاثي أي 18.01 مليار دولار في الثلاثي الأول، 18.03 مليار دولار في الثلاثي الثاني ، و 17.79 مليار دولار في الثلاثي الثالث، و17.83 مليار دولار بالنسبة للثلاثي الرابع، الأمر الذي أدى بتحقيق فائض في الميزان التجاري قدر بـ 27.94 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق زيادة فائض في احتياطات الصرف ورصيد ميزان المدفوعات، من 15.33 مليار دولار سنة 2010 إلى 20.06 مليار دولار سنة 2010.[1]

كما نلاحظ أنه في سنة 2013 تراجع فائض ميزان المدفوعات للجزائر بشكل كبير إلى 0.13 مليار دولار جراء تراجع المداخيل النفطية و ارتفاع الواردات وهذا التراجع لميزان المدفوعات سببه التراجع الكبير لكمية المحروقات المصدرة والتي انخفضت بنسبة 7.3% ومن حيث القيمة تراجعت مدا خيل صادرات المحروقات بنسبة 10.2% لتستقر في حدود 63.3 مليار دولار.[1]

وسجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي خلال 2014 و 2015 إذ انتقل من 8.28 مليار دولار إلى 27.48 مليار على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري كما سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في 2015 عجز قدره 27.54 مليار دولار وذالك بسبب التقلبات في أسعار النفط و التي عرفت انخفاض كبير من 2014- 2015 يقدر بـ 25.38 مليون دولار.

[1] – Banque d Algérie **media Bank** N°.8 octobre / novembre2003. page 31..

[1] – https://www.ennaharonline.com ، 22/04/2017، 14 :16.

المبحث الثالث: آليات فـك الارتباط بين النفط والاقتصاد الجزائري

ارتبط اقتصاد الجزائر ارتباطا وثيقا بقطاع النفط منذ تأميمه حيث ظل أول مورد للدخل والذي يعتمد عليه في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية التي سطرتها الدولة، لكن مع التقلبات التي تعرفها أسعار هذه السلعة والتي تخضع لعدة ظروف لا يمكن التنبؤ بها كان أخرها الأزمة النفطية في منتصف سنة 2014م ما سبب انهيار أسعار النفط نتج عنه تراجع إيرادات هذا القطاع الذي أثرت على ميزانية الدولة واللجوء إلى سياسة التقشف لنفقاتها، فعلى الجزائر الاهتمام بموارد أخرى تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول :المصادر التقليدية

وتتمثل المصادر التقليدية في الطاقات التقليدية وسميت بهذا الاسم لأنها عبارة عن مصادر ناضبة سوف تنتهي عبر زمن معين لكثرة الاستخدام وهذا لكونها متوافرة في الطبيعة بكميات محدودة وغير متجددة أو يمكن القول أنها متجددة على المدى البعيد.

أولا: الغاز الصخري في الجزائر

على عكس معظم الدول التي تمتلك مصادر الغاز الصخري والتي اتخذت حكوماتها موقفا مضادا لاستخراجه فإن الجزائر تعتبر من بين الدول القليلة التي أعلنت عن دعمها الصريح لاستخراج واستغلال الغاز الصخري وهو الموقف الذي يلمس من تصريحات المسئولين على اختلاف مواقعهم الرسمية.

ويمكن تفسير هذا الدعم باستمرار الحكومة الجزائرية في تبنيها لسياسات الطاقوية القائمة على تنويع وتثمين مواردها الطاقوية ورفع حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الجزائري من جهة والعمل على إبقاء احتياطات الغاز على مستوياتها خاصة مع بلوغ حقل حاسي مسعود العملاق مرحلة النضج، وتراجع كميات الإنتاج وارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي في السنوات الأخيرة .

الرسم البياني التالي يوضح كميات الإنتاج الصافي (بعد استبعاد الكميات المهدرة حرقا، والكميات المعاد حقنها)، الكميات الموجهة للتصدير وتلك الموجهة لتلبية الطلب المحلي .[1]

[1]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي**، المجلد الثاني والأربعون 2016 العدد 156.

شكل رقم (03 – 15): تطور إنتاج، استهلاك وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر

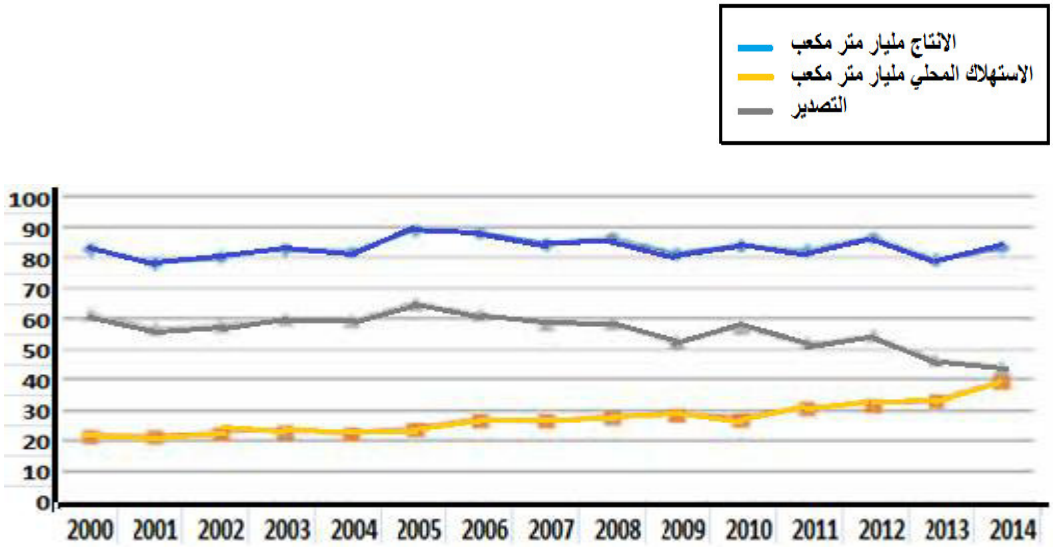

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي**، المجلد الثاني والأربعون 2016 العدد 156

الجدول رقم (03-12): تطور إنتاج، إستهلاك وتصدير الغاز الطبيعي في الجزائر

السنوات	الإنتاج بمليار متر مكعب	الاستهلاك المحلي مليار متر مكعب	التصدير
2000	83.11	21.42	61.69
2001	78.24	21.26	65.97
2002	80.36	22.25	57.884
2003	82.89	22.97	59.85
2004	82	22.37	59.63
2005	89.23	23.96	61.34
2006	88.2	26.64	58.37
2007	86.82	26.45	58.83
2008	86.5	27.67	52.67
2009	81.42	28.75	57.35
2010	83.9	27.25	52.67
2011	82.76	30.75	52.01
2012	86.454	31.68	54.59
2013	79.647	32.39	46.7
2014	83.255	39.1	44.19

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي**، المجلد الثاني والأربعون 2016 العدد 156

يبدو أن الهدف الأساسي لعدم معارضة الحكومة الجزائرية للغاز الصخري هو رغبتها في رفع حجم احتياطيات الغاز الطبيعي من أجل تلبية الطلب المحلي والوفاء بالتزاماتها التصديرية والحصول على إيرادات مالية مستندة في هذا على تقرير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والذي صنف الجزائر ضمن أهم 10 بلدان في العالم تحتوي على هذا المورد وذالك باحتلالها المركز الثالث عالميا بعد الصين والأرجنتين وقبل الولايات المتحدة الأمريكية. لقد شمل هذا التقرير سبعة أحواض تحتوي على الغاز الصخري. ويبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي لهذه الأحواض وحجم الموارد في كل حوض:

الجدول: (03-13): حجم الاحتياطات من الغاز الصخري في الجزائر. الوحدة ترليون متر مكعب

المنطقة الجغرافية	الحقل	حجم الموارد القابلة للاستخراج تقنيا (TRR)
الجنوب الشرقي	غدامس	8.46
	إليزي	1.68
وسط الصحراء	مويدير	0.3
	أهنات	1.8
	تيميمون	4.56
الجنوب الغربي	رقان	3.63
	تندوف	0.78
المجموع	-	21.21

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي**، المجلد الثاني والأربعون 2016 العدد 156

وبحسب نفس التقرير، فإن حجم موارد الغاز الصخري الموجودة في المكامن الجيولوجية في الجزائر يبلغ 95.34 تريليون متر مكعب أي أكثر من احتياطي الجزائر من الغاز التقليدي المقدر بحوالي 4.5 تريليون متر مكعب بخمسة أضعاف تقريبا.[1]

ثانيا :الفحم الحجري

نجد إلى جانب الغاز الطبيعي مورد أخر وهو الفحم الحجري وهو عبارة عن صخر أسود اللون قابل للاشتعال والاحتراق ويعطي جراء احتراقه طاقة على شكل حرارة وتستعمل هذه الأخيرة في مختلف الاستعمالات

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، **مرجع سابق**، ص ص، 83-84.

في تدفئة المنازل، أو كوقود للمنشات؛ ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو إنتاج الكهرباء وقد كان الفحم من أهم المصادر الطبيعية للطاقة ومازال يستعمل إلى يومنا هذا حيث استهلك العالم سنة 2006 ما يقارب 6214 مليون طن مقارنتا بـ 5864 مليون طن سنة 2015 ويتوقع أن يزداد الاستهلاك سنة 2036 بنسبة 1.5%.[2]

المطلب الثاني :الطاقات المتجددة

الطاقات المتجددة عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة في الطبيعة سواء أكانت محدودة أو غير محدودة ولكنها متجددة باستمرار وهي تتميز بأنها نظيفة ولا ينتج عن استخدامها أي تلوث بيئي.

أولا : مصادر الطاقة المتجددة

هناك عدة أشكال للطاقة المتجددة إذ تتمثل مصادر الطاقة المتجددة في:[1]

الطاقة الشمسية : تتمثل في الضوء المنبعث من الشمس وفي الحرارة الناتجة عنها حيث استطاع الإنسان تسخيرهما منذ العصور القديمة باستخدام وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار وتقدر كمية الإشعاع الواصلة إلى الأرض بـ 1.36 كيلو واط /المتر المربع و35 يمتص من قبل الهواء والماء والأتربة، وتتلخص خصائص الطاقة الشمسية في كونها أكثر مصادر الطاقة المعروفة وفرة اذ توفر عنصر السيلكون اللازم لاستخدام الطاقة الشمسية بكميات كبيرة في الأرض وسهولة تحويلها إلى طاقات أخرى مما يجعلها متعددة أوجه الاستخدام.

فهي طاقة نظيفة وغير ملوثة كما لا يوجد مخلفات إنتاج ضارة كما أن هناك اختلاف في الإشعاع الشمسي من مكان إلى أخر ومن زمان إلى أخر وذلك حسب موقع المنطقة من خط الاستواء.

الطاقة المائية: يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حيث استخدم الإنسان مياه الآبار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما تشهد العديد من الدول مثل النرويج والسويد وكندا والبرازيل ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة

[2]– أمينة مخلفي ، **محاضرات حول مدخل إلى الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013-2014، ص59.

[1]– فاطمة الزهراء يحياوي، **الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية** ، ملتقى دولي حول إنهيار إنعكاسات أسعار النفط على إقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول "، جامعة المدية ، الجزائر ، 7-8-2015، ص ص، 8-9.

على مساقط الآبار وتبنى السدود الصناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

الطاقة الهوائية: تعد الرياح المصدر الأساسي لهذا النوع من الطاقات وقد استخدمت في تسيير السفن الشراعية وفي أغراض الزراعة والصناعة، وتستخدم في الوقت الحالي في توليد الكهرباء وقد أدى تزايد دور الطاقات الغير متجددة في التنمية الاقتصادية وارتفاع أسعارها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى إعادة الاهتمام بالرياح كمصدر متجدد للطاقة حيث تتمتع الدول العربية بطاقة عالية من الرياح بسبب تضاريسها الجغرافية من جبال ووديان وصحاري .وطاقة الرياح طاقة هائلة يمكن باستغلالها الاستغناء أضعاف ما يستهلك من نفط .

طاقة الحرارة الجوفية والعضوية : يقصد بالحرارة الجوفية الحرارة المخزونة تحت سطح الأرض وهي تزداد مع زيادة العمق وتخرج من جوف الأرض أما الطاقة العضوية فهي تلك التي يمكن استنباطها من المواد النباتية والحيوانية والنفايات بعد تحويلها إلى سائل أو غاز بالطرق الكيماوية.

ثانيا :إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة

تمتلك الجزائر إمكانيات لا بأس بها في مجال الطاقات المتجددة يمكن استغلالها للتخفيف من الضغط على الصناعة النفطية وكذا توفير مصادر دخل بديلة عن النفط حيث قامت الجزائر بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية للفترة 2010 م -2030م وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة ويهدف هذا البرنامج إلى تأسيس طاقة إنتاجية مقدرة بحوالي 22000 ميغا واط من الطاقة ذات الأصول المتجددة خلال الفترة 2011 م 2030 - م وسيوجه 12000 ميغا واط منها للاستهلاك المحلي وبالتحديد لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الكهرباء وتوجه 10000 ميغا واط الباقية نحو التصدير.[1]

وتعتبر الطاقة الشمسية المتاحة في الجزائر ذات أهمية بالغة إذ بلغت قيمتها 169440 بترا واط سا/سنة وهي تمثل 5000 مرة في استهلاك الجزائر من الكهرباء، وفيما يخص طاقة الرياح يعتبر مورد طاقوي متغير

[1]- حكيم شبوطي وأحلام خليفة، **مجهودات الجزائر في مجال إستخدام الطاقات المتجددة، ملتقى دولي حول إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على إقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول "** ، جامعة المدية ،الجزائر، ص 7.

من مكان إلى أخر نتيجة الطوبوغرافيا والمناخ المتنوع بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين الشمالية والجنوبية هذه الأخيرة تتميز بسرعة رياح كبيرة خاصة في الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن /4 م/ثا وتتجاوز قيمة 6م/ ثا بأدرار، أما الطاقة الجوفية يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر حيث تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين ولاية قالمة و 118 سنتغراد في عين ولمان و 119 سنتغراد في بسكرة.[2]

المطلب الثالث: المقومات السياحية في الجزائر:

الجزائر تعد من البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب ، وهذا ما يؤكده الدكتور عبد الله ركيبي في مؤلفه " الجزائر في عيون الرحالة الإنجليز " الذي ذكر العديد من الرحالة الذين زارو الجزائر وكتبو عنها أمثال Hilton Simon في كتابه " رحلة إلى ربوع الأوراس" (1912- 1920)، وكذالك R.V.C.Bodlley في كتابه ريح الصحراء (1944)، وM.D. Stot في كتاب "الجزائر على حقيقتها. [1]

وحتى تتكون لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية سياحية شاملة، قمنا بالتركيز على النقاط التالية:[2]

أولا: المناطق الساحلية:

تتميز المناطق الساحلية في الجزائر بنوع ثري ثراء الإرث الثقافي والحضاري، حيث يمكن توزيعها على النحو التالي:

المنطقة الساحلية للقالة، وهي تحتوي على نظام بيئي، غابي ، وبحري، وبحيرات ، وثروات حيوانية وغابية، وثروة مائية.

حضيرة قورايا(بجاية)،وفيها مناظر رائعة، حضيرة تازة -معقد القبائل -المساحة البحرية لتقزيرت.

---

[2]- فاطمة الزهراء يحياوي ، **مرجع سابق**، ص 14.

[1]- عبد الله ركيبي ، **الجزائر في عين الرحالة الإنجليز** ، الجزء الأول دار الحكمة ، الجزائر - 1999- ، ص 113.

[2]- بو بكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات، رؤية إستكشافية وإحصائية** ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، القاهرة ، العدد 22، 2014، ص 09.

الحضيرة الوطنية للشناوة وهي تمتد على 500 هكتارو الجبل الساحلي للشناوة و جموعة الجزر الصغيرة...الخ وكل هذه المساحات عبارة عن مواقع بحرية من الضروري الاعتراف بها وحمايتها لأنها تعتبر مادة خاما لأي بلد يسعى إلى صناعة سياحية حقيقية واستثمار سياحي مجد.

ثانيا: المناطق الصحراوية

تمتد على مساحة تفوق المليوني كلم 2 يمكن تقسيمها إلى 05 مناطق:

– غرداية (ميزاب): صنفت المعالم المعمارية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، وأهم مدنها بني يزقن، كما تحتوي على مجموعة مهمة من بساتين النخيل.

–أدرار :تعرف هذه المنطقة بتاريخ مختلف الثقافات ووجود القلاع القديمة.

–إليزي :الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت منذ عام 1982 من طرف اليونسكو كتراث عالمي، وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز، فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري

– تندوف تمتد على مساحة 168.000 كلم² بكثافة سكانية تقدر بـ 23.000 نسمة موزعين على القصور القديمة، فهي شبه متحف في الهواء الطلق.

– تمنراست (الهقار): تتميز الحضيرة الوطنية للهقار التي تم إنشاؤها سنة 1987 بتضاريسها وثروتها الحيوانية والنباتية والنقوش التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الأزمنة الغابرة.

المحطات المعدنية:

الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعة كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من النابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبنى حسب الدراسات التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية ووجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد ومن أهم هذه الحمامات نجد

حمام ريغة بعين الدفلى الممتد عبر السلسلة الجبلية زكار، حمام بو حنيفية معسكر، حمام الشلالة قالمة، حمام قرقور بسطيف ، حمام الصالحين بخنشلة، وحمام ربي بسعيدة [1]

الحظائر السياحية الوطنية

الحظيرة الوطنية لجرجرة، تغطي مساحة 185.000 كلم²

الحظيرة الوطنية لثنية الحد، تغطي مساحة 38000 كلم²

الحظيرة الوطنية لبلازما، تغطي مساحة 26000 كلم².

الحظيرة الوطنية للشريعة، تغطي مساحة 26000 كلم².[1]

الحظيرة الوطنية لقوراية، تغطي مساحة 3000 كلم².

الحظيرة الوطنية للقالة، تغطي مساحة 76438 كلم².

هذه الحظيرة مصنفة ضمن المناطق الرطبة من طرف منظمة اليونسكو « UNESCO »

كما أدرجت هذه المنظمة الحظيرة الوطنية لتازة بولاية جيجل ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيطات الحيوية نظرا لما تتميز به الحظيرة من منحدرات صخرية، شواطئ، جبال، و وديان يعيش فيها قردة مهددة بالانقراض تعرف باسم ماغو.[2]

[1] –Office National du Tourisme : " Algèrie Sources Thermales "، P 4.

[1]– عداد رشيدة، **التسويق في المؤسسة الخدمية ، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة** ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص 156.

[2]– بوهالي محمد الشريف، **تصنيف الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية** ، مجلة سنمات الكورنيس، العدد 03 ، ديسمبر 2004، ص 23.

مساهمة السياحة في الاقتصاد الجزائري.

الإيرادات السياحية وعدد السياح

من خلال الشكل رقم (03) نلاحظ تزايد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2013)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ 86600 سائح إلى سنة 2013 أين وصل العدد إلى 2733000 سائح ، وترجع هذه الأسباب إلى :[3]

-عودة الأمن واسترجاع الجزائر لصورتها السياحية التي كانت غائبة لعشرية من الزمن.

-الأوضاع السياسية التي تعيشها بعض الدول العربية مثل تونس ومصر مما دفع السياح لاختيار الجزائر كوجهة بديلة أما سنة 2014 فقد بلغ عدد السياح 2301000 سائحا مسجلا تراجعا بـ 15.8% عن سنة 2013 وترجع أسباب التراجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل مما دفع السياح إلى اختيار وجهات بديلة.

الشكل رقم (03 – 16): تدفق عدد السياح إلى الجزائر خلال الفترة (2000- 2014)

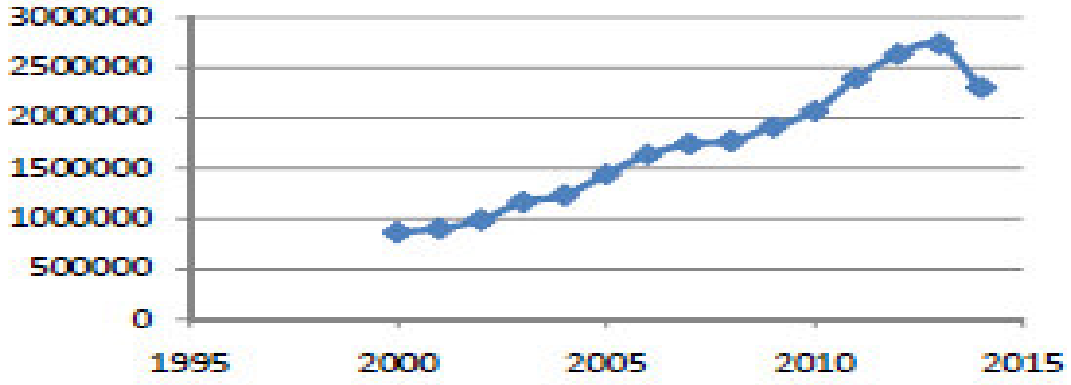

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04/جوان 2016.

أما بالنسبة للإيرادات السياحية بالعملة الصعبة فيلاحظ بأنها متذبذبة وضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة، فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000- 2014) مليون دولار وسجلت سنة

[3]- عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04/جوان 2016، ص 72.

2014 انخفاضا في الإيرادات بنحو 5.44% عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر وهو ما يظهره الشكل الموالي:

الشكل رقم (03 – 17): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

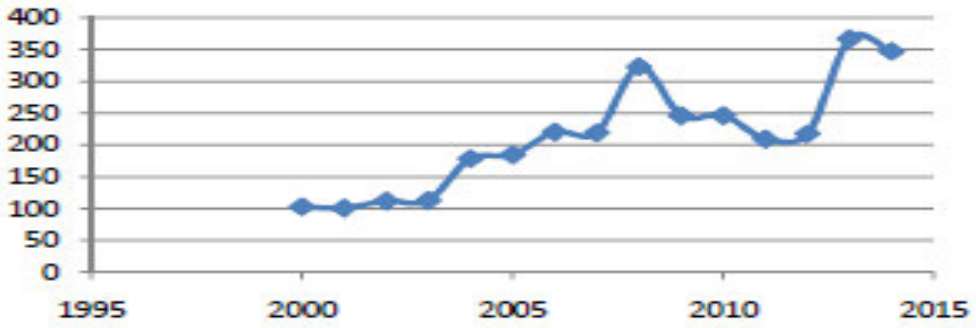

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04/جوان 2016.

المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الشكل رقم ()، يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي لم يتعدى 4% خلال الفترة (2000- 2015) وهي نسبة ضئيلة جدا ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

الشكل رقم (03 – 18): تطور مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

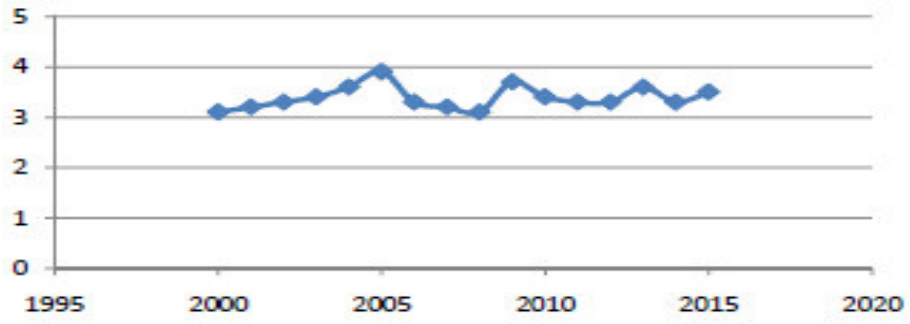

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04/جوان 2016.

مساهمة السياحة في التشغيل:

عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نمو ملحوظا خلال الفترة (2000 – 2015)، حيث تضاعف بـ 1.6 مرة من سنة 2000 أين بلغ 3924 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015 ، إلا أن الرقم المسجل يبق بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر وسجل في سنة 2015 حوالي 6283 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3.9% عن سنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر. [1]

مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

الشكل رقم (03 – 19): تطور مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات خلال الفترة(1999– 2000)

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04/جوان 2016.

من خلال الشكل نلاحظ أن ميزان السياحة في الجزائر شهد عجزا خلال الفترة (1999– 2010)، حيث أن النفقات السياحية المتجهة نحو الخارج أكبر من الإيرادات السياحية الواردة.

[1]– عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **مرجع سابق**، ص 74.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا بأن الاقتصاد الجزائري يعتمد و بصفة كلية على الموارد النفطية والتي بدورها تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية نحو بقية بلدان العالم فالفوائض المالية، التي يحققها هذا القطاع توجه لسد حاجات الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري فكلما ارتفعت أسعار النفط تحسنت مدا خيل الدولة فينعكس ذالك إيجابا على أرصدة الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري الذي يخضع بدوره لتقلبات أسعار النفط كما حققت الجزائر فوائض مالية خلال الفترة 2001- 2014 نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلا أن هذا الارتفاع لم يدم فانخفضت الأسعار في سنة 2015 هذا كله يحتم على الحكومة إيجاد بدائل عن المحروقات ، للنهوض وترقية الاقتصاد الوطني وحمايته من التقلبات.

الخـاتمـــــة

لقد لعبت تطورات أسعار النفط دورا كبيرا في موازين مدفوعات لكل من الدول المنتجة والمصدرة للنفط والدول المستهلكة له، فكل طرف يسعى للحفاظ على استقرار الأسعار عند مستوى يحقق له التوازن الداخلي والخارجي كما هو الحال بالنسبة للجزائر فبعد قيامها بتأميم قطاع المحروقات أصبحت إحدى الدول التي لها وزن داخل منظمة الأوبيك فقد اعتمدت على عوائد النفط في إرساء قواعد التنمية الاقتصادية و استمر الرهان على التنمية من خلال البرامج المعدة في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

وفي دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح كانت محاولة لتوضيح العلاقة أو الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري و خاصة الميزان التجاري الذي يضم الذي يضم كافة السلع التي تتخذ شكلا ماديا (حركة الصادرات والواردات) فهو يتأثر بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط وبالتالي يمكن القول أن تقلبات أسعار النفط لها علاقة بميزان المدفوعات.

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد وبصفة شبه كلية على النفط ، بالإضافة إلى أن أغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو عائدات النفط فإن أي تقلب في أسعار النفط فإنه سينعكس وبشكل مباشر على الميزان التجاري وبالتالي ينعكس على الوضع الكلي لميزان المدفوعات.

I. اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: لاحظنا عدم صحة الفرضية الأولى حيث أن عوامل السوق الأساسية (العرض الطلب) الأولى هذان العاملان لا يبدوان وحدهما كافيان لتفسير عدم إستقرار أسعار النفط حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط

الفرضية الثانية: توصلنا إلى صحتها حيث العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات هي علاقة طردية حيث أن أي إنخفاض أو تقلب يحدث في أسعار النفط يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي انخفاض في أرصدة ميزان المدفوعات.

الفرضية الثالثة: توصلنا إلى صحة الفرضية الثالثة والتي ترى أن أي تقلب في أسعار النفط ينعكس بالسلب على الاقتصاد الجزائري والذي يعتبر اقتصاد ريعي يساهم النفط بأكثر من 97 بالمائة من إيرادات الدولة وبالتالي ينعكس هذا على الوضعية العامة لميزان المدفوعات.

الخـاتمـــــة

II. نتائج الدراسة:

1- لقد اختلفت الآراء حول أصل و منشأ النفط إلى طرفين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر نشوئه أما الطرف الأخر فهو يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.

2- يتحدد سعر البترول نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم العرض والطلب العالميين إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر، وذالك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي معبرا عنه بالعلاقة الطردية بينهما، بالإضافة إلى وجود صراع بين الدول المنتجة (المصدرة) والدول الصناعية (المستوردة)، من خلال تبنيها لمجموعة من السياسات البترولية.

3- لقد مر قطاع النفط الجزائري بعدة مراحل و منذ اكتشاف النفط تمثلت في سيطرة الاستعمار الفرنسي على هذا القطاع، وعلى الرغم من استقلال الجزائر إلا أنه بقيت في تبعية لهذا القطاع فأول ما قامت به الجزائر هو إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك والتي تولت المسؤولية عن هذا القطاع ثم قيامها بعملية التأميم واحتكار هذا القطاع لتفتح فيما بعد المجال أمام الشراكة الأجنبية في قطاع النفط للاستفادة من الخبرات في عمليات البحث والتنقيب.

4- نظرا لقلة تنوع الصادرات من غير المحروقات فإن الاقتصاد الجزائري سيظل يعاني من عدة صعوبات ويتواصل العجز في ميزان مدفوعاته وذالك نتيجة تحقيق فوائض نفطية من خلال تغيرات أسعار النفط وهذا ما يجعل استقرار ميزان المدفوعات عرضة لتقلبات أسعار النفط.

5- عند زيادة أسعار النفط يحقق ميزان المدفوعات فائض وذالك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها وفي حالة انخفاض أسعار النفط يحقق ميزان المدفوعات عجز وذالك لاتباع الدولة سياسة انكماشية.

6- هناك اهتمام كبير من طرف السلطات المسؤولة في الجزائر في السعي لإيجاد بدائل عن القطاع النفطي فاتجهت الأنظار إلى الطاقات المتجددة و انصب الاهتمام على قطاعات أخرى ومنها قطاع السياحة من أجل المساهمة في عملية التنمية.

III. التوصيات والمقترحات:

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة تدخل الأوبيك في السوق النفطية و بشكل فعال لضبط الأسعار بما يخدم جميع أعضاء المنظمة دون تفضيل للمصالح.

2- بالرغم من إيجابيات أرصدة الميزان التجاري الذي سجل فائضا في سنة 2011 إلا أنه مازال يعتمد على المحروقات ومن هنا وجب على الدولة تقوية الجهاز الإنتاجي وتنويعه.

3- الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها.

4- تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثله البترول في الصادرات و أثر هذه الصادرات على ميزان المدفوعات.

5- تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية و الطاقة الهوائية و الطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى مثل القطاع السياحي والقطاع الفلاحي.

IV. آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر (2000- 2015) ، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد ، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا واسعا لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها.

- تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.
- إستراتيجية الحد من تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات في الجزائر.
- العلاقة بين النفط والدولار وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

وفي الختام نرجز من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات التي استفدنا منها نحن، و يستفيد منها من يطلع على هذا العمل، والله ولي التوفيق.

I. الكتب:

أولا: باللغة العربية:

1. بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال**. دار النشر بونان، الجزائر، 1990.
2. بن إشنهو عبد اللطيف، **الجزائر اليوم بلد ناجح**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
3. جلال جويدة القصاص ، **النقود والبنوك والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية الإسكندرية، 2010.
4. جمال عبد الناصر، "**المعجم الاقتصادي**"، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
5. حربي محمد موسى عريقات ، "**مبادئ الإقتصاد ، الإقتصاد الجزئي و الإقتصاد الكلي**" ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الثانية 1997.
6. حسين عبد الله ، "**مستقبل النفط العربي** " ،الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2006.
7. حسين عبد الله ،**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية ،2003.
8. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، "**تحرير التجارة الدولية وفقا لإتفاقية الجات في مجال الخدمات**" دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2007.
9. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
10. زينب حسين عوض الله،"**الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**"،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2005.
11. سالم عبد الحسن رسن ، "**إقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة طرابلس، ط 1999.
12. سيد فتحي احمد الخولي، **اقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013.
13. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الدولية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2009.
14. شقيري نوري موسى و آخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة1، 2012.
15. صديق محمد عفيفي ، **تسويق البترول**، مكتبة عين شمس، القاهرة ، 2003.
16. عادل عبد المهدي ، "**الموسوعة الإقتصادية**" ، دار النهضة العربي ، القاهرة ، 1971.

17. عبد الرحمان يسري أحمد و آخرون، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

18. عبد القادر سيد أحمد ، "**الأوبك ماضيها وحاضرها وآفاق تطورها** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982.

19. عبد الله ركيبي ، **الجزائر في عين الرحالة الإنجليز**، الجزء الأول دار الحكمة ، الجزائر – 1999.

20. عطا الله علي الزبون، "**التجارة الخارجية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،2015.

21. علي لطفي ،"**الطاقة والتنمية في الدول العربية** "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية ،2008.

22. عمر صخري، **التحليل الإقتصادي الكلي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.

23. فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

24. قصي عبد الكريم ابراهيم ،"**اهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**"منشورات البيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، 2010.

25. كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.

26. محمد أحمد الدوري **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة، الجزائر، 1983.

27. محمد خميس الزوكي،" **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

28. محمد فؤاد مصطفى ، **التصدير و الاستيراد علميا وعمليا** ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية القاهرة، 1993.

29. محمود يونس محمد و آخرون، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

30. موري سمية ، " **أثرتقلبات أسعار البترول على التنمية الإقتصادية في الجزائر** دراسة قياسية "أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص مالية دولية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ،2014-2015.

31. نواف الرومي،" **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان، 2000.

32. هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة** ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

33. هني أحمد، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

34. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

ثانيا: باللغة الفرنسية:

1. Jean BILET ,**marche a terme et gestion de léconomie pétrolière** ,economica ,paris, 1984.
2. Jean-pierre Olsem **" L'énergie dans le monde. Stratégies face à lacris "**. Hatier,Paris,1984
3. Maurice durousset, **le marché du pétrole**, O P_ cit.

II. المذكرات:

1. أمينة مخلفي ، **أثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العلمية)**، طبعة1، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011-2012.
2. برايس خليفة ، **دراسة قياسية وتحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2013.
3. بربري محمد الأمين ،" **سياسة التحرير التدريجي للدينار وإنعكاساتها على وضعية تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990 – 2003** ،" مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نقود ومالية ، جامعة حسيبة بن بوعلى الشلف ، 2004-2005.
4. بلقلة ابراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود و مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2014-2015.

5. حسيبة زايدي،" **فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الإقتصادية" دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

6. حمادي نعيمة، "**تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008.

7. حنان لعروق،"**سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي (دراسة حالة الجزائر)**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة،2004.

8. خليفة عزي،"**سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات**"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك وتأمينات،جامعة المسيلة،2012.

9. سامية مقعاش، **العملة الأوروبية الموحدة اليورو و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

10. عداد رشيدة، **التسويق في المؤسسة الخدمية ، دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

11. قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوزنات الإقتصادية الكلية في الجزائر**، رسالة ماجستير غير مطبوعة، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009.

12. ميهوب مسعود،" **دراسة قياسية لإنعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة 1986-2010**." رسالة ماجستير، فرع تقنيات كمية للتسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2011-2012.

13. يحياوي عبد الحفيظ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي(الميزان التجاري)دراسة حالة الجزائر(1970-2009)**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية،2011.

III. محاضرات و الملتقيات:

1. أمينة مخلفي ، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2013-2014.
2. حكيم شبوطي وأحلام خليفة، **مجهودات الجزائر في مجال استخدام الطاقات المتجددة، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول "** ، جامعة المدية، الجزائر.
3. فاطمة الزهراء يحياوي، **الطاقات المتجددة كبديل للثروة النفطية**، ملتقى دولي حول انهيار انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول "، جامعة المدية ، الجزائر ، 7-8-2015.

IV. المجلات و البحوث:

1. أمال رحمان، **النفط التنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2008 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة.
2. برايت أوكوغو، "**الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة**" قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.
3. بو بكر بداش، **صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات، رؤية استكشافية وإحصائية**، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ، العدد 22، 2014.
4. بوهالي محمد الشريف، **تصنيف الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل ضمن المحميات العالمية** ، مجلة سنمات الكورنيس، العدد 03 ، ديسمبر 2004.
5. عبد الرزاق مولاي لخضر، خالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 04/جوان 2016.
6. عصام بن الشيخ ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، مجلة الدفاتر والسياسة والقانون، العدد 6 جانفي 2012.
7. مجلة النفط والتنمية،العدد8 السنة الخامسة،1980،ص77، نقلا عن سالم عبد الحسن رسن "**اقتصاديات النفط**"، الجامعة المفتوحة ، طرابلس، 1999.

V. التقارير:

1. Banque d Algérie **media Bank** N°.8 octobre / novembre 2003.
2. Office National du Tourisme : " Algèrie Sources Thermales ."
3. بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، نوفمبر 2016.
4. تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية عام 2005 ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بجريدة الأهرام.
5. تقرير الأمين العام لمنظمة أوبك ، العدد 28 ، سنة 2001.
6. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) **التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء** ، نوفمبر، 2015.
7. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، **مجلة النفط و التعاون العربي**، المجلد الثاني والأربعون 2016 العدد 156.
8. نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك– دلي إبراهيم، الجزائر، العدد 745 الصادر في 2011/03/13.

VI. المواقع الإلكترونية:

1. www.opec.org
2. www.forexys.fr/balance-commerciale.html

VII. القوانين و المعاهدات:

1. أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات– سوناطراك– بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.
2. على إثر اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائر وفرنسا سميت بتنظيم الصحاريORGANISME SAHARIEN كانت مهمته الأساسية هي تسيير ورقابة الصناعة النفطية في الجزائر و اقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في 1965/07/29 كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول.